مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٨



حمادة محمود أحمد اسماعيل





مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



إشراف: أ.د. يونان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

حوادث مايو ١٩٢١

فصل مجهول من ثورة ١٩١٩

تأليف

د. حمادة محمود أحمد إسماعيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

تقـــديم

على ما يبدو من أن بعض الموضوعات فى التاريخ الوطنى قد وطأها الباحثون ومحصوا كل جوانبها فانه يبقى صنف من هؤلاء الباحثين المجادين القادرين دائما على اضافة الجديد لها .

من هذه الموضوعات كبرى الثورات الوطنية فى التاريخ المصرى المعاصر ثورة ١٩١٩ ، فحول هذه الثورة وضعت الكتابات العامة والرسائل العلمية ونشرت الوثائق والمذكرات حتى بدت وكأن كل خباياها ناهيك عن قضاياها قد أصبحت فى متناول القارىء .

غير أن باحثا جادا هو الدكتور حمادة محمود اسماعيل مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب ببنها قد نجح من خلال بحث دءوب ان يلفت نظرنا الى جملة من الحوادث التى جرت خلال شهر مايو عام ١٩٢١ لو وضعت فى السياق العام لاحداث الثورة (١٩١٩ ــ ١٩٢٢) لجعلته اكثر تماسكا .

انطلاقا من هذا الفهم رحبت « مصر النهضة » بنشر هذا العمل الذى يغلب عليه ، مثل سائر اعمال الدكتور حمادة اســـماعيل ، الطابع التأصيلى ·

ونرى ان هذا العمل يستحق مكانا ضمن جملة الاعمال التى عالجت مختلف الجوانب من ثورة ١٩١٩ وبه تستكمل احدى الحلقات الناقصة رغم ما يبدو من اكتمالها (!)

وعلى الله قصـــد السبيل

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

كثيرة هى تلكم الحوادث التى صنعها البشر فى تاريخ مصر المعاصر ، وحفظها هذا التاريخ بين دفتيه ليقدم لنا ادلة جديدة على ثراء هذا التاريخ واتساع مساحته ، ويقدم فى ذات الوقت للمهتمين ودارسى التاريخ مادة علمية جديدة ليدلوا فيها بدلوهم وليبدوا رأيهم لأنهم فى النهاية شخوص هذا التاريخ الحافل ٠

وتعتبر حوادث مايو ١٩٢١ واحدة من الحوادث الجسام التى حفظها التاريخ بين صفحاته سجلها كاملة ، ورغم خطـــورة هذه الحوادث وتداعياتها ، كما سيبين لنا ، فان كاتبى التاريخ فى مصر ــ عن غير عمد ــ وبسبب طغيان الحوادث الأساسية ، وشــخوص صناع الحوادث فى مصر ، مروا سريعا على هذه الحوادث فلــم يسجلوها فى كتاباتهم الا فى كلمات أو بضعة سطور ، حتى الذين عاصروا هذه الحوادث من امثال كامل ســـليم ، واحمد شـــفيق والرافعى ، وغيرهم لم يفردوا لهذه الحوادث المساحة التاريخية التى تليق بها كحوادث كانت علامة بارزة من علامات عام ١٩٢١ فى

تاريخ مصر المعاصر ، لم يفردوا الا بضعة سطور تعد على أصابع اليد ، وكذا المؤرخين المحترفين الذين يتصدون لكتابة هذا التاريخ ، ولم تنل هذه الحوادث اى اهتمام من قبلهم الا فى النذر اليسير ، وبنفس طريقة المعاصرين لهذه الحوادث ٠

من هنا كان اهتمامنا بالتركيز على هذه الحوادث ، للتعرف على خلفياتها ، فماهيتها ، ثم ما بعدها من تداعيات ونتائج اثرت بشكل مباشر على مجريات الحركة السياسية فى مصر ، وبالأخص على المفاوضات بين عدلى واكيرزون ٠

لم يكن اختيار هذه الدراسة بمحض الصدفة بقدر ما نتج عن الغوص كثيرا فى الوثائق والدوريات ، والأخيرة بالذات التى حفظت لنا هذه الحوادث بشكل كامل ، بل ومثير متفوقة بذلك على كل المصادر التى عاصرت هذه الحوادث ، وهو ما اعطى لنا اشارة البدء بالعمل ، عندما قدمت لنا كل التفاصيل وبشكل تجسيدى كامل ٠

ولكى تتكامل الدراسة قسمناها الى ثلاثة فصول وخاتمة ، فى الفصل الأول عالجنا العوامل التى كمنت وراء هذه الحوادث وركزنا على الصراع بين رفاق السلاح ، وبالاخص الخلاف بين عدلى وسعد وكيف انتقل من اوروبا الى مصر واصطلت بناره البلاد فانشطرت المشاعر وتعددت الدروب والمسالك وصولا الى الهدف ، ولم ننس ان ننوه لمسألة مهمة هى ان ثورة ١٩١٩ قد نبهت الأجانب الى مدى الخطورة التى باتت تهدد مصالحهم ووجودهم وبشكل اكثر الحاحا وهو ماترجم عنه البريطانيون عندما شكلوا ما سمى فى خلال هذه المرحلة بالاتحاد البريطانى ، وما نريد الوصول اليه هنا ، ان الصراع بين عدلى وسعد لم يكن السبب الأوحد لهذه

الحوادث بكل ملابساتها ، ولكن وجل الاجانب على أنفسهم وعلى مصالحهم جعل لهم نصيبا فى هذه الحوادث ٠

أما الفصل الثانى فقد عالجنا فيه الحوادث نفسها ، مع ايراد مقدمة طويلة بعض الشىء عن حوادث طنطا فى أواخر ابريل ١٩٢١ والتى اعتبرناها بداية الشرارة لهذه الحوادث،ثم عرجنا على حوادث القاهرة فى النصف الأول من شهر مايو كامتداد لحوادث طنطا ، ثم انتقلنا الى الحوادث نفسها والتى كانت مدينة الاسكندرية مسرحها خلال أيام ١٩ ـ ٢٣ مايو ١٩٢١ ، وحاولنا البحث فى المسئولية عن هذه الحوادث ٠

وفى الفصل الثالث تناولنا حال مصر بعد الحوادث ، والمتمثل فى المحاكمات التى تمت للمصريين الذين اتهموا فى هذه الحوادث وكيف ان المحاكمات كانت تتم بشكل سريع وغير دقيق وشابها كثير من القصور ، وفجرت هذه المحاكمات مسألة الضرر البليغ للامتيازات الأجنبية فى مصر ، كما ابانت هذه المحاكمات موقف حكومة عدلى التى عولت كثيرا على مسألة المفاوضات واطلقت الحبل على الغارب لسلطات الاحتلال كى تلقن المصريين درسا بل دروسا فى انها حامية حمى الاجانب بشكل عام ، والبريطانيين بشكل خاص حتى لو استمرت هذه الحماية على حساب سيادة مصر ، ورغم ما كانت تجريه من مفاوضات مع الجانب المصرى فى لندن لكى تثبت لهم ان هذه المصالح لايمكن التفريط فيها ٠

أما خاتمة الدراسة فقد ضمناها خلاصة ماورد بها من حقائق هى بالقطع قابلة للنقاش وللحوار ٠

ثم انهينا الدراسة بايراد قائمة المصادر والمراجع التى اعتمدنا عليها فى اعدادها ٠

وختاما اجد لزاما على ان اقدم خالص تقديرى لكل من ساعد فى اخراج هذه الدراسة كما أقدم خالص شكرى وتقديـــرى الى استاذى الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب الاستاذ بجامعة عين شمس على تفضله بنشر هذه الدراسة فى سلسلة « مصر النهضة » التى تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والتى يشرف عليها ، وهو ما اتاح للقارىء الكريم الفرصة لقراءة هذا العمل الذى أرجو أن أكون قد وفقت فى عرضه وابرازه بالصورة اللائقة حسبما اتيح لى من امكانات ٠

والله ولى التوفيق

د٠ حمادة اسماعيل

الفصـــل الأول

المقـــــدمات

الجـــذور :

ستظل ثورة ١٩١٩ علامة على طريق الحركة الوطنية وتاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ليس فقط لأنها فجرت الطاقات الوطنية الكامنة فى الشعب ردا على سنوات الهوان من الاحتلال ، ولكـــن لأنها أيضا جعلت بريطانيا تعيد النظر فى علاقاتها مع مصر ، تلك العلاقة التى ظلت محصورة فى وعود تبذلها بريطانيا بالجلاء ، ولعل أكبر دليل على تغير شكل هذه العلاقة لجنة ملنر التى أرسلتهابريطانيا فى أواخر ١٩١٩ ، ثم تلك المفاوضات غير الرسمية التى اجرتها هذه اللجنة مع سعد زغلول فى لندن ١٩٢٠ ، صحيح ان هذه المفاوضات لم يقدر لها ان تضع خاتمة للاحتلال البريطانى ، الا أنه صار عند الانجليز حصيلة كبيرة عن كيفية التعامل مع المصريين وقضـــية الاستقلال فى المرحلة القادمة ، وهو ماتمثل فى تقرير لجنة ملنر الذى

وضع اطارا جوهريا لتحرك انجلترا فى مصر ، وكيف تتعامل مع المستجدات فى المرحلة القادمة ٠

واذا كانت هذه المفاوضات قد عادت بالفائدة على الجانب البريطانى ، الا أنها عادت بالسلب على الجانب المصرى ، صحيح ان الاطار الذى دارت من خلاله المفاوضات وضح منه اصرار الجانب المصرى على الاستقلال غير المنقوص ، ولكن الخلاف الذى وقع بين المفاوضين المصريين حول مسألة التعامل فى مشروع ملنر أوقع الشقاق بين رفاق السلاح ، هذا الشقاق الذى انتقل من أوروبا الى مصر ، وصنع شرخا فى جدار الصف الوطنى ونعنى بهذا الشرخ الخلاف الذى نشب بين عدلى يكن وسعد زغلول ، وأعطى لعام ١٩٢١ طعما سياسيا خاصا ٠

تشير الدراسات الى أن الخلاف بين عدلى يكن وسعد ، لم يكن وليد هذه المرحلة بل كان وليد المرحلة السابقة على ثورة ١٩١٩ ، ويرجعها البعض الى أيام الجلسات الأولى للجمعية التشريعية قبيل الحرب العالمية الأولى ، فقد دخل عدلى يكن الجمعية التشريعية كوكيل معين من قبل الخديو عباس حلمى الثانى والذى كانت تربطه به علاقة وطيدة وقتذاك ، لدرجة أنه عرض عليه أن يكون عضوا بمجلس شورى القوانين من قبل فرفض الرجل ذلك(١) ٠ وفى الجلسة الثانية ، يثير ثلاثة من الأعضاء ممن يقفون خلف سعد مسألة من يحق له رئاسة الجمعية فى حالة غياب الرئيس ، وأى الوكيلين - المعين أم المنتخب - يتقدم فى ذلك على الآخر ؟ ولكن الجمعية لا تبت فى هذه المسألة وتنهى جلستها بعد مناقشة الباب الأول من اللائحة الداخلية الخاص بنظام الجلسات ، ويسهم سعد زغلول بدور فعال فيها(٢) ٠

وفى الجلسة التاسعة عادت اللجنة لاستكمال مناقشة باقى مواد اللائحة الداخلية وتثار للمرة الثانية مسألة أى الوكيلين يتقدم

على الآخر فى حالة غياب رئيس الجمعية بمناسبة اقتراح تقـــدم به أحد الاعضاء ، وتجرى خلالها مناقشات طويلة بين الاعضاء وبين رئيس النظار الذى ادلى بتصريح الحكومة ورأيها فى الموضــوع والقاضى بأن تكون الرئاسة للوكيل المعين من قبل الحكومة ، ويتحدث سعد زغلول كثيرا موضحا ان المسألة لاتتعلق بشخص الوكيلين قدر تعلقها بحق الأمة فى تقديم الوكيل المنتخب من قبلها على زميلـــه المعين من قبل الحكومة . ثم أخذ يرد على ماورد فى تصريح رئيس النظار من « أن هذا تصريح الحكومة وأنها ستنفذه » ويسأله سعد فى معرض كلامه « ترى بأية كيفية تجرى ؟ أبا لقوة ؟ لقد انكرها عطوفة الرئيس وقال لانريد ان نلتجىء الى القوة . أذن الى أى شىء تريد أن تلتجىء ياعطوفة الرئيس ، وان لم تلتجىء الى القوة ؟ نحن لا نسلم لك بهذا الحق ابدا » ، وبعد محاولات فقهية مسهبة سحب مقدم الاقتراح اقتراحه بناء على طلبه ، وعندئذ تقرر العمل باللائحة الداخلية بعد أن انتهت الجمعية من نظرها(٣) .

وتعود الجمعية لمناقشة الموضوع مرة أخرى فى جلستها التالية وأخيرا انتهت الضجة بفوز الحكومة حيث تقرر بأغلبية ٤٤ صوتا ضد ٣٢ صوتا الموافقة على ادخال مادة جديدة للائحة تقضى بأن يحل الوكيل المعين محل رئيس الجمعية فى حالة غيابه ، واذا غاب المعين حل محله الوكيل المنتخب ، واذا غابا تكون الرئاســة لأكبر الاعضاء سنا(٤) .

وقد رأى البعض ان هذا الحادث أثر بطريق أو بآخــر على علاقة عدلى بسعد زغلول فى المستقبل ، رغم تصريحات سعد فى الصحف واشادته بصداقته لعدلى الذى كان يرتبط به فى تلك الفترة بعلاقات قوية ، ورغم ان كلا منهما قد حرص على الجلوس بجانب بعضهما فى قاعة الجلسة(٥) . وتقفز هنا مسألة نتصور انها مفيدة

ومهمة لما سيجد من الاحداث ، وهى أنه فى فترة الحرب العالمية الاولى ابتعد سعد زغلول كثيرا عن الاضواء ، فقد اوقفت جلسات الجمعية التشريعية ، وفرضت اجراءات الحرب نفسها على الجميع ، ولكن الصورة اختلفت تماما بالنسبة لعدلى فقد تولى نظارة الخارجية فى وزارة حسين رشدى الأولى التى تشكلت فى ابرايـــل ١٩١٤ فوزيرا للمعارف العمومية فى وزارة حسين رشدى الثـــانية التى تشكلت فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، وتولى نفس المنصب فى وزارة حسين رشدى الثالثة والتى تشكلت فى ١٠ اكتوبر ١٩١٧ فوزيرا للداخلية فى وزارة حسين رشدى الرابعة التى تشكلت فى ابريل ١٩١٩(٦) . ولم يرشح اسم سعد زغلول خلال هذه الفترة ، الا اثناء تشكيل وزارة حسين رشدى الثالثة عندما استبعد وزيران من الوزارة الثانية وهما وزيرا الزراعة والأوقاف ، وطرح اسم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، وقد استبعد سعد زغلول وكانت حجة بريطانيا فى ذلك ، كما ورد على لسان وينجت ان سعد زغلول دأب على مهاجمة الوزارة فى عهد اسلافه ولذا يجب استبعاده وان اشراكه فى الوزارة يكون بمثابة تشجيع للآمال الوطنية المصرية(٧) . واشتعل لهيـب ثورة ١٩١٩ وارتفع فى سماء مصر اسم سعد زغلول وغطـــى على كل الأسماء التى كانت تلمع فى سماء السياسة المصرية ، وتســـارع الحوادث الخطى،فيفرج عن سعد زغلول والذين معه ويولونوجوههم شطر فرنسا ليعرضوا قضية بلدهم امام مؤتمر الكبـــار ، فى ذات الوقت ارسلت بريطانيا لجنتها الشهيرة « لجنة ملنر » الى مصـــر لتعيد ترتيب اوراقها فى المرحلة القادمة ، وبات واضحا ان بريطانيا ترغب فى التفاوض مع القيادة المصرية لوضع اطار للعلاقة بين البلدين ، وفى ١٢ فبراير ١٩٢٠ اجتمع الوفد فى بـــاريس وقـــرر بالاجماع ان يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند

المفاوضة وقرر امرا مهما بالاجماع ايضا هو تحريم الوزارة على اعضاء الوفد ، حتى لايظن احد انهم يخدمون أشخاصهم ، وأرسل سعد برقية فى نفس التاريخ ، أى فى ١٢ فبراير ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطلب اليه أن يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الأمة . ومما جاء فى هذه البرقية .. « وصار أذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولأنجلترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى يأتى بها هذا الدستور الجديد » . وفى نفس التاريخ ارسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا جاء فيه « ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم (فى البرقية) هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة . لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها — خصوصا من الأمة . وأن يصدق على ماتنتهى اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية . وهى طريقة أقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد يدلى بها فى محادثته معكم ، ولايصعب أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لاتربط غيركم وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لايكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها . نعم ان فيه مشقة عظيمة لكم ، ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم . والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم . ولهذا يرى أن يكون اعضاؤه خارجين عن هيئتكم ، حتى لايساء الظن فى نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم ، يستعينون بها فى تأييدكم ، وتمهيد الطرق امامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم

ويعلن بروجرامها لايترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الافهام ، وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد بها ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه ، وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولايهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهــــلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى .. »(٨) .

ويشير محمد على علوبة ، الى ان عدلى اظهر تباطؤه فى قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد باظهار رغبته فى أن يلجأ الى عدلى ليحضر الينا فى باريس بعد أن غادر ملنر ولجنته الاسكندرية الى لندن فى ١٨ مارس ١٩٢٠(٩) .

وقد تردد عدلى فى قبول هذا الطلب ، بل اشار البعض ان عدلى تلكأ من خلال خطاب ارسله الى سعد زغلول(١٠)) فارسل سعد زغلول الى عدلى رسالة اخرى فى ٦ مارس ١٩٢٠ مضمونها ان رجال الوفد سيكونون سعداء بحضوره لباريس واننا (أى رجال الوفد) نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم دخول أحــد فيها من اعضاء الوفد الحاليين والســـابقين واننا مســـتعدون لتأييدها(١١) .

وبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة فى ٢٢ مارس ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه فى رفض طلبات لجنة ملنر فى القاهرة ودعاه فى هذه البرقية للحضور سريعا الى باريس(١٢) .

ويرى البعض ان علم عدلى بطباع سعد هو الذى حمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضيره فارسل برقية فى ٢٣ مارس ١٩٢٠ الى سعد يفهم منها شىء من اعتذار ، فبادر سعد وأرسل

برقية رابعة مستعجلة فى ٣٠ مارس يخبره فيها بوصول برقيته ويطلب اليه ان حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء • وفى ١٣ ابريل ١٩٢٠ ارسل سعد زغلول الى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق • وفى ٢٢ ابرايل وصل عدلى الى باريس(١٣) •

وقبل ان نسترسل ، يتبادر الى الذهن سؤال مهم ، لماذا ألح سعد فى طلب حضور عدلى الى باريس ، رغم ان المصادر تجمع على ان العلاقة بينهما — كما اشرنا — كانت شبه متوترة ؟ فى رأينا ان هذا الاستدعاء مرجعه الى أن عدلى كان أكثر قربا من الانجليز خلال فترة الحرب فقد شارك فى كل وزارات مصر ، وهو ما اشرنا اليه ، كما أنه فى ذات الوقت كان من الشخصيات السياسية التى عول الانجليز عليها خلال المرحلة التالية ، فاذا اضفنا الى كل ذلك ان عدلى لم تكن وضعيته السياسية تبعث على القلق من قبل الوفديين خاصة أنه ورشدى باشا بانت مواقفهما الوطنية « فرشدى هو الذى اوعز بتكوين الوفد ، وهو الذى استقال مرتين احتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى لشرح مطالب البلاد »(١٤) ثم لا نستبعد ان سعد حاول استخدام عدلى ليتم من خلاله الوصول الى حل للعلاقة الثنائية الصخرية بين مصر وانجلترا ويكون سعد زغلول هو البطل الحقيقى للوصول بهذه العلاقة الى مرحلة جديدة •

على أية حال فقد وصل عدلى — كما اشرنا — الى باريس فى ٢٢ ابريل — ومن فوره ، وبعد ان أظهر له رجال الوفد الموقف الحرج الذى كانوا فيه ، بدأ فى اجراء اتصالاته بباريس حتى نجح فى العثور على أحد رجال الانجليز ويدعى « أزموند » وكان ضابطا

من ضباط الخيالة الانجليز فى حرب الترنسفال وكبابه الحصـــان فانكسر عظمه فصار أعرج ، وقد أرسله عدلى من قبله الى اللورد ملنر فى لندن ليخبره ان المجاملة السياسية تدعو الى أن يتصــل بالوفد ، ويتحدث معه ، فلم يكد رسول عدلى يقابل اللورد ملنــر حتى جاء للوفد من قبل ملنر الى باريس السير « سيسيل هيرست » أحد اعضاء لجنة ملنر ، يدعو رجال الوفد للذهاب الى مقابلة اللجنة [illegible](١٥) ·

ودارت فى لندن المفاوضات بين الوفد واللجنة فى أوقـــات متعددة تتخللها فترات من التوقف للتشاور ولذلك استمر الكلام الى اواسط شهر أغسطس · وقد جرت المناقشات على أشكال شتى ، فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقط التى تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من افراد قليلين ، وزد على ذلك أنه كثيرا ماكان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من الهيئتين(١٦) ·

على أية حال ففى ١٧ يوليه اسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر الى الوفد ورفضـــه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى ملنر فى نفس هذا اليوم ، وقــد رفضه الجانب الانجليزى(١٧) · وعلى حد قول البعض ، فبسبب التناقض الكبير بين المشروعين ، ان اعتبرت المفاوضات فى حكـم المقطوعة وأخذ الوفد يعد حقائبه فعلا للسفر الى باريس · ولكن عدلى باشا تدخل فى آخر لحظة لانقاذ المفاوضات واعادة الاتصال مع اللورد ملنر(١٨) وانتهت الى مشروع قال ملنر ان الفريقيـن ارتاحا اليه ان كثيرا وان قليلا(١٩) ·

وقد أتهمت المصادر الوفدية عدلى يكن ، وعلى لسان سعد ، بأن عدلى يكن كان عاملا اساسيا مع ملنر فى اخراج هذا المشروع الجديد ، فقد قال سعد « أخذ عدلى باشا فى ٢٥ يوليه الى ١٠ اغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيحدثنا بما جرى وكثيرا ما قال ان البت فى المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة ، مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضة بين لجنة ملنر والوفد وفى ١٠ أو ١١ اغسطس سلم لنا عدلى باشا المشروع ٠ فلما قرأته اقشعر بدنى ، لأنى وجدته حماية صرفا ، ولايمكن قبوله ، وقلت لعدلى باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنت مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى »(٢٠) ٠

أما المصادر الموالية لعدلى فتشير الى شىء مناقض تماما فقد أورد محمد على علوبة ان سعد زغلول فى ٣٠ يوليه ١٩٢٠ « قارن بين مشروع ملنر والمشروع المعدل بمعرفة عدلى وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » وذكر أسبابا ـ ثم اتى بعد الظهر وقال انه يقبل التعديل الذى ارتآه عدلى والذى سيعرض على ملنر »(٢١) ويشير نفس المصدر فى موضع آخر أن سعد زغلول تشدد فى رأيه فى المشروع المعدل ورفض مسألة التوقيع على أية اتفاقية بسبب خوفه من اعضاء الحزب الوطنى فى مصر بل قال علوبة بالحرف الواحد على لسان سعد « فانى لن أرضى بها خيفة أن يقتلنى هؤلاء الاولاد من الحزب الوطنى وبهذا لن اوقع على أية اتفاقية »(٢٢) ، ورغم المبالغة التى فى رأينا نابعة من محاولة القاء التبعة على سعد ، رغم ذلك ، فانه فى ذات الوقت لايمكن تصور ان رفض سعد كان نابعا فقط من ملاحظاته على المشروع وبأنه حماية ولكن يدخل فى ذلك اعتبارات اخرى منها

احساس سعد بأن عدلى صار بشكل مؤكد وسيطا مرغوبا فيه على حد قول البعض(٢٣) • خاصة اذا ماوضعنا فى الحسبان ان أحد المصادر شهد ان كل مسألة كان يناقشها عدلى مع ملنر كان لايخرج عدلى عما اتفق عليه مع سعد وزملائه(٢٤) •

على اية حال فعندما وصلت الأمور بين الجانبين الى عدم الاتفاق حول المشروع المعدل ، اقترح المصريون وقف البحث والمناقشة الى حين ، ريثما يزور مصر بعض اعضاء الوفد المصرى ليوضحوا للناس ماهية التسوية ، فاذا احسن الشعب ملقاهم كما كانوا يرجون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد الاقتراحات بلا قيد ولاشرط ، فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ، وتقرر أن يتولى المهمة بعض اعضاء الوفد • ورضى ملنر ورفاقه عن هذه الفكرة ، لأن المناقشة التى تقع فى مصر تمكنه من سبرغور الرأى العام المصرى ، وأن يقارن – على حد قوله – بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية •• وعهد الوفد لأربعة من أعضائه ، هم محمد محمود ، وعبد اللطيف المكباتى ، وأحمد لطفى السيد ، وعلى ماهر ، السفر الى مصر ليعرضوا على الأمة مشروع التسوية الملنرية ، على أن ينضم اليهم فى أداء المهمة ثلاثة من زملائهم كانوا بمصر ، وهم مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى والاستاذ ويصا واصف • وأرسل سعد زغلول بيانا عاما بتاريخ ٢٢ اغسطس ١٩٣٠ شرح فيه الموضوع وبين للأمة المطلوب منها والبيان به تحريض واضح للشعب على رفض المشروع رغم أنه حمل فى نهاية البيان الشعب تبعة الموافقة والرفض عندما قال « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها ،

وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ، ووضـــع نظـام دستورى للبلاد »(٢٥)

فى خطاب خاص لأعضاء لجنة عرض المشروع على الأمة المقيمين بمصر · بين سعد رأيه الشخصى فى المشروع وملابساته وأنه ــ أى سعد ــ ليس مع المشروع الذى سيعرض على الأمة·وأشار الى الانقسام الذى حدث بين الصفوف فى لندن بسبب هذا المشروع فقال « ولكن اخوانى لايرون فيه رأيى ، ولم أرد أن اظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشـــمت الاعداء بنا · ولو أن اخوانى أصغوا الى قولى أو لم أكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يوليـه الماضى ــ وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضــــناه ··· ومن الغريب ان المشروع الثانى (وهو المعروض على الأمة) جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها · ومع ذلك رأى الأخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا اريد أن اشكو منهم اليكم ، لأنهم انما رأوا ذلك لاسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم · أهمها تغيير ظروف الحال ، وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الانجليزية بالقوة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى اعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لايمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقـاومته ، وقمنـــا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من ابنائها ، وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاه الاســـتقلال وحملـــة الويته

والصائحين به فى كل صقع وناد على أن تتحول الى تأييد ماهو بعيد عنه فى الواقع ، وان كان قريبا منه فى الظاهر »(٢٦)

وقد أخذ البعض على سعد ٠ أن المشروع المصرى الذى قدمه الوفد ورفضته اللجنة لايفضل فى جوهره المشروع المعروض على الأمة ٠ فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال ، وجاء المشروع الملنرى بها نفسها مع زيادة فى التفصيل ، والسير بالمقدمات الى نتائجها المنطقية ٠ حقيقة توجد بين المشروع المصرى والمشروع الملنرى فروق عديدة ، وهذه ترجع الى انشاء مشروع ملنر لضمانات تحل محل امتيازات الأجانب ، أما المشروع المصرى فقد اقتصر على ضمانات تعطى تخفيفا لمضار الامتيازات الى حين الغائها(٢٧) ويعتبر خطاب سعد السابق الذكر وثيقة مهمة فى تاريخ المفاوضات ، لأنها كشفت عن انقسام فى الرأى سيكون له مابعده ٠ ودلت على أن الانقسام لايرجع الى ماكان يظنه الناس من اختلاف فى الأمزجة والطبائع فحسب بل هو يرجع الى انقسام فى الرأى(٢٨) الى جانب اشياء اخرى كما سنرى فيما بعد ٠

الخلاصة هنا ، ان المشروع عرض على الأمة ، وبحثه الافراد والهيئات بحثا يذكر لافراد الأمة وهيئاتها بالتقدير والفخر وكان الاتجاه العام يرمى الى قبوله ان عدل على اساس «تحفظات» مختلفة ، اهمها : الغاء الحماية صراحة ، وحذف النص الذى يقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاء بالحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة ، وحذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى ٠٠ الخ ، واضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر

بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشـــأن حقوقها الامتيازية ، وحذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية اكتفاء بوجود نائب عمومـــى انجليزى لدى تلك المحاكم ، وحذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى ، وقصر الاتفاقات التى لايمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيهـــا اضرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقـد جميـــع الاتفاقات التجـــارية والاقتصادية وغيرها بدون ادنى قيد ، وحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن واراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان ، والغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد(٢٩)

وقبل الاسترسال نقف عند مسألة مهمة ، وهى أن سعد زغلول بعد أن تيقن من أن عدلى ومن معه صاروا اغلبية وان ذلك يشكل فى المستقبل خطرا عليه ارسل الرسالة التى اشرنا اليها ســابقا والتى اعلن عن رأيه فى رفض المشروع ، كجزء من المعركة ـ التى اتصور ـ انها بدأت بهذه الرسالة ويتفرع من هذه المسألة ، مسألة اخرى ، وهى ان السبب فى ازدياد المؤيدين لعدلى ، ان بعض اعضاء الوفد المصرى بباريس كانوا ينظرون الى عدلى ، يوم جاء اليهـم من القاهرة ، نظرتهم الى اجنبى عنهم يقتضى امره اليقظة والحذر، وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو اكثرهـم كانوا اصدقاء قدامى لسعد زغلول ، هذا الى انهم كانوا يرون فى عدلى الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين امثالهم ، لكنهم لم يلبثوا ، حين اتصلوا به ، وتحادثوا اليه وتناقشوا معه ،

« ان رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى انفسهم ، فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراما تاما ، ويقيم لكل رأى يقال مايجب من وزن ، ويرى فى اعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا انفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله رجالا جديرين بكل اجلال واكبار ، لأنه هو ايضا يحرص على ان يحترم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله ٠

لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة ، وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصا على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له اذا اقتنع بصحته ، ولم تكن هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص ـ من خلال سعد باشا البارزة فقد قضى حياته محاميا كبيرا ، وكان رجلا قوى المعارضة قوى الحجة عنيفا فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه لفرض رأيه على غيره والزامه به ، فاذا رأى غيره اهدى منه رأيا لم يبد اقتناعا بل انتظر الى جلسة اخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأيا له يسجل باسمه وينقل عنه »(٣٠) ٠

ولكى تكتمل الصورة اشار احد المصادر الى حقيقة مهمة فى تفسير الخلاف الذى نشأ بين عدلى وسعد الى أن ذلك مرجعه الى ان الوفد بعد أن انضم اليه من انضم صار مكونا من طبقتين طبقة المؤسسين ومن فى مستواهم وهم يرون انفسهم اندادا لسعد وزملاء فى الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسيب الذين يحاولون ارضاء الرئيس ليكون لهم فى المستقبل مجد يباهون به(٣١) والأول هم الذين آثروا فى رأينا الانضمام الى صف عدلى فى مواجهة سعد وهو ما سيظهر لنا فيما بعد ٠

على اية حال فقد قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر وعادوا وفى جعبتهم التحفظات ، وعرضت تلك التحفظات فى اواخر اكتوبر على ملنر الذى رفضها متمسكا برأيه الأول وهو قبول المشروع كله أو رفضه كله ، وفشلت كل الجلسات التى عقدت للوصول الى حل ، لتفشل المفاوضات وليعود الوفد فى ١٠ نوفمبر الى باريس(٣٢) ٠

وفى باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشيء عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذى انتهت اليه٠وبعبارة اخرى حول كيفية تسيير القضية المصرية ، وكان الموقف فى غاية السوء ، بل كان يبدو اسوأ من الموقف السابق على المفاوضات وللخروج من المأزق رأت اغلبية الوفد ، أن الوفد وان كان قد صرح أنه لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفى مقدمتها الحماية ، الا انه لا يجب أن يمانع اذا الف عدلى هيئة رسمية واستأنف المفاوضات على قاعدة تحقيق التحفظات ، وكان من رأيهم أنه فى حالة قيام عدلى بالتفاوض يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملا بقراره الذى اصدره بالاجماع ، واضافوا أن الهيئة التى تتولى المفاوضات يجب ان تعلن أنها جادة فى الحصول على بقية التحفظات فاذا لم تنلها واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد فى كل هذا رقيبا بعيدا عن المفاوضات الرسمية(٣٣) ٠

وقد عزز هؤلاء الاعضاء هذا الاقتراح بمبررات تتلخص فى انه اذا اخطأت الحكومة التى يرأسها عدلى كان الوفد من خلفها لاصلاح هذا الخطأ لأنه اذا مافاوض الوفد مباشرة ، واخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة تصلح خطأه ٠ عدا ذلك فان هذه الفكرة هى نفسها كانت أول مافكر فيها الوفد قبل المفاوضات (فكرة وزارة

الثقة) ، ثم ان ماعهدوه فى عدلى من الكياسة فى المفاوضات وصبره وأناته فيها ، وماحازه من مركز لدى الانجليز اثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر يقوى الأمل فى الوصول الى نتائج مقبوله(٣٤) .

وقد رفض سعد زغلول هذه الفكرة ووقف ضد الاغلبية مشيرا الى أن المسألة ليست مسألة اغلبية بقدر ماهى مسألة توكيل(٣٥) ، بل قال بالحرف الواحد فى مذكراته بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٢٠ ان هذه الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع اما خادعة أو مخدوعة(٣٦) .

وازداد الموقف تعقيدا عندما علم عدلى بنص البرقية التى أرسلها أحمد نجيب مراسل الاخبار والتى جاء فيها « أن عدلى باشا يكن يسد الابواب فى وجوه الوفد ويضع العراقيل فى سبيل المفاوضات » كما تضايق أكثر بسبب برقية اخرى ارسلها مصطفى النحاس الى مصر اشار فيها ان « عدلى يكن نكبة على الوفد » وقد تسببت هاتان البرقيتان فى حدوث مواجهة بين سعد وعدلى ، فقد ابان عدلى كيف انه ادى كل ماهو مطلوب منه ، وأنه ماكان يجب ان يكون رد الجميل هكذا وان يواجه بهذا الجحود ، اما سعد فقد شكك فى بعض تصرفات عدلى اثناء المفاوضات وبعدها ، وأنه لا علم له بهاتين البرقيتين ، وهو ماتصدى له عدلى ولم يقتنع بأن سعد ليس وراء هاتين البرقيتين(٣٧) .

فى ١٧ نوفمبر استطاع رجال الوفد السعى فى اصلاح ذات البين ، واتفق الاثنان ، سعد وعدلى بأن يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فأرسل عدلى بما اتفق عليه ، أما سعد فأنهارسل فى برقيته أن عدلى لن يعمل شيئا دون اتفاق مع الوفد وسافر عدلى الى مصر فى ١٩ نوفمبر (٣٨) .

ولم يكن كامل سليم مبالغا عندما علق على هذا الصلح بأنه أشبه « بوضع الأوراق على الجدار المشقق » فقد أشار أن سعد قال لبعض خلصائه بعد جلسة الصلح فى ١٧ نوفمبر « خذو ذلك منى واحفظوه عنى ، ان اصحابه مهما حصل الاتفاق معهم لاتخلص نياتهـــم ولاتصفو سرائرهم ولا يتأتى العمل معهم لخير البلاد بل يكونون دائما حجر عثرة فى طريقنا ، ولقد تحملت من الآلام كثيرا ، والعمل مع المخالفين من أشق ما يكون واخطر مما يتصوره الانسان ، ومع ذلك فانى لا أريد ان اخيب رجاءكم هذه المرة »(٣٩) وتزداد الأمور وضوحا حول ماستحمله الايام الآتية من طور جديد فى العلاقات بين سعد وعدلى ، عندما يشير كامل سليم ان سعد قال له « لعلك تدهش ياكامل اذا قلت لك أنى آسف على ارسال تلغرافى الـذى دافعت فيه عن عدلى ، ذلك لأنه تلغراف حاسم وجازم ولا يتفـق مع الحقيقة والواقع • فقلت : ان عدلى سبقك بارسال برقية حاسمة جازمة وهى تنطوى على تعهد منه باستمرار العمل والتضافر معك ومع الوفد • وجاءت برقيتك ردا طبيعيا يتفق مع الحقيقة الجديدة والواقع الجديد •

فقال سعد : ان الترقيع لايفيد وسيعمل عدلى مايريد فى جو اكثر ملاءمة له الآن • وبدلا من ان يلقى استنكارا على تصرفاته وشكا فى نياته • سيلقى عند وصوله حسن الاستقبال من الشعب وسيفهم ملنر والانجليز انه الحصان الرابح فهو المكاسب بالبرقيتين ، برقيته وبرقيتى ، ومتى بدأ بداية حسنة ، فسيقلب لى ظهر المجـن عن قريب • اننى عندما حادثته وعاتبته على بعض تصرفاته معـى لم اسمع منه اعتذارا عنها • ولا اقرارا بجميل بذلناه ، وخرجت بعد كلامه بأنه فعل مافعل عامدا متعمدا وأنه غير آسف على ارتكاب ما ارتكبه مما يخالف الصداقة الخاصة والامانة العامة • ولعله

لم ينكسف الا على افتضاح عمله ، وخيبة امله ، ولايخالجنى شك فى أنه لا يتأخر عن متابعة خطته اذا تهيأت له الوسائل والظروف »(٤٠) ٠

ورغم سفر عدلى الى مصر ، الا ان الخلاف استمر بين باقى اعضاء الوفد الموالين لعدلى ، وبين سعد والقلة المناصرة له ، وترجع المصادر الموالية لعدلى ان الخلاف راجع الى تصرف سعد فى أموال الوفد بشكل غير قانونى ، وانفراد سعد بارسال البرقيات الى مصر دون استشارة أحد ٠ وارسال الرسل مثل الدكتور حامد محمود الى لندن للقاء مستر بلنت واللورد ملنر دون التشاور مع أعضاء الوفد الآخرين(٤١)

ثم يضيف كامل سليم شيئا آخر للخلاف ، وهو السبب الرئيسى ، عندما يقول انه عندما عقدت جلسة ٢٣ نوفمبر بين سعد والمعارضين له ، « وكان موضوع الجلسة تحديد موقف الوفد ازاء من يقوم بالمفاوضات الرسمية قبل الغاء الحماية بنص صريح ٠ وانقسم الأعضاء كما هى العادة الى فريقين :

الأول : فريق الرئيس الذى رأى وجوب استنكار كل من يتعرض للمفاوضات الرسمية ٠

الثانى : فريق انصار عدلى الذى رأى أن من مصلحة البلاد أن يتركه الوفد حتى يأتى بما لا يتضمن هذا الالغاء ، ثم يستنكره الوفد ويحاربه ٠٠

فأجاب الرئيس : « بل يجب منعه محافظة على وحدة الأمة ٠ وما دامت الأمة قد أقامت الوفد وكيلا لها فلا يجوز له ان يتخلى

عن وكالته وواجبه ويترك أى شخص يتفاوض من غير اتفاق سابق معه على القواعد والأسس والاهداف · فاذا لم يتم هذا الاتفاق مع الوفد وجب على هذا الشخص ان يتنحى عن هذه المسئولية ·

وهنا قال المكباتى « وما الرأى اذا كانت مع هذا المفاوض الرسمى كتابة تشتمل على وعد بالغاء الحماية ؟ فاجأب سعد : ننظر فى هذه الكتابة ومضمونها ثم نسير حسب مانفهمه منها » · قال عبد العزيز فهمى : ان واجب الوفد الأول فى الظروف الحاضرة هو أن يتلافى انقسام الأمة · أما انقسام الوفد فمن الممكن تلافيه وذلك بأن تعلن الاغلبية التى كانت تعارض الرئيس بأنها اصبحت الآن بين رأيه ، وأن الوفد بالاجماع موافق على عدم الدخول فى أية مفاوضات رسمية الا بعد قبول التحفظات معها بالمعنى الذى يبينه سعد · وبهذا لم يعد فى الوفد أى انقسام · وأما انقسام الأمة فالسبيل الى تافديه هو عدم محاربة عدلى لا فى السر ولا فى العلن ، ثم تكلم المكباتى فقال « اذا كان عدلى على رأس هيئة اخرى ويتولى المفاوضات الرسمية لكى يبذل جهوده ويستخدم كل وسائله لكى يحصل على قبول التحفظات ، فكيف يسمح للوفد ضميره أن يخذله ويحاربه » ·

فأبان الرئيس فى شىء من الانفعال خطأ هذه الفكرة وقال :

« لا يمكن للوفد ان يقف مكتوف اليدين ازاء هيئة كهذه تغتصب مهمته ووكالته · ثم يؤيدها على زعم الباطل بأنها تجرى على خطته وتهدف الى غايته · ان هذا التصرف لو تم) يكون نوعا شنيعا من خداع النفس وخداع الناس » ·

وانتهت الجلسة على غير قرار والاعصاب متوترة (٤٢) ·

ولم تفلح أية اجتماعات عقدت بعد ذلك فى ان يلتقى الطرفان ، ولما لم يجد الموالون لعدلى أى أمل فى الالتقاء مع سعد ارسلوا له خطابا وصفه كامل سليم بأنه « خطاب خطير » ، وقد نسبوا فيه الى سعد انه استمر فى المدة الأخيرة السير على «سياسة انفرادية» وانه ممتنع عن استشارتهم فى أية مسألة وأنه فى حالة اضراب تام عن التعاون معهم وعن المجىء الى مقر الوفد أو عقد ايه جلسة للوفد منذ أكثر من شهر · واتهموه ايضا بأنه ارسل الدكتور حامد محمود الى انجلترا ليقابل مستر بلنت ويقوم بنشاط سياسى لاطاقة له عليه · وقد تم ذلك بغير موافقتهم بل حتى بغير علمهم أو استشارة أحد منهم ، وكان الواجب ان يرسل أحد اعضاء الوفد لأنه مسئول عن اعماله امام زملائه وامام الأمة ، وان الرئيس يتحمل وحده تبعة انقسام الامة على نفسها هذه الأيام وذلك بتشجيعه بعض العناصر التى تعمل فى الخفاء وبمحاولاته المستمرة فى اظهار الوفد كأنه منقسم على نفسه وليس الوفد منقسما بسبب مبدأ من المبادىء بل الاجماع منعقد بين الاعضاء على ضرورة قبول التحفظات كشرط اساسى لدخول الوفد فى المفاوضات الرسمية فاذا لم تقبل رفض الوفد الدخول فيها أو حتى الاشتراك فيها ، هذا مبدأ مقرر ، وكان ذلك كفيلا بالمحافظة على وحدة الوفد وعلى اتحاد الأمة ، ولكن الرئيس لايطيق المعارضة لرأيه ، وهذا لا يتفق مع المبادىء الديمقراطية ·

واشاروا فى خطابهم ايضا الى أنه ليس لرئيس الوفد وحده أن يرسم سياسة الوفد ويحددها وينفذها بنفسه ، وانما يجب ان يكون ذلك كله بالمشاورة بينه وبين الاعضاء ، وان تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة ، ولكن الرئيس جرى فى المدة الأخيرة على سياسة انفرادية فخالف بذلك مبدأ الشورى ، واشاروا ايضا ان الحالة

أصبحت لاتطاق ، واذا كان الرئيس لايحدد موعد جلسة قريبة لانعقاد الوفد لكى يتبادل الرأى فى الظروف الحاضرة التى تكتنف البلاد . ولكى يتشاور الجميع فيما يجب عمله لتفادى انقسام الأمة وبلبلة افكارها وتدهور الموقف السياسى وسير الأمور العامة من سىء الى اسوأ فان أغلبية أعضاء الوفد سيرون أنفسهم مضطرين الى العودة الى مصر(٤٣) ورغم الاجتماعات التى عقدت بعد ذلك الا انها جميعا لم تفلح فى اصلاح ذات البين فمعسكر الاغلبية فى الوفد يوافق سعد على سياسته القاضية بامتناع الوفد عن الدخول فى أية مفاوضات رسمية أو الاشتراك فيها ما لم توافق الحكومة البريطانية على ان مشروع ملنر سيعدل بالتحفظات .

ومعسكر الأغلبية هذا يخالف الرئيس فى عدم تأييده لعدلى ، وعلى الأقل فى عدم تركه لعدلى فى سلام حتى يؤلف الوزارة الجديدة ويتولى أمر المفاوضات الرسمية ، كما يخالف الرئيس لامتناعه عن اصدار بيان للامة يهدف الى تمهيد الطريق أمام عدلى(٤٤) .

عندئذ لم يجد الاعضاء المخالفون لسعد (محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، محمد على علوبة ، عبد العزيز فهمى ، حمد الباسل ، عبد اللطيف المكباتى الا العودة الى مصر ، وغادر خمسة منهم فرنسا بحرا على ظهر الباخرة سفنكس فى ٢٠ يناير ١٩٢١ اما المكباتى فقد سافر عن طريق ايطاليا ، وقد اتفقوا فيما بينهم الا يشيروا بشىء الى ماوقع بينهم وبين سعد ، وقبل أن يصلوا الى مصر وصلهم نبأ ان سعد زغلول ارسل برقيته الشهيرة « نبتت فكرة » والتى جاء بها :

« لما ابت لجنة ملنر أن تبحث معنا التحفظات التى أبدتها الأمة فى مشروعها وأشارت الى امكان بحثها فى المفاوضات

الرسمية التى ستكون على أساس هذا المشروع حرصا لها انه لا يمكن لنا ولا لأى انسان يكون للأمة أى ثقة فيه أن يدخل فى هذه المفاوضات على اساس هذا المشـــروع قبل تعديلـــه بالتحفظات المذكورة ٠

ولقد استحسنت الأمة هذه الخطة وأقرتنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالمثابرة عليها ٠

غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصدقائه ٠

وهى فكرة اقل مافيها أنها غير مفهومة ولاقابلة للفهم ولايترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه ٠ لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات اما ان يكون فى اشتراطه مصلحة أو لا ٠ فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه ٠ وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لامعنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته وان يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه ٠

لهذا اظهرت لجميع ابناء وطنى انى لا أوافق على هذه الفكرة اصلا واحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى انى لا ادخل فى أية مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظـــات ٠ ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهمـــا كانت علاقتـــه بشخصى ومهما كانت ثقتى به ٠

املى فى وطنية كل مصرى أن يفهم المركز الدقيق الذى نحن فيه وان نحافظ على الاتحاد الذى هو عماد قوتنا والمعول عليه فى نجاح قضيتنا ورجائى فى الله تعالى انه مادام هذا الاتحـاد فينا فلابد ان نصل الى تحقيق الآمال »(٤٥) ٠

يشير البعض ان على ماهر حاول منع ارسال هذه البرقية وابدى اعتراضا عليها فى ذلك تنفيذا لاتفاقه مع العائدين بمراقبة سعد واعماله غير انه اخفق فى ذلك تماما امام اصرار سـعد وانفراده مما دفعه الى محاولة العودة الى مصر والاستقالة من الوفد(٤٦) ٠

على ايه حال فان شكوك العائدين حول أية ضربة من الممكن ان يوجهها سعد اليهم ، باتت مؤكدة ، فلم يكن يهدف سعد من وراء هذه البرقية سوى التشكيك فى وطنيتهم والطعن عليهم(٤٧) ، ولم يكن امامهم سوى طريق واحد وهو محاولة ابعاد شكوك الذيـن هبوا لاستقبالهم عن ان هناك ثمة خلاف وهو ماتجلى فى البيانين اللذين اصدراهما يومى ٢٦ ، ٢٨ يناير(٤٨) ٠

لقد تجنب الاعضاء القادمون فى هذين البيانين تجنبوا من خلالهما ما قد يوسع من شقة الخلاف فى الأمة وانقسامها وهـو نفس الموقف الذى سلكه عدلى عندما عاد الى مصر(٤٩) ، أما سعد فلم ينقطع عن كتابة الخطابات السرية وارسالها الى انصاره فى مصر مصرحا فيها ، بأن العائدين الى مصر غادروا باريـس دون علمه ولا بالاتفاق معهم ، والتشكيك فى نزاهتهم(٥٠) ٠

تشكيل وزارة عدلى يكن الأولى والأزمة :

خلال هذه الفترة كان قد نشر تقرير ملنر ، بعد أن درسـته الحكومة البريطانية دراسة وافية تمهيدا لتحديد توجهاتها المستقبلية

فى مصر ، وبشكل دقيق ، وكان أول بوادر هذه التوجهات ـ الخطاب الذى بعث به اللورد اللنبى الى السلطان فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ وقد جاء به :

« دار الحماية : القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

ياصاحب العظمة لم اتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى ابديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع امانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها ٠

ويسرنى الآن أن ابلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى أود بصفة خاصة أن اوجه عظمتكم الى روح حسن النية الذى اظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم ٠ وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم :

ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها

ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية الى بريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى »(٥١) ٠

سعت بريطانيا بعد اصدار تصريحها السابق ، الى تشكيل « وفد مصرى محترم » يوقع معها المعاهدة التى ستقرر طبيعة العلاقات الجديدة بينها وبين مصر(٥٢) ٠

وقد وضع البريطانيون ثلاث مواصفات للوفد المقترح تشكيله على النحو الآتى :

١ ـ ان يكون فى يد هذا الوفد السلطة اللازمة للسيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات ٠

٢ ـ ان يكون لديه أقوى احتمال ممكن للحصول على موافقة الهيئة النيابية المستقبلية على الاتفاقية المزمع عقدها ٠

٣ ـ أن يكون موافقا بصفة عامة على السياسة التى تتبناها الحكومة البريطانية(٥٣) ٠

ومن المباحثات التى جرت حول تشكيل هذا الوفد تأكدت حقيقة مؤداها أن استمرار وزارة توفيق نسيم القائمة امكانية غير محتملة مما دعا بعد أكثر من اسبوعين استغرقتها تلك المباحثات الى استقالة تلك الوزارة وتأليف وزارة عدلى يكن الأولى(٥٤) ٠

ورغم ان السلطان حذر البريطانيين من ان عدلى لايمثل أى حزب حقيقى فى البلاد ، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه اكثر مما يجب ، وأنه لايجب الاعتماد عليه فى السيطرة على

الموقف الداخلى فى البلاد اثناء المفاوضات(٥٥) ، رغم ذلك فقد استقر رأى الحكومة البريطانية على ان عدلى هو الرجل المناسب وقد دعم من هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من اعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها ، باستقرار لندن على هذا الرأى فقد اصمت آذانها عن صيحات النصح الملكية وبادرت بمنح عدلى الاهمية التى رأتها فيه(٥٦) ٠

وفى ١٥ مارس ١٩٢١ قدم توفيق نسيم استقالة وزارته ، وفى اليوم التالى كلف السلطان عدلى يكن بتشكيل الوزارة ، وفى ١٧ مارس شكل عدلى وزارته الأولى ، التى قابلها الناس بقبول حسن ، فى حين اعلنوا عن مقتهم الشديد لوزارة توفيق نسيم(٥٧) ٠

وقد جاء فى خطاب قبوله تشكيل الوزارة ـ والتى اطلق عليها فى ذلك الحين وزارة الثقة(٥٨) ، جاء به ان برنامج الوزارة هو الوصول الى اتفاق لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر مسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، وتحدث عن اشراك الوفد فى ذلك وتكوين جميعة تأسيسية يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور(٥٩) ٠

ولم يكن عدلى ليتجاهل ابلاغ سعد بتشكيل الوزارة وان يمد الاخير له يد المساعدة ، وتؤكد المصادر انه تبودلت الرسائل بين عدلى وسعد بعد تشكيل الوزارة ففى ١٨ مارس تسلم سعد رسالة من عدلى تحمل تحياته ورجاءه الى سعد فى كسب معونته الودية لتحقيق الغرض المشترك الذى فصله فى برنامج تأليف الوزارة فرد عليها بالشكر وتمنى له كل التوفيق فى قبول التحفظات حتى يؤيده

وفى ٢١ مارس تسلم سعد زغلول خطابا رقيقا من عدلى مرفق به برنامج الوزارة السياسى الذى قدمه الى السلطان يوم تأليفها ، ويقول كامل سليم فى مذكراته بأنه ماكاد سعد يتم قراءته حتى قال : « هذا بيان مكتوب بدهاء سياسى بارع ، وان عدلى لم يرتبط فيه بشىء قط ، خذ مثلا قوله « والوزارة ستتمكن بفضـــل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة » وهو كلام لاينم عن وعد او تعهد برفعها أو بالغائها • ثم اخـذ يملى كلمة لارسالها الى عدلى مطلعها « بيانكم بديع فى اسلوب بليغ يشف عن رغبتكم فى التمشى مع ارادة الامة وتحقيق مطلبها من الاستقلال ، وانتم أعلم الناس بأنها لاتريد الا استقلالا تاما اى اســـتقلالا دوليـا وصريحا • وقد استقر رأينا على العودة الى مصر • لتبادل الآراء فى عملية انتخاب اعضاء الوفد الرسمى »(٦٠) •

وما اورده كامل سليم عن رد فعل سعد ، يختلف كثيرا عما اورده سعد فى مذكراته عن رد فعله فيشير سعد زغلول فى مذكراته بأنه قامت نفسه عندما علم بتشكيل عدلى للوزارة وانه شـــعر بالضيق لأن تشكيل الوزارة هو نجاح لعدلى وفوز لانصاره ، كمـا آخذ على عدلى أنه لم يرجع اليه ويأخذ رأيه فى ذلك ، خلافا ـ كما يذاكر ـ لسابق ما اتفقا عليه قبل سفر عدلى الى مصر ، وفى الوقت نفسه تمنى لو أن عدلى لم يستشره فى أمر المفاوضة الرســمية والقائمين بها لأنه بذلك يكون منطقيا مع نفسه • بل اشار سعد فى بعض المراسلات التى دارت بينه وبين رشدى ان اشترط للدخول فى المفاوضات قبول التحفظات مبدئيا وان يكون اغلبية المفاوضين من الوفد ، وان تكون لسعد الرئاسة والتفويض العام وأن يكون انتخاب الاقلية بموافقته(٦١) وهى الشروط التى ظل سعد متمسكا بها بعد ان عاد الى مصر ووسعت شـقة الخلاف بينه وبين عدلى كمـا

سيرد · والذى لا خلاف عليه انه تجمعت عدة عوامل ، دفعت سعد دفعا للعودة الى مصر ، على رأسها سطوع نجم عدلى وبروز دوره وكثرة انصاره ، فكانت التقارير المتوالية من القاهرة الى باريس تؤكد كبر شأن عدلى وان الامة آخذة فى الالتفاف حوله ، وانه من المصلحة ان يعود الى مصر ليحتفظ بمكانته ، فضلا عن ان رأيه فى اعقاب تشكيل وزارة عدلى ، انها - اى الوزارة جاءت « لترتكز على الوفد لهدمه » وكان على سعد اما البحث عن انصاره أو يولى الادبار ويقف كالمتفرج أو على حد قوله « مراقبا فقط الاحوال»(٦٢)

تجمعت كل هذه العوامل ، ودفعت سعد دفعا ليتخذ قراره بالعودة الى مصر ، التى وصلها فى ٤ ابريل ١٩٢١ بعد غياب دام العامين ، وقد أجمعت كل المصادر التى عاصـــرت هذه العودة انه استقبل استقبالا منقطع النظير ، ولم يكن هيكل مبالغا عندما قال « ·· فما احسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده ·· تـــرى اقدر للاســـكندر الاكبر أو لتيمورلنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدا أجل وأروع من هذا المشهد ؟ »(٦٣) ولم يكن البعض مبالغا عندما أشار الى أن هذا الاستقبال كان استفتاء حافلا وبيعة قل ان يكون لها شبيه أو نظير ، وأنه كان توكيلا جديدا لشخص سعد ابلغ من أى توكيل سابق قام على اساس التوقيعات ، فوكالة سعد وزعامة سعد اصبحتا بعد هذا الاستقبال لايمارى فيها أحد(٦٤) ·

وقد اشار البعض ان هذا الاستقبال ، كان وحده كافيا لكى يزداد سعد صلفا وغرورا فوق ماكان لديه منه الشىء الكثير(٦٥) ، وابرز دليل على ذلك انه اعلن عن غضبه من السلطان لأنه لم يبعث كبير امنائه سعيد ذو الفقار باشا لاستقبال سعد رسميا باســـم السلطان ، وأنه تضايق من عدلى لأنه لم يرفع العلم على نادى محمد

على بشارع سليمان باشا ـ الذى هو رئيسه ـ عند مرور سعد من هذا الشارع(٦٦) . فضلا عن انه لم يتوقف منذ لحظة وصوله الى مصر عن اذاعة شروطه للدخول فى المفاوضات فى حين كانت المشاورات لازالت تجرى بينه وبين الوزارة(٦٧) .

على ايه حال قد دارت المحادثات بين عدلى وسعد ، وقد اشترط سعد للاشتراك مع الوزارة فى هذه المفاوضات الشروط الآتية :

أولا : ان تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لابعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ووردت فى معاهدة فرساى وماتلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا : الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الامة التى أبدتها بالتحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات .

رابعا : ان تكون للوفد اغلبية المفاوضين وان تكون له الرياسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية(٦٨) .

لم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الاولين ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بالغاء الاحكام العرفية ، لأن هذه الاحكام قد اعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية فكان

لابد من موافقة هذه السلطة على رفعها · اما الشرط الرابع فقد تمسك عدلى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات ، مادام هو رئيسا للحكومة وان التقاليد السياسية فى جميع البلاد لاتسمح بحال من الأحوال ان يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده(٦٩) ·

ولما وجد سعد ان عدلى مصر على موقفه فتح النار عليه فى خطبته الشهيرة فى شبرا يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١ حيث رد على حجج عدلى حول مسألة رئاسة وفد المفاوضات ، واشتد فى هجومه على عدلى حيث اوضح انه « ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة ان يدعى انه يدير سياسة مصر الخارجة حتى يكون له وجه فى ان يكون رئيسا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الانجليزية ورئيس الوزراء ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع باشاره من المندوب السامى وهو بهذه الصفة لايمكنه ان يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انكلترا حرا فى الكلام لأنه مدين له بمركزه ! كما اعلن عدم ثقته فى الوزارة(٧٠) ·

ولم يكن البعض مبالغا عندما قال ان هذه الخطبة كانت « قنبلة اعلان الحرب بين شقى الامة ولم يكن من المستطاع بعد ما ورد فى الخطبة من قوارص الكلم ومختلف التهم الماسة بالكرامة التى الصقت بالوزارة ان يؤلف بين قلوب شطرى الشعب ، فقد انحاز فعلا شطر منها الى عدلى باشا وانحاز الشطر الأكبر الى سعد باشا » ، وانها ـ اى الخطبة « كانت ثالثة الأثافى ونذير ضياع الآمال ومشيرة بعقارب الفتنة » بل وصف الخطبة « بالمشئومة »(٧١) ·

ولعل ابلغ الادلة على الحقيقة السابقة ان الهيئات السياسية التى كانت موجودة على الساحة بعضـــها ايد الوزارة والبعض الآخر وقف مع سعد ، وبدأت الصحف تنشر على صفحاتها برقيات تأييد للوزارة « وزارة الثقة » وسحب التوكيل من سعد ، وبرقيات اخرى تؤيد سعد زغلول وتهاجم الحكومة ، وبدأت المظاهرات تجوب الشوارع هاتفة لسعد مهاجمة لعدلى بالفاظ خارجة جارحة(٧٢) ولم تفلح المحاولات التى بذلها بعض رجالات مصر لرأب الصدع ومنع تصدع الجدار (٧٣) ٠ ولم يكن البعض متجنيا عندما هاجم سعد وعـدلى وحملهما مسئولية ما يحدث وما سوف يحدث عندما قال « ٠٠ ولكن اللذين وضعا أول حجر فى اتحاد الأمة وأقاما عليه الأساس حتى كاد يكمل البناء مضيا فى هدمـه وقضه حجرا على حجر ، واستمرا فى خلافهما وهما يشعران بانحلال رابطة الأمـة من حولهما ولايرجعان عن خلافهما »(٧٤) ٠

ولا يمكن ترك هذه الفتن دون الاشارة الى حقيقة مهمة وهى ان الانجليز لم يكونوا بعيدين عن كل هذا ، فهم الذين مالوا ناحية عدلى فى مواجهة سعد ولا أدل على صدق مانقول انه عقب عودة سعد كتبت « الديلى كرونيكل » مقاله افتتاحية عن الاستقبال العظيم الذى لقيه زغلول باشا بمناسبة وصوله الى مصر ، وقالت ان لدى زغلول باشا أحد أمرين الأول أن يرجح كفة الرأى المعتدل الذى يقابل بالارتياح المفاوضات المقترحة ويسـتخدم العـودة لجعل الاصلاحات حقيقية ، واما ان يثير التعصب القديم ويوجد ذلك حالة يمكن ان تؤخر تقدم مصر اعواما(٧٥) ٠ وهو رأى ان لم يكن يعبر عن رأى الحكومة البريطانية الا انه كان يعكس بشكل واضـح رأى البريطانيين فى الوضع فى مصر ٠

وعندما دار الخلاف بين عدلى وسعد حول رئاسة وفد المفاوضات ، اشارت بعض الوثائق البريطانية ان الانجليز كانوا وراء اشعال هذا الخلاف عندما اقنعوا عدلى بأن شروط سعد شروط مستحيلة وان الغيرة الخالصة هى الدافع وراء فرض هذه الشروط(٧٦) . ونصح اللورد اللنبى عدلى بألا يهتم بسعد زغلول وان يستمر فى طريقه(٧٧) .

ويرتبط بموقف البريطانيين ، مسألة اخرى انه فى نفس الشهر الذى جاء فيه سعد الى البلاد ، لم يكن مصادفة ان يعيد الاتحاد البريطانى تنظيم نفسه بشكل دقيق ويوسع اختصاصاته ، وهو الاتحاد الذى تكون ابان احداث ثورة ١٩١٩ للنظر فى التطورات التى كانت شائعة فى مصر حينذاك وكان مكونا من البريطانيين العاملين فى مصر من غير الموظفين ، وقد عقد هذا الاتحاد جمعيته العمومية فى ٢٣ ابريل ، وكان ضمن ما نوقش فى الاجتماع الاصلاحات الواجب اتخاذها فى مصر مثل الاصلاحات القضائية وتحويله الى نقابة وحماية مصالح الرعايا البريطانيين فى مصر ، واحكام الروابط بين بريطانيا ومصر وبين بريطانيا وجميع الممتلكات البريطانية والمحافظة على كرامة بريطانيا فى مصر واعلاء شأنها وتوحيد مجهودات اعضاء الجالية البريطانية ، وحماية وحراسة جميع الامتيازات الشرعية للجالية البريطانية مصر ، وان يلحق هذا الاتحاد بالاتحاد البريطانى فى انجلترا ، وان الاهتمام بالنواحى السياسية من أهم اهداف الاتحاد . والدعوة لنشر فروع لهذا الاتحاد فى داخل مصر(٧٨) .

لم يكن مصادفة ايضا ان تتحدث بعض الصحف الأجنبية فى مصر عن مسألة الامتيازات الأجنبية فى مصر وكيف ستحل مستقبلا بين مصر والدول الأخرى ، وطرح فكرة تحويل مدينة الاسكندرية الى مدينة حرة(٧٩) .

ويستشعر الباحث من خلال هذه الحقائق ان كل ماورد لم يكن مصادفة بل ان البريطانيين استشعروا الخطر القادم على مصالحهم وجاراهم فى ذلك الاجانب ، ولعل ابلغ دليل على الخوف الذى سيطر على الاجانب عندما رأوا الشعب يستقبل سعد زغلول فأعاد الى اذهانهم ماحدث سنة ١٩١٩ ، ولعل ابلغ دليل هو ما أورده أحمد شفيق عند وصول سعد الى مصر فقال « ولقد كان الاجانب يوجسون خيفة من حماسة الشعب يوم حضور سعد باشا ويخشون ان تنقلب هذه الحماسة الى عمل عدائى ضدهم فامتنع بعضهم عن الخروج فى ذلك اليوم ولبس بعضهم الطرابيش ولكن ماكان أكبر دهشتهم حينما رأوا مارأوا فشهدوا للأمة برباطة الجأش وبعدها عن كل ما يشين أخلاقها »(٨٠) ٠

رغم ذلك فقد ظل الخوف ملازما للاجانب وزاد منه ، هذا الصراع الذى دار بين الزعماء وانتقل الى رجل الشارع الذى يتعامل مع الاجانب ويحتك بهم وزاد منه نبرة الخوف التى بدأت تتحدث بها الصحف الأجنبية خارج مصر وداخلها ، هذا الخوف الذى صار جليا وهو ما جعل سعد زغلول يرسل بيانا الى صحيفة الاجبشيان ميل » يقول فيه :

● الى احبابنا النزلاء

ان بلادنا تحفظ لكم اجمل ذكر وتذكركم بأجزل شكر لما تحملتموه انتم وشعوبكم الكريمة من الضحايا والمتاعب فى الحرب الهائلة الماضية دفاعا عن الحق والعدل وما اظهرتموه من العطف على نهضتنا الحاضرة ومالاقيتمونا به من انواع الترحيب عند عودتنا الى بلادنا ٠ واؤكد لكم بكل اخلاص ان مصر المستقلة تود ان تكون محاطة من كل جانب بالاصدقاء وتبذل غاية وسعها فى ان

تنال الشرف العظيم بموالاة جميع الشعوب وفى مقدمتها الشعب الانكليزى الكريم ، وانى انادى قومى بكل ما أملك من قـــوة ان يعقدوا معه اتفاقا على قواعد العدل واحترام الحقوق ، واصــرح بأن مصر المستقلة بعد هذا الاتفاق تضع يدها العزيزة بكل اخلاص فى يد الأمة الانكليزية الكريمة الموفية بعهودها »(٨١) ٠

ولم يرسل سعد زغلول هذا البيان من فراغ فتاريخه ـ أى البيان ـ فى نفس يوم خطبة شبرا اى ٢٥ ابريل ونشرته الجريدة فى اليوم التالى ٢٦ ابريل ، فقد استشعر الخطــــر وان مايحدث أو ما سيجد فى المستقبل بالقطع سيمس الاجانب بعامة ، والبريطانيين بشكل خاص ٠

وقبل ان ننهى هذا الفصل ، نعود ثانية الى مسألة العلاقة بين سعد والوزارة ، فبعد خطبة شبرا وبالتحديد فى ٢٨ ابريـــل عرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد فرأت اغلبيـــة الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة ، مع عدم محاربة الوزارة فيها فصمم سعد على رأيه ، وعلى اعلان عدم الثقة بالوزارة ، وكان رد الفعل ، انه فى نفس اليوم قدم على شعراوى استقالته من الوفد وكتب خمسة آخرون هم : محمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة ـ وهم الاعضـــاء الذين اختلفوا مع عدلى فى باريس ـ كتبوا كتابا الى سعد نشروه فى الصحف اعترضوا فيه على عدم اكتراث سعد لرأى الأغلبية ٠ فرد عليهم سعد زغلول ببيان نشره على الأمة فى ٢٩ ابريل بأعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وان الوفد ماضى فى سبيله(٨٢) وازدادت بناء على ذلك حدة المظاهرات التى كانت تهاجم عدلى تارة ولم تفلح تارة اخرى المحاولات التى بذلت لاصلاح ذات البين(٨٣) ٠

الخلاصة ان البلاد أوصلها الزعماء الى طريق مسدود ، واعطى هؤلاء الزعماء للانجليز الفرصة للمزيد من اختراق الصفوف وكان من الطبيعى امام هذا القلق الذى لم تبد بارقة أمل واحدة لتبديده ، كان من الطبيعى ان يثير الاجانب ، وان يدخل فى قلوبهم الوجل ، فاعادت حالة البلاد الى أذهانهم ما حدث ابان ثورة ١٩١٩، وهكذا جلست البلاد على برميل من البارود كان يكفى عود ثقاب لينفجر ..

هوامش الفصـــل الأول

(١) مذكرات ســـعد زغلول ، كراس ٢٣ ص ١١١ . ابراهيم العدل ، عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير بجامعة عين شمس ص ٢٣٩ ٠

(٢) مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ، جلسة ٢ فبراير ١٩١٤ ص ٨ ٠

(٣) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ فبراير ١٩١٤ ٠ ص ١٠٠ ـ ص ١٠٢ ، محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ص ١٠٦ ٠

(٤) المصدر السابق ، جلسة ١٩ مارس ص ١٦٩ ، ص ١٧٠ ٠ وحول هذا الموضوع انظر ايضا : عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٠٥ ، المقطم ١٩/٣ ١٩١٤ ، المؤيد ١٩١٤/٣/٢١ ٠

(٥) ابراهيم العدل ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٦ ٠

(٦) دكتور يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ ـ ١٩٥٣ ص ١٨٢ ـ ص ٢١٠ ٠

(٧) F.O. 407/183 Wo 131 wingate to Lard Hardinge, Dec. 24, 1917 private.
نقلا عن ، يونان ، المرجع المذكور ص ١٩٦ ٠

(٨) محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٤٩ ، ص ١٥٠ ٠

(٩) المصدر السابق ، ص ١٥٠ ، هيكل ، المصدر المذكور ، ص ١٠٥ ، عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ، ص ١٠٠ ، هذا وقد اشارت بعض المصادر الوفدية ان سعد زغلول لم يرسل الى عدلى للحضور الى باريس الا بناء على الحاح عدلى نفسه وطلبه ٠ انظر : محمد كامل سليم ، ازمة الوفد الكبرى ، ص ٧ ، وقد اورد شفيق ان سعد هو الذى طلب من عدلى الحضور من خلال مراسلات اوردها ٠ احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية التمهيد ، الجزء الأول ، ص ٦٧٧ ، ص ٦٧٨ ٠

(١٠) علوبة ، المصدر المذكور ، ص ١٥١ ٠

(١١) المصدر السابق ، ص ١٥١ ٠

(١٢) المصدر السابق ص ١٥١ ٠

(١٣) المصدر السابق ، ص ١٥٢ ٠

(١٤) المصدر السابق ص ١٤٨ ، هيكل ، المصدر المذكور ، ص ١١١ ٠

(١٥) عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ، ص ١٠١ وهذا ويشير محمد شفيق غربال الى أن سعد زغلول وهو فى باريس وبعد وصول عدلى ، وبسبب حسن مساعى عدلى قبل وزملاؤه السفر الى لندن لحادثة اللجنة انظر : محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، ص ٦٥ ٠

(١٦) غربال ، المرجع المذكور ، ص ٦٥ ٠

(١٧) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٥٠ ، ولمزيد من التفصيل عن هذين المشروعين انظر : المرجع نفسه ص ١٥٠، ص ١٥٦ ٠

(١٨) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، ص ٢٩٢ ، الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٥٦ ٠

(١٩) غربال ، المرجع المذكور ، ص ٦٥ · وعن هذا المشروع انظر : غربال ، المرجع المذكور ، ص ٦٩ ، ص ٧٣ ، الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٥٧ ـ ص ١٦٣ ·

(٢٠) احمد حافظ عوض ، تحية الرئيس فى منفاه ، ص ٧١ ·

(٢١) علوبة ، المصدر المذكور ، ص ١٦٥·

(٢٢) المصدر السابق ، ص ١٦٦ ·

(٢٣) ابراهيم العدل ، المرجع المذكور ، ص ٥٠٤ ·

(٢٤) محمود ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٢٧١ ، ص ٢٧٢ ·

(٢٥) غربال ، المرجع المذكور ، ص ٧٤ ، ٧٥ ·

(٢٦) الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٦٧ ـ ص ١٦٩ ، غربال المرجع المذكور ، ص ٧٥ ، ص ٧٦ ·

(٢٧) غربال ، المرجع المذكور ، ص ٧٦ ·

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٧٦ ·

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٧٧ هذا وقد اشارت بعض المصادر الى ان الاعضاء الذين جاءوا الى مصر لم يلتزموا الحياد ازاء عرض المشروع على الأمة ، انظر : عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢٩٧ ·

(٣٠) هيكل ، المصدر المذكور ص ١١٢ ، ص ١١٣ · يشير سعد فى مذكراته ان محمد محمود ولطفى السيد كانا ينويان اسناد رئاسة الوفد الى عدلى ، وان عدلى يميل الى ذلك وانه لم يمنعهما ـ على حد قوله ـ من تنفيذ ذلك سوى تعلق الأمة بسعد · انظر : مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٩ ، ص ٢٣٣٧ ·

(٣١) علوبة ـ المصدر المذكور ، ص ١٤٦ · يشير سعد زغلول فى مذكراته الى انه جرت مشاورات مع الذين يميلون اليه لفصل لطفى السيد ومحمد محمود من الوفد لمخالفتهما مبدأ الوفد مذكرات سعد زغلول كراس ٣٦ ص ٢٠٦٧ ·

(٣٢) عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ص ١٠٣ ، ص ١٠٤ ، الرافعى ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٩ ، ص ٢٢١ ، يشير الرافعى الى ان عودة الوفد كانت فى ١١ نوفمبر ، الرافعى ص ٢٢٠ .

(٣٣) حافظ عوض ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٠ ، ص ٢٩١ .

(٣٤) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الثانى ص ٨٥٠ ، ص ٨٥١ . اشار البعض ان مسألة وزارة الثقة طرحت فى لندن قبل بداية الجولة الأخيرة مع ملنر وان سعد زغلول رفض الفكرة خوفا على ضياع زعامته : دكتور احمد زكريا الشلق ، حزب الاحرار الدستوريين ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٣٥) ابو الفتح ، المرجع المذكور ، ص ٢٩١ .

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ص ٢٣٥٣ .

(٣٧) عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ، ص ١٠٣ – ص ١٠٩ ، علوبة ، المصدر المذكور ، ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ ، هيكل المصدر المذكور ، ص ١١٣ . هذا وقدعقد أحد المصادر الوفدية مقارنة غير عملية كى تكون توطئة لما سيرد عن عدلى وخلاصتها ان سعد أكثر وطنية واخلاصا من عدلى . كامل سليم ، المرجع المذكور ، ص ٤ – ص ٨ هذا وقد اشار أحمد شفيق ان أحمد نجيب ارسل هذه الرسالة من لندن فى ٩ نوفمبر وانه ذهب بنفسه الى عدلى واعتذر له عما حدث منه وان المسئولية تقع عليه وحده . أحمد شفيق ، المصدر المذكور ص ٨٥٠ .

(٣٨) علوبة ، المصدر المذكور ، ص ١٩٨ . ولمزيد من التفاصيل عن جلسة المصلح ، انظر : كامل سليم، المصدر المذكور ، ص ١٦ – ص ٢٢ .

(٣٩) كامل سليم ، المصدر المذكور ، ص ١٤ .

(٤٠) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٤١) علوبه ، المصدر المذكور ، ص ١٩٩ – ص ٢١١ .

(٤٢) كامل سليم ، المصدر المذكور ، ص ٢٥ ، ص ٢٦ .

(٤٣) المصدر السابق ، ص ٦٥ ، ص ٦٦ . اورد كامل سليم ان تاريخ هذا الخطاب هو ٣ يناير ، فى حين ذكر احمد شفيق ان تاريخه هو ٢

يناير · احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الأول ، ص ٨٥٤ ·

(٤٤) المصدر السابق ، ص ١٠٧ وعن الاجتماعات التى عقدت لرأب الصدع انظر : المصدر نفسه ، ص ٩٦ ، ص ١٠٧ يشير احد المصادر ان سعد زغلول اتهم لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على علوبة ، ان عدلى وعدهم انهم سيعينون فى الوزارة التى اتفقوا معا على تأليفها : انظر : علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢١١ ·

(٤٥) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجـــزء الثانى ، ص ٦ ، ص ٧ ، ويشير المصدر ان هذه الرسالة كانت بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٢١ ، عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ص ١١٦ ، علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢١٩ ، مذكرات سعد ، كـــراس ٣٩ ، ص ٢٤١٢ ، طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، ص ٤٦ ·

(٤٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ص ٢٤٢١ ، هذا وقد اورد عبد العزيز فهمى الى انهم لفتوا نظر على ماهر الى ما قد يصيبه من ضرر بسبب خصام عبد العزيز ورفاقه مع سعد ولكن على ماهر اشار عليهم بأنه ســـيبقى فى باريس لمراقبة ســـعد وانه اذا أتى بشىء فانـــه سيستقيل من الوفد · عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ، ص ١١٥ ·

(٤٧) لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٣٢٧ ·

(٤٨) احمد شفيق ، حوليـــات ، تمهيد ، ج٢ ، ص ٩ ــ ص ١٢ · ويشير نفس المرجع فى ص ٩الى انه رغم برقيـــة سعد فانهـــم استقبلوا استقبالا حافلا ·

(٤٩) لاشين ، المرجع المذكور ، ص ٣٢٧ ·

(٥٠) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ص ٢٤١٦ ، يذكر عبد العزيز فهمى انه فى آخر اجتماع لهم مع سعد فى باريس قبل سفرهم ابلغوه انهـــم سيعودون الى مصر لمراقبة الحال هناك وتوجيه الأمور كما تقضى به المصلحة وانهم سيكتبون له بما دونه فكان رد سعد انه غير محتاج لكتابتهم وانـــه مطمئن · عبد العزيز فهمى ، المصدر المذكور ، ص ١١٥ ·

(٥١) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ٢٠ ـ ص ٢٢ ، البشرى المرجع المذكور ، ص ٤٧ ، الاهرام ٣١٥ ١٩٢١ ، الاكسبريس ١٩٢١/٣/٧ . ومعروف ان هذه الرسالة لم تذع فى القاهرة الا يوم ٤ مارس ١٩٢١ . الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج٢ ، ص ٢٢٩ .

(٥٢) يونان ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٤ .

(٥٣) F.O. 407/188 Wo 164 Allnby to Curzon, March 8, 1921 Tel. No. 147.

(٥٤) يونان ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٤ .

(٥٥) F.O. 407/188 Wo 222 Allenby to Curzon, 18 Mar. 1921 Pesp. No. 225.

(٥٦) يونان ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٦ .

(٥٧) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج ٢ ، ص ٢٣ ـ ص ٣١ .

(٥٨) الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج٢ ص ٢٣٦ ـ ص ٢٣٩ .

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ، ص ٢٣٥ .

(٦٠) كامل سليم ، المصدر المذكور ، ص ١٩٣ ، ومعروف ان الرقيب قد رفض نشر رد سعد على عدلى . المصدر ص ١٩٤ .

(٦١) مذكرات سعد كراس ٣٩ ص ٢٤٥٠ ، ص ٢٤٥٤ .

(٦٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٥١ ص ٢٤٥٢ ـ ص ٢٤٥٤ ، علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢٢٦ ، سليم ، المصدر المذكور ص ١٦١ ـ ص ١٦٣. عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١٣ ـ ص ٣١٥ .

(٦٣) هيكل ، المصدر المذكور ، ص ١١٩ ، شفيق ، حوليات ، التمهيد ج٢ ، ص ٣٣ ـ ص ٤٦ ، عبد العزيز فهمى المصدر المذكور ، ص ١٢١ ، ص ١٢٢ ، كامل سليم ، المصدر المذكور ، ص ٣ ، ص ١٩٨ .

(٦٤) سليم ، المصدر المذكور ، ص ١٩٨ ، عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، ص ٣١٩ ، البشرى المرجع المذكور ، ص ٣٢ .

(٦٥) لاشين ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٣ ٠

(٦٦) علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢٢٨ ٠

(٦٧) لاشين ، المرجع المذكور ـ ص ٣٣٤ ٠

(٦٨) الاهرام ١٩٢١/٤/٢١ ، عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٨ ، المنبر ١٩٢١/٤/٢٠ ٠

(٦٩) الاهرام ١٩٢١/٤/٢٥ : الرافعى فى اعقاب ، ج١ ، ص ٩ ٠

(٧٠) الاهرام ١٩٢١/٤/٢٦ ، وادى النيل ١٩٢١/٤/٢٧ ، المنبر ، ١٩٢١/٤/٣٠ ، الاهالى ١٩٢١/٤/٢٧ ٠

(٧١) احمد شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ٦١ ـ ص ٧٠ ٠

(٧٢) الاهرام ١٩٢١/٤/٢٧ ، المنبر ، ١٩٢١/٤/٢٧ ، المنبر ١٩٢١/٤/٣٠ ، المنبر ١٩٢١/٥/٤ المنبر ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٢١ ، شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ٨٤ ـ ص ٨٥ ٠

(٧٣) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ص ٧٢ ـ ص ٧٦

(٧٤) المصدر السابق ، ص ٧٠ ٠

(٧٥) المصدر السابق ص ٤٩ ٠

(٧٦) F.O. 141/427. No I, Egypt 1918 — 1925, May 15191 1926.

نقلا عن ٠ احمد زكريا ، المرجع المذكور ، ص ٢٥ هامش ٦٤ ٠

(٧٧) F.O. 407/189/ Wo. 104 Alelenby to Curzon 10 May 1921

(٧٨) الاهالى ، ١٩٢١/٣/٢٨ ، ٢٤ ، ١٩٢١/٤/٢٨ ، الاهالى ١٩٢١/٤/٢٨ ،

Egyptian Gazette, 22, 28/4/1921.

(٧٩) Egyptian Gosette, 7 /4/1921, 24/4/1921.


هذا وقد سارت بعض الصحف الوطنية التى كانت تميل نحو الاحتلال فتحدثت عن نفس الافكار ٠ انظر : الوطن ، ١ ، ١٩٢١/٤/٩ ٠

(٨٠) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ص ٥٢ ٠

(٨١) Egyptian Mail, 26/4/1921.

(٨٢) المنبر ، ١٩٢١/٤/٣٠ ، شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ٨٥ ــ ٨٦ ، علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢٣٠ ، الرافعى ، فى اعقاب ج١ ، ص ١١ ــ ص ١٣ ، اشار أحد المصادر ان سعد كان قد نوى التخلص من الاعضاء وهو فى باريس ، بل ايد هذا المصدر وقوف سعد ضد الاغلبية انظر : كامل سليم ، المصدر المذكور ، ص ١٥١ ــ ص ١٥٣ ، ص ٣ ٠

(٨٣) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ٨٧ ــ ص ١٠٦ ٠
F.O. 407/189 No. 287 Allenby to Curzon 30/4/1921.



الفصل الثانى

الحوادث

كان من الطبيعى امام انقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، والتعصب المقيت الى هذا وذاك ، واصرار الوزارة على موقفها من مسألة المفاوضات ، كان من الطبيعى أن ينفجر الموقف وكانت البداية فى مدينة طنطا عاصمة مديرية الغربية مسقط رأس سعد زغلول ٠

حادث طنطا :

قبل الاسترسال فى الحديث ، يجب الاشارة الى حقيقة مهمة مؤداها ، ان الحكومة العدلية سمحت للمظاهرات بالتحرك ، ولم يكن هذا السماح الا بغرض الظهور بمظهر عدم الحجر على حرية التعبير الى جانب انها كانت تخشى التعامل مع المظاهرات بشكل عنيف نظرا لقوة التيار السعدى ، وكان تهاون الحكومة ، الى

جانب عوامل اخرى سنتعرض بها فيما بعد سببا فى الحوادث الدموية(١) ٠

على اية حال ، كانت بداية الاحداث فى مدينة طنطا بمظاهرة سلمية قامت يوم ٢٧ ابريل ١٩٢١ ، غير انه لم يمر يومان حتى انفجر مرجل الغضب ، فبعد انتهاء صلاة الجمعة يوم ٢٩ ابريل بالمسجد الاحمدى ، اجتمع بفناء المسجد عدد من طلاب المدارس ، واخذ بعضهم بخطب فى الحالة الحاضرة ، حاضين الحضور على اقامة المظاهرات ورفع الاحتجاجات على كل وزارة تناهض الوفد وتتعرض لخطته ، وخرج الجمع من المسجد ، وخارجه احتكوا برجال البوليس بقيادة مأمور قسم طنطا ، ولم تتمكن قوة البوليس من تشتيت المتظاهرين لقله عددها ، واستطاع المتظاهرون ، الذين تزايد عددهم بسبب انضمام عناصر من مختلف الفئات اليهم ، الوصول الى قرب قسم طنطا وهناك اراد البوليس تشتيتهم بأرسال الماء عليهم من مضخة الحريق فانصرف اغلب الطلاب عدا بعض العناصر التى بدأت فى رشق مبنى القسم بالحجارة مما تسبب فى اصابة بعض رجال البوليس ، ومع استمرار المتظاهرين فى هجومهم على القسم خرج عليهم الحكمدار ـ الذى كان قد وصل الى منطقة الحوادث بعد أن اتصل به مدير المديرية ـ وطلب منهم الكف عن ذلك ، فلما لم يصغوا لنصحه وقاموا بحرق احدى سيارات البوليس التى كانت متواجدة امام القسم ، اعطى أوامره لرجال البوليس باطلاق النار فى الهواء للارهاب ولكن بسبب عدم الاحتياط فى اطلاق النار اخطأ أحد الجنود بسبب عدم سماع الأوامر جيدا فاطلق النار على المتظاهرين فقتل اثنين فى الحال واصيب اربعون مات اثنان منهم فيما بعد ٠ ولم تفلح قوات البوليس فى فض المظاهرة التى اتجهت الى منزل الحكمدار فى

محاولة لاحراقه ، الا عندما تدخلت قوة من الجيش المصرى استدعيت من القاهرة على عجل لدعم قوة البوليس(٢) ٠

وكان رد فعل الحكومة سريعا للحفاظ على موقفها ، فقد اصدرت مديرية الغربية تقريرها عن الحادث والذى نشرته الصحف حملت فيه المديرية المسئولة على الغوغاء والسوقة الذين اندسوا وسط المتظاهرين ، ولكن التقرير لم ينكر ان سوء تصرف بعض رجال البوليس كان وراء ماحدث ٠ كذلك سافر النائب العمومى مصطفى فتحى الى طنطا وقدم تقريره عن الحادث حيث ادان التقرير مأمور قسم طنطا لأنه لم يستخدم الحكمة فى تصرفاته وانه يجب مجازاته، اما الحكمدار فلم يهمل التقرير الحديث عنه ، فقد ورد فى سياق التقرير انه لم يخطىء عندما أمر باطلاق النار فى الهواء دفاعا عن النفس ، واشار التقرير الى أن المقبوض عليهم سيحاكمون امام محكمة الجنايات بالمواد ١٨٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، من قانون العقوبات وقانون التجمهر(٣) ٠

اما رئيس الوزراء ، ففى لقائه مع وفد أعيان طنطا ، اعلن عن اسفه لما حدث ، وان الحادث كان نتيجة الاهتمام بمسألة لا دخل لها فى جوهر الدفاع عن القضية المصرية ولا تأثير لها عليها وهى مسألة تمسك الوفد المصرى برئاسة الوفد الرسمى مع كثرة الحجج المناهضة على عدم مشروعية هذا الطلب لأسباب عدة ابانتها الصحف كلها ٠ واشار ايضا الى « ان العدالة ستجرى مجراها فى تحقيق هذه القضية وفى اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل من تثبت مسئوليته فيها ٠٠ وانه يرجو ان لاتتجدد حوادث مما يترتب عليها اقلاق الراحة العمومية ٠ وهذه الحوادث لامناص لرجال الضبط من التدخل فيها محافظة على النظام وراحة الاهالى وانه لايخفى انه بالرغم من جميع الاحتياطات التى يمكن اتخاذها فى مثل هذه

الاحوال لا يؤمن وقوع حوادث يؤسف عليها ، وأنا من أشد الناس رغبة فى الرجوع الى النظام العادى ورفع الاحكام العسكرية والرقابة عن الصحف ·· واطلب الى الأمة ان تسهل علينا تحقيق امنيتنا هذه بأن تتجنب كل مظهر لحالة اضطراب لامبرر لها مطلقا »(٤) ·

وفى طنطا لم يكتف الاهالى بالوفد الذى ذهب لمقابلة رئيس مجلس الوزراء ، بل خرجوا فى مظاهرة صاخبة بمناسبة تشييع جثمان الذين قتلوا فى المظاهرة ، كذلك تألفت جمعية لمساعدة أسر القتلى والجرحى ، قام عليها لفيف من اعيان طنطا(٥) ·

وفى محاولة من الحكومة لاثبات جديتها امام الجماهير قررت ايقاف حكمدار الغربية محمود بك صدقى عن العمل وتقديمه الى مجلس عسكرى عاجل لمحاكمته ، وبعد ان عقد المجلس العسكرى جلساته خلال شهرى يونيه ويوليو صدر حكمه النهائى ببراءته واعادته الى عمله ، الذى تسلمه بالفعل فى ٢٣ يوليه ١٩٢١ ، اما مأمور قسم أول طنطا فؤاد كامل فقد نقل الى الفيوم(٦) ·

وفى محاولة من الحكومة لاحكام قبضتها على البلاد ، حتى لاتظهر بمظهر الضعيف امام تحركات الوفد التى لاتهدأ ،صدرت الأوامر الى المحافظات والمديريات بمنع المظاهرات وتطبيق قانون التجمهر على الذين يخالفون الاوامر الصادرة الى البوليس وتقديم المحاضر الى النيابة العمومية(٧) وعمدت الوزارة الى حمل الناس على توقيع عرائض الثقة بها ليواجه بها عدلى عرائض الثقة التى وقعتها الأمة بهيئاتها وافرادها لسعد(٨) ، كما تعرضت الوزارة لبعض صحف المعارضة فأوقفتها ، وبذلت الكثير من أموال الشعب لتلك الصحف التى ايدتها وهو ما يفسر لنا الكثير من البيانات

وقوائم الاسماء التى نشرتها تلك الصحف يعبرو فيها إصحابها وموقعوها عن سحب توكليهم وثقتهم لسعد زغلول ويعربون فيها عن تأييدهم لعدلى يكن ووزرائه ومفاوضاته وان كانت هذه لاتخلو حقيقة من بيانات اكانت تعبر بصدق وأمانة عن اتجاهات ومواقف أصحابها وناشريها(٩) ٠

ولم يقف امر الوزارة عند هذا الحد ، عندما قررت احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على اقامتهم حفل تكريم لسعد بعد أن هاجم الوزارة وهم صادق حنين ومحمود فهمى النقراشى من وزارة الزراعة وحسين فتوح وفؤاد شيرين من وزارة المعارف ، والدكتور نجيب اسكندر من مصلحة الصحة وزكى جبرة بقسم البلديات ، وسلامة ميخائيل القاضى ، ومكرم عبيد واحمد محمد خشبه من وزارة الحقانية ، وقد قضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب مكرم عبيد ثم خفض استئنافيا الى انذاره ، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامة ميخائيل ، وقضى بانذار الآخرين ، اما صادق حنين فقرر مجلس الوزراء فصله من وظيفته(١٠) ٠ وهى اجراءات واساليب كانت موضع انتقاد من قبل البعض وحمل هذا البعض الوزارة مسئولية تدهور الاحوال وازدياد السخط عليها(١١) ٠

رغم هذا لم تتوقف المظاهرات(١٢) ، وتعطلت المصالح الحكومية ، وازداد موقف الوزارة حرجا ، وفى محاولة منها لتحسين وضعها استطاعت الوزارة ان تخطو خطوة طيبة عندما افلحت فى الغاء الرقابة على الصحف واعلنت على الشعب انها فى سبيلها الى السعى لالغاء الاحكام العرفية وناشدت الشعب ان يساعدها فى استتباب الأمن(١٣) ٠

ومع استمرار القلق الداخلى ، كان من الطبيعى ان تقفز الى السطح مرة أخرى مسألة تخوف الاجانب مما سيحدث فى المستقبل ومدى ما تشكله الحوادث من خطورة على مصالحهم ، فطلعت جريدة « البروجرية حبسيان » علينا بمقال اشارت فيه الى ان هناك خطورة على الاجانب اذا ما الغت الحكومة الرقابة على الصحف ، وان هذا الالغاء سيؤدى الى الاخلال بالنظام العام(١٤) . وعلى نفس النغمه عزفت جريدتا الاجبشيان ميل والاجيشيان جازيت(١٥)

واذا كانت الحكومة لم تلق بالا الى تخوف الاجانب ، الا ان بعض الصحف المصرية بدأت فى التصدى للصحف الاجنبية والدفاع عن مصر والمصريين ، واتهمت هذه الصحف من يردد هذا بأنهم خصوم سياسيون ، وان ماتنشره تلك الصحف ماهو الا خدعة ودسيسة مدبرة ، وان الاجنبى سيظل يلقى فى مصر العطف والاحترام اكثر من أى بلد آخر فى العالم(١٦) .

واستشعارا منه بخطورة مايعتمل فى نفوس الاجانب ، وامعانا منه ايضا فى سحب البساط من تحت اقدام الحكومة واخراجها ، وتأكيدا لاثبات وجوده اعلن سعد زغلول فى تصريح له مع مراسل روتر « اننا لانضمر شيئا ضد الاجانب ، وقد صرحنا منذ بدء تكوين الوفد المصرى بأننا نحترم الامتيازات الاجنبية وحقوق الاجانب منذ ذلك الحين لم يقع اى اعتداء على المصالح الأجنبية ، وقد اظهرنا دائما ميلا نحو الاجانب .

أما النزاع الحاضر فلا مساس له بالاجانب لأنه نزاع مصرى بحت . وهل يهم اى اجنبى ان عدلى باشا وأى شخص آخر يجب ان يكون فى دست الوزارة ؟ وانى لا أظن ان الأجانب يشايعون الصحف الاجنبية التى ارتأت أن تتدخل بين الوزارة والشعب

المصرى ، وانى اتمنى ان يتأكد جميع الاجانب ان الأمة المصرية تحترم حقوقهم وتروم ان تكون دائما على أحسن العلاقات معهم »(١٧) .

وامعانا فى اثارة الاجانب علقت احدى الصحف الناطقة بلسان الأجانب المدافعة عن مصالحهم ، قائلة « ان الاقوال التى فاه بها سعد زغلول باشا لممثل شركة روتر فيما يختص بالشكوك التى تخامر نفوس الاوروبيين فى مصر وهى من الأقوال التى تستحق ان ننظر فيها فى الوقت الحاضر اذ لاريب انه يوجد بين فريق من الجالية الاوروبية فى مصر شىء من الاضطراب العصبى ونحن نوافق كل الموافقة على ماصرح به زغلول باشا من أن النضال السياسى القائم بينه وبين عدلى باشا يكن هو أمر يختص بمصر وليست له علاقة بالاجانب فى اى حال من الأحوال . ولكنه قال بعد ذلك انه لايهم الأوروبيين فى هذه البلاد ان يكون عدلى باشا أو غيره فى منصب الوزارة ، ولكن ليسمح لنا بمخالفته ، فنحن لانعلم شيئا عن أهلية عدلى أو سعد أو عدم اهليتهما كما لانعلم هل احدهما اكفأ من الآخر فى اجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، ولكننا نعلم أن سعد زغلول باشا بينما كان فى لندن دفع مبلغا كبيرا لجريدة « الدايلى هيرالد » بعد أن اضطرت تلك الصحيفة الثورية فى انجلترا الى مساعدته ، ومن المهم العلم بأنه دفع الآلاف من الجنيهات ليحصل على اسهم من تلك الجريدة » وبعد ان استدلت الصحيفة فى مقالها عن علاقة جريدة الديلى هيرالد بالشيوعيين ومؤامراتهم فى موسكو للقضاء الملكية والانظمة الدستورية وكيف ان الجريدة وانصارها يتلقون المساعدات من روسيا ، بعد ذلك قالت « ان العلاقات بين زغلول باشا وبين صحيفته فى لندن وثيقة وان الرسائل ترسل من القاهرة ليكون

عدلى باشا موضعا للهزء والسخرية امام الشعب الانجليزى حتى يضطر هذا الشعب الى اعتقاد ان رئيس الوزراء ليس كفأً لأن ينوب عن مصر فى المفاوضات المقبلة ·

ولانعلم اقل علم برأى سعد زغلول باشا فى الشيوعية أو فى أية حركة سياسية قامة فى أوروبا ، ولكنه قضـــى فى فرنســا وانجلترا زمنا يكفى للعلم بهذه الحركات ، ونحن نرى ان اختياره لتلك الصحيفة لتكون الصحيفة المعبرة عن لسانه فى اوروبا عامـة وانجلترا خاصة وهو أمر ليس من شأنه على الاطلاق ·

أن يحبب سعد باشا للاوروبيين فى هذه البلاد »(١٨)

وكان من الطبيعى امام هذا الاتهام ان يتصدى سعد زغلول والصحف الموالية للرد على ماورد فى المقال السابق فنفى ســعد زغلول ان تكون له علاقة بالافكار الاجتماعية لجريدة الديلى هيرالد لأن لها افكارا بلشفية وكومونية ، وانه لا يكلف نفسه اعباء النقاش فى المسائل الاجتماعية ، وانه يراسل الجريدة المذكورة ، لأنهــا الوحيدة التى تعطف على آرائه الســياسية وتنــادى بالغــاء الحماية(١٩) ولكنه لم يتعرض للاتهامات الاخرى حول مسألة مدى اشتراكه بأسهم فى هذه الجريدة ·

وتصدت صحيفة الأمة لجريدة الاجبشيان جازيت فوصفتها بأنها صحيفة جريئة على الباطل ، وانه يجب على المصــريين ان يلتفتوا لهذه الدسائس ــ خاصة فى هذه الأيام ــ واشارت صحيفة الأمة ان هذه الجريدة تختلق مالا يصدقه عقل وان الجريدة ومن يعمل معها من اعداء مصر وانجلترا يستخدمون اسخف الوسائل واحطها لتحقيق ذلك وان مصر بحركتها الاخيرة (١٩١٩) قد نالت

اعجاب العالم ، وان الأجنبى سيظل موضع الاكرام فى بلادنا وهو ما قاله سعد باشا(٢٠) ٠

اما الحكومة فلم تترك الساحة لتحركات سعد ، فنشرت الصحف بيانا لوزير المالية اسماعيل صدقى جاء به : « اشيع فى البورصة ان مركز الوزارة سيتزعزع ، وأنها أو بعض اعضائها عازمون على الاستعفاء فجميع هذه الاشاعات كاذبة ، ولم يكن مركز الوزارة فى أى زمن من الأزمنة أمتن مما هو الآن ، وان الحكومة تنذر مروجى اشاعات السوء بأن قانون البورصة ينص على عقابهم وقد اشاعوا ايضا ان فى القاهرة اضطرابات ، فالحكومة تعلن ان البلاد كلها من اسوان الى الاسكندرية هادئة هدوءا تاما واكبر دليل على ذلك ان الحكومة امرت بشراء كل مايعرض من القطن فى مينا البصل »(٢١) ٠

ولايجد الباحث الا ان يقول ان الخلافات التى نشبت بين القيادات السياسية انتقلت الى رجل الشارع ، الذى لم يستطع كبح جماح نفسه امام الشحن المعنوى ، فكان حادث طنطا بداية الشرارة ثم انتقل القلق الى الاجانب الذين بدأت الشكوك تساورهم وتعيد الى اذهانهم ماحدث ايام ثورة ١٩١٩ ، وامام تخوف الحكومة من كبح جماع المعارضين ، واشتداد ساعد العناصر المعارضة بقيادة السعديين ، كان من الطبيعى ان تزداد الامور سوءا فانتقل مسرح الاحداث الى القاهرة ولتقترب البلاد اكثر فأكثر من كارثة !!

حوادث القاهرة ١٨ ، ١٩ مايو ١٩٢١ :

قبيل تناول هذه الحوادث ، نجد لزاما علينا ان نشير الى ان ماتناولناه سواء الحديث عن حادث طنطا وتداعياته ، وتخوف

الاجانب ـ والذى لعبت الصحف الأجنبية دورا فى انكائه ـ كل ذلك ادى الى احراج موقف عدلى ووزارته · فلم يكن منه وهو رئيس الوزارة ، وقد اشتد الاضطراب فى البلاد ، وتعطلت الاعمـــال ، واصيب الأبرياء بكثير من العنت والاضرار الا أن يصدر بيانا فى ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، استعرض فيه علاقة الوزارة بسعد منـذ وصوله وكيف ان سعد والذين معه اعترضوا على قيـام الوزارة بواجبها نحو الوطن ، وتحدث عن مسألة الخلاف مع سعد حـول مسألة المفاوضات وخاصة مسألة رئاسة وفد المفاوضات ، ودافع عدلى عن وجهة نظره حول هذه المسألة ، ثم تحدث عن موقــف الوزارة من مسألة ارغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة ، موضحا ان الوزارة ليست فى حاجة الى السعى فى الحصول على مظهر جديد فى الثقة ، وهى لم تشأ أن تنشر ماورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعضيد والتأييد ، سواء من الهيئات النيابية أو من الافراد ، واما اصدار الاوامر بمنع الموظفين من اقامــة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك أن الحكومة نبهت الموظفيــن الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى اقامة حفلة تكريم له الا ان هذا العمل الذى أتى فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومــة والطعن عليها لسبب شخصى لاتعلق له بجوهر القضية لايتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية · وان هذا حق لايمكن انكاره على أية حكومة من الحكومات والا اختل النظــام وضربت الفوضى بأطنابها ، أما المظاهرات فان الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام ، واذا كان لأحد من الناس حق الامتعاض من هذا فليس هو سعد باشا فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره اياما عديدة ، والحكومة عامله على حفظ النظام جهد الاستطاعة ـ ثم انتقل الى حادث طنطا فاشار ان الحكومة كانت اشد اسفا على

ماوقع وان الأمر بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت ادانته فيه جزاءه الحق ·

هذا ونظرا الى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، قررت الوزارة السير فى عملها الذى اخذته على نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان فصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياسته وتنفيذا لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين واسمائهم لاستصدار امره الكريم على ذلك ·

انا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهىء للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم · والى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات(٢٢) · وكما هو معلوم فقد صدر الامر السلطانى بتشكيل وفد المفاوضات فى ١٨ مايو(٢٣) ، وشكل الوفد المفاوضات وحملت هذه الخطوة فى طياتها الكثير فمعناها ان عدلى آثر السير فى الشوط الى مداه ، وعلى الجانب الآخر لم يقبل سعد بهذه الخطوة ، والتى كانت انتصارا لعدلى ، وقد استشعر البعض خطورة ماسيترتب على هذه الخطوة فكانت محاولات رأب الصدع التى قام بها اسماعيل اباظة والاميران محمد على وعمر طوسون وهى محاولات ذهبت كلها ادراج الرياح(٢٤) · وهو ماكان ايذانا بتدهور الاحوال فكانت حوادث القاهرة ·

وقبل الاسترسال فى تناول هذه الحوادث هناك حقيقتان يجب الاشارة اليهما :

الأولى : ان المظاهرات كانت تحدث بشكل متقطع فى مدينة القاهرة وجاء تشكيل وفد المفاوضات ليزيد منها ··

الثانية : انه كانت لعمال العنابر وشـركة الترام مطـالب مهنية منذ فترة وامام عدم تحقيقها لجأوا الى سلاح المظاهـرات والعنف فأضافوا بعدا جديدا لهذه المظاهرات • على ايه حـال كانت البداية الحقيقية لهذه الحوادث يوم الاثنين ١٦ مايو ، فبينما كان رسل بك حكمدار بوليس العاصمة مارا فى شارع بولاق وجد مجموعة من المتظاهرين ، يتزعمهم شاب اسمه احمد مختار ، وبعد ان عرفهم بنفسه امرهم بالانصراف ، الا انهم اتجهوا الى شـارع عماد الدين فتبعهم الحكمدار ، ونصحهم مرة أخرى ، فلم يذعنوا لاوامره مما اضطره الى القبض على الشاب المذكور ، عندها قام المتظاهرون برجم الحكدار بالاحجار والحصى واستمروا يركضون وراء عربته حتى قسم عابدين ثم انصرفوا ، بعدها احيل الشـاب المذكور الى النيابة بتهمة التجمهر واجرى معه التحقيق واحيل الى المحكمة بالتهمة المذكورة • بعدها ايضا صدرت الاوامر الى البوليس باقسام القاهرة والاسـكندرية وسـائر المدن والبنادر بمنـع المظاهرات(٢٥) • ونظرة على هذه الحادثة ، ينكشف لنا أمـر مهم ، ان حكومة عدلى آثرت عدم التعامل بشكل عنيف مع هذه المظاهرة وما سبقها ، وفى نفس الوقت لم يتوقف سعد زغلول والذين معه عن شحن الجماهير وهو ما استشعره البعض ، واستشعر معه خطورة ما سيجد فى الأيام القادمة ، ومن هنا كان هذا النداء الذى وجهه بعض المحاميين والبعض من اعضاء الهيئات المنيابية(*) ، داعين فيه الشعب بالتوجه الى الوفد الرسمى وتلك المهمة الثقيلة التى القتها البلاد على عاتق هذا الوفد(٢٦) وهى محاولـة كان محكوم عليهـا بالفشل حيث تاهت امام صيحات الصحف الموالية للوفد التى استنكرت مايردده البعض من أن المظاهرات معطلـة للمصالح وتؤثر على ضيوف مصر من الاجانب(٢٧) •

وكان من الطبيعى ان ينفجر الموقف وفى يوم الاربعاء ١٨ مايو ، عندما بدأت المظاهرات من منطقة ميدان الخازندار حيث تزعم الطلاب ــ المسلحون بالنبابيت والعصى ــ المظاهرة وعندما علم مأمور قسم الازبكية بأمر المظاهرة اتجه الى مكانها حيث اشتبك مع المتظاهرين ، الذين اعتدوا عليه وعلى من معه من الجند الذين لم يكن سلاحهم سوى العصى ونجم عن ذلك اصابة المأمور ومعاون البوليس واحد الجنود ، وامام ماحدث لم يكن امام حكمدارية البوليس سوى ارسال قوة اكبر مسلحة بالبنادق ، وعندما وصلت هذه القوة كان المتظاهرون قد وصلوا الى شارع قصر النيل ، وبدأ الالتحام ثانية مع رجال البوليس فأصيب عدد آخر من رجال البوليس ، كما حدث اشتباك آخر مع البوليس بالقرب من منزل سعد زغلول نتج عنه ايضا اصابة عدد من رجال البوليس على رأسهم رئيس القوة اليوزباشى عزب سليم ، ولم يتفرق المتظاهرون الا عندما أشار عليهم سعد زغلول من شرفة منزله · وفى الساعة السابعة من مساء نفس اليوم خرج قطار من قطارات الترام من مخزن شبرا يقل بعض المفتشين لتوصيلهم الى ميدان المحطة للذهاب الى منازلهم ·· واثناء سير القطار سمعت فرقعة شديدة وطلقات نارية فأصيب بعض الركاب من المفتشين والجنود والعمال ، فوقف القطار وحاول الركاب من الجنود القبض على من اطلق النار فوقعت مشاجرة شديدة واعتدى احدهم على جندى وطعنه بمدية فى رقبته عندها خف رجال بوليس قسم شبرا والقوا القبض على البعض من المشتبه فيهم حيث كان بينهم بعض العمال · وكانت حصيلة هذا الحادث وحوادث مظاهرات اليوم كله حسب المصادر الأمنية اصابة ثلاثة ضباط وتسعة من جنود البوليس وستة من مفتشى وعمال الترام(٢٨) ·

وقد اشار حكمدار بوليس العاصمة فى تقريره عن حوادث ١٨ مايو ، ان تنظيم جماعات المتظاهرين او الذين اسماهم فى تقريره بالغوغاء والاوباش ، ان تنظيمهم تم بمعرفة اتباع سعد باشا وبغرض واحد معين وهو التعدى على البوليس لاستفزازه كى يطلق العيارات النارية « فاذا اصاب البوليس شخصا بعيار نارى يترتب على ذلك اشاعات واقوال كثيرة هنا فى مصر ، وفى انكلترا وتتخذ الجنازات التى لابد من عملها كفرصة لعمل مظاهرات هائلة شنيعة » واشار فى ثنايا تقريره الى وجوب تسليح رجال البوليس بالبنادق للتعامل مع المتظاهرين كما اشار الى وجوب الاستعانة ببعض رجال الجيش المصرى وانه يجب « اعلان الجمهور اعلانا صريحا جليا بواسطة الصحف بأن مثل هذه التعديات على البوليس لايمكن تحملها ، وان افراد الجمهور لا يلومون احدا فى المستقبل سوى انفسهم اذا استعمل البوليس اطلاق النار ضدهم »(٢٩) ٠

ويتوقع المرء بناء على ماسبق ان أية اشتباكات ستحدث ستكون اكثر عنفا ، فقوات البوليس صارت اكثر استعدادا ، والمتظاهرون امام ماحدث يوم ١٨ واحساسهم بتغلبهم على رجال البوليس ، صاروا اكثر استعدادا للالتحام مع قوات البوليس التى دعمها قوات من بلوك سوارى الجيش ، وفى ١٩ مايو تجمع العشرات من المتظاهرين ، الذين كان يقودهم الطلبة ، فى منطقة الوزارات ، واشتبك رجال البوليس والجيش فى ميدان لاظوغلى والشوارع المتفرعة منه ، ونتج عن هذه الصدامات العنيفة اصابة اثنين من الضباط وأربعة عشر جنديا ، واثنين وعشرين من الخيول الى جانب اصابة بعض المتظاهرين فضلا عن مصرع شخص يدعى أمين محمد بدوى ، الموظف بأحد المحال فى شارع خيرت نتيجة اختراق مزراق احد الجنود لصدره ٠ الى جانب القاء القبض ـ

حسب المصادر الحكومية - على خمسة وأربعين شخصا من المتظاهرين(٣٠) ٠

ورغم نجاح قوات الأمن فى تفريق المتظاهرين فى ميدان لاظوغلى ، الا ان البعض منهم واصل مسيرته الى عابدين حيث انضم اليهم آخرون من الأهالى فقاموا برشق قسم عابدين بالاحجار واستطاع رجال الأمن تفرقتهم(٣١) ٠

وفى الوقت الذى كانت فيه منطقة الوزارات مسرحا للعنف ، كانت منطقة بولاق مسرحا لعنف أشد واصعب ، فقد ابلغت وزارة المعارف جهات الأمن فى اليوم السابق ، ان طلاب مدرسة الفنون والصنايع ببولاق اضربوا وعينوا ضباطا لهم وانهم على استعداد للخروج من المدرسة حاملين كل أنواع الالات ، وعلى ذلك أرسلت قوات امن الى هناك ودارت مناقشة بين قائد قوة الأمن وبين الطلبة حيث طلب منهم التفرق الا انهم رفضوا ذلك ، والتحموا مع قوات البوليس ، واستطاع البوليس اجبار الطلاب على دخول المدرسة ودارت مفاوضات بين قائد قوة البوليس وبين ممثلى الطلبة حيث وافق قائد القوة على اطلاق سراح الطلاب الذين القى القبض عليهم ، على ان يتعهد الطلاب بالعودة الى عملهم فى المدرسة ٠

وكما تشير مصادر الحكومة ، فقد اتصل الطلاب بعمال العنابر وطلبوا منهم المساعدة ، واثناء انسحاب بعض قوات البوليس عائدة الى اقسامها قبل خروج عمال العنابر ، اصطدمت هذه القوات بالعمال الذين خرجوا - كما يبدو - قبل موعدهم ، ونظرا لأن العمال كانوا مستعدين ومسلحين بالقضبان الحديدية وغيرها ، فعندما اشتبكوا مع رجال البوليس لم يكن امام الآخرين الا الفرار بعد اصابة ثلاثة واربعين منهم ، بعضهم كانت اصابته خطيرة ، وساعد الاهالى ، عمال العنابر فى الهجوم على هذه

القوات بل وصل الأمر الى ان المتظاهرين قاموا باجبار المصابين من رجال البوليس على خلع ملابسهم ، ولولا ارتداء هؤلاء الجند الخوذات الحديدية لكانت الخسائر افدح ، ونظرا لتدهور حالة الأمن بهذه الصورة فقد اشار حكمدار القاهرة فى تقريره الى انه « ليس فى امكان البوليس ، بعد الآن ان يتغلب على جموع المتجمهرين اذا كان عساكره ليسوا مسلحين الا بالعصى الخفيفة والعصى الغليظة ، لأن جماعات المتجمهرين مسلحون جميعا بمقذوفات خطرة ولايمكن لعساكر البوليس ان يواجهوها ٠

ان حوادث الاصابات لضباط البوليس وعساكره آخذة فى الازدياد ولايمكن الاستمرار على اعطاء أوامر لعساكر البوليس الذين هم فعلا غير مسلحين بأن يهاجموا جماعات الرعاع التى هى مسلحة لايغرب عن البال بانه لايفيد له الآن ان اطلب مساعدة الجيش المصرى الا اذا صرح لنا ولهم باطلاق العيارات النارية لأن الجيش المصرى لايمكنه الوقوف أمام الاحجار والمقذوفات الآخرى اكثر مما نقف نحن(٣٢) ٠

من ناحية اخرى رد طلاب مدرسة الفنون على بيان حكمدارية بوليس ، ببيان اعترفوا فيه بقيام المظاهرة ولكن الصدام الذى حدث كان بسبب تحرش رجال البوليس بهم ، وانه وقعت عدة اصابات بين طلاب المدرسة شاهد على ذلك امتلاء مستشفى المدرسة بالعديد منهم وان أحد الطلاب حالته تنذر بالخطر ، وأنه يجب « وضع حد لتلك التصرفات المغايرة لبرنامج الوزارة التى اعلنت فيه انها تتمشى مع ارادة الامة ولا تنزل الا عليها حتى تحقن الدماء وتصان الارواح من ذلك العبث الذى لاطائل تحته سوى اظهار الأمة بمظهر الحانق عليها الراغب فى نزع الثقة منها »(٣٣) ٠

وفى يوم الجمعة ٢٠ مايو ، خرجت جنازة امين محمد بدوى الذى قتل على يد قوات البوليس فى شارع خيرت وبدأ سير الجنازة من مستشفى القصر العينى واشترك فيها جمهور عظيـــم من كل الطبقات ، واستمرت الجنازة فى سيرها حتى منزل سعد زغلول حيث اشترك فى تشييعها الى قصر الدوبارة ، ثـم عاد الى منزله ، واستأنف الموكب سيره الى محطة العاصمة حيث نقل الجثمـــان الى مسقط رأسه ببلده كفر المصيلحة بمديرية المنوفية . وبعد توديع الجثمان حدثت مصادمات مع البوليس عند قسم عابدين وامـــام قسم الموسكى ، كان من نتيجتها مقتل اثنين واصابة أربعة وعشرين ثم توفى بعد ذلك أربعة من المصابين متأثرين بجراحهم ، الى جانب ما اعتقل من الطلاب والاهالى(٣٤) .

ووافتنا المصادر بمسألة اخرى ، وهى ان عمـال العنابـر وشركة الترام استمرت اشتباكاتهم مع البوليس ووصل الأمر الى القاء بعض هؤلاء العمال بقنبلة على أحد عربات الترام بشــبرا فأصابت بعض الابرياء ، وامام عدم التفاهم معهم والتحاور لحـل مشاكلهم استمرت مظاهراتهم واستمر اضرابهم الذى كان قد بـدأ قبل ثلاثة وعشرين يوما(٣٥) .

واذا كان ما سبق ايراده باختصار لدليل على سوء الحالـة فى العاصمة ، فان المصادر حفظت لنا دليلا آخر ، عندما نشرت الصحف ان الحكمدارية تبذل كل جهدها للبحث عن بعض الضباط والصف والجنود الذين اختفوا فى مظاهرات يوم ٢٠ مايو وأن الحكمدارية تخشى ان يكونوا قد قتلوا(٣٦) ويبدو ان هؤلاء ، بسبب شدة المظاهرات اضطروا الى الاختفاء فى بعض الاماكن وهو ماأثار خوف وقلق الحكمدارية .

وفى الوقت الذى قام فيه وزير الداخلية بزيارة الجرحى بمستشفى القصر العينى كنوع من تحسين صورة الوزارة امام الجماهير ، كانت الحكومة من خلال جهازها القضائى تقوم باحالة البعض ممن القى القبض عليهم الى محكمة الجنح لمعاقبتهم بمقتضى قانون التجمهر والبعض الآخر نفذ فيه عقوبة الجلد • ثم اصدرت الحكومة قرارها باغلاق مدرسة الفنون ببولاق الى أجل غير مسمى الى جانب اعطاء الاوامر للضباط باطلاق الرصاص من مسدساتهم التى سلمت لهم اذا ماتعرضوا للخطر (٣٧) •

لم يكن البعض مبالغا عندما عقد مقارنة بين مظاهرات ١٩١٩ التى التحم فيها أبناء الوطن الواحد يهتفون ضد الغاصب وبين هذه المظاهرات التى كان يهتف فيها المتظاهرون ضد الذين لم يذعنوا لسعد ولم يسيروا فى الطريق الذى رسمه هو(٣٨) •

قبل أن نترك هذه الحوادث يجب التوقف أمام مسألة مهمة ، وهى أن محاولة الحكومة اثبات هيبتها واحكام سيطرتها على زمام الأمور جعلها تستخدم العنف المتدرج الذى أوصلها الى هذا الشكل الدموى الذى انتهت اليه المظاهرات فى القاهرة ، وان كنا فى ذات الوقت لا ننكر ان سعد زغلول والذين معه كان لهم دور فى حث الجماهير على الاستمرار فى احراج الوزارة واظهارها أمام الجماهير بمظهر العاجز عن تسيير الأمور ، وأمام عدم توقف سعد زغلول عن احراج الحكومة ، واصرار الحكومة على عدم التنازل عن اثبات هيبتها كان من الطبيعى أن تزداد الأمور سوءا وتفاقما •

حوادث الاسكندرية ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٢١ :

فى الوقت الذى انفجر فيه مرجل الغضب فى القاهرة ، وانتهى الى الشكل الذى عرضنا له ، انفجر مرجل آخر للغضب فى مدينة

الاسكندرية وانتهى بمأساة راح ضحيتها العديد من المصريين والأجانب • وقبل الولوج فى هذه الحوادث يجب الاشارة الى حقيقتين مهمتين تمثلان مدخلا مهما لفهم أبعاد هذه الحوادث :

ـ على المستوى العام للقطر تواكب مع مظاهرات القاهرة ، مظاهرات فى مناطق أخرى ، وان كانت المصادر لم تسجل لنا وقوع ضحايا ، الا أن نفس المصادر أكدت أن هذه المظاهرات كانت تهتف لسعد والوفد والاستقلال ، فى نفس الوقت كانت تهتف ضد عدلى والحكومة • ومع اشتداد مظاهرات القاهرة ، كانت تشتد مظاهرات الأقاليم فى دمنهور وطنطا وشربين والمنصورة وبنها وطوخ وبور سعيد وكفر الزيات ودمياط ودسوق وزفتى وأسيوط وميت غمر وفوه وطلخا ومشتهر(٣٩) •

ـ على مستوى مدينة الاسكندرية ، كانت هذه المدينة وما يدور داخلها يوحى بأن أشياء ستحدث فى الأيام القادمة ، فعلى سبيل المثال ، كانت تحدث هناك أو هناك بعض حالات الطاعون أشارت اليها الصحف وهو ما أوجد حالة من الهلع داخل المدينة من أن تنتشر مثل هذه الحالات وتشكل خطرا وبائيا • كذلك شهدت المدينة اضراب عمال شركة الترام فى محطة الرمل بسبب ايقاف بعض العمال ، وبعد مفاوضات مع العمال عاد العمال الى أعمالهم • كذلك شهدت المدينة خلافا بين العمال وشركة الغاز لم يصل فيه الطرفان الى حل • فضلا عن ذلك فقد ضج الناس بالشكوى من ارتفاع أجر الترام الذى قررته بلدية المدينة(٤٠) •

غير أنه جاءت المظاهرات التى هبت ضد الوزارة لتضيف الى المشاكل الداخلية مشاكل أخرى ، وقد أكدت لنا المصادر أن المظاهرات لم تتوقف بالمدينة منذ استقبال سعد وهو ما جعل البعض يطلق عليها « المدينة السعدية » ، ثم جاء شهر رمضان

سنة ١٣٣٩ هـ الموافق ٨ مايو لسنة ١٩٢١ م ليستغله الناس للاستمرار فى المظاهرات حتى الساعات الأولى من الصباح ، ولتشهد المدينة فاصلا مثيرا من المظاهرات التى كانت تهتف لسعد وفى نفس الوقت ضد عدلى ، بل هتف المتظاهرون فى كثير منها ضد ومع أفراد الأسرة الواحدة ، منها مظاهرات تهتف لأحمد يحيى ولسعد زغلول ثم هى نفس المظاهرات تهتف ضد أمين يحيى باشا الأب لأنه – من وجهة نظر المتظاهرين – على درب عدلى ومن معه ، وصدق البعض حين قال فى المظاهرات انه بسببها تلاشت الروابط الأخلاقية ، فأصبح الصغير لا يوقر الكبير والجاهل يستطيل على العالم والزميل على زميله والأخ على أخيه والمرأة على زوجها والابن على أبيه وأصبح سباب الناس أمرا سائغا كأنه من الأغانى المليحة المرغوب فيها(٤١) .

يتصل بمسألة مظاهرات الاسكندرية عدة أمور مهمة ، فحتى يوم ١٩ مايو – وهو اليوم الذى يؤرخ له ببداية العنف – لم يحدث اعتداء من الأجانب على الوطنيين أو العكس بل كل الشواهد أكدت أنه أثناء هذه المظاهرات كان الأجانب يحيون المتظاهرين وكان المتظاهرون يحيونهم(٤٢) .

مسألة مهمة أخرى متصلة بموقف الأجانب ، فهناك فى الأناضول كانت تدور منذ يونية ١٩٢٠ رحى الحرب بين اليونان وتركيا حيث حرض الحلفاء اليونان على شن الحرب على تركيا لاجبارها على قبول مقررات مؤتمر الصلح(٤٣) ، ورغم أن هذه الحرب كانت على البعد الا أنها تركت تأثيرا على الحياة فى مصر ، فقد انتصر المصريون – أو على الأقل شريحة لا بأس بها منهم – للاتراك نظرا للعلاقات التى كانت بين مصر وتركيا ، صحيح أن هذه العلاقات انتهت سياسيا وبشكل فعال منذ اعلان انجلترا

حمايتها على مصر سنة ١٩١٤ ، الا أن المشاعر المصرية تجـــاه دولة الخلافة ظلت كامنة ، وطفت على السطح عندما دار هـذا الصراع ، واعتمل فى نفوس المصريين الكثير من المشـــاعر فها هى دولــة الخــلافة تتعرض لهجمة أوروبية ، وها هم الجنـــود الأتراك ، الذين وصفهم الحلفاء بأنهم مهلهلو الثياب ، قد أحرزوا الانتصار تلو الانتصار على جيوش دولة أوروبية هى اليونان ، فأنعشت هذه الانتصارات العسكرية آمال المصريين وكل الشعوب الشـرقية ، وعليـه فقـد صـــيغت فى مديــح كمال أتاتورك ، الزعيم التركى الذى قاد هذه الحرب ، صيغت فيه قصائد الشعر ، وفى الاسكندرية وجدنا من يحترف رسم الصور له ويبيعها للجمهور المصرى الذى أقبل عليها لتصير صورة هذا الزعيم ، المرفوعة على العصى الخشبية جزءا من طقوس المظاهرات بمدينة الاسكندرية ، ناهيك عن جمع التبرعات لمنكوبى هذه الحرب من الأتراك وتشكيل اللجان لتنظيم هذه التبرعات وهو ما أوجد حالة من الغضب ، من قبل الجالية اليونانية ، فها هو أحد اليونانيين فى البلينا بصعيد مصر يطلق النار على أحد المصريين فيرديه قتيلا بسبب ميل الأخير تجاه الأتراك(٤٤) ، وفى الاسكندرية انتهز البعض من اليونانيين الفرص لاظهار غضبهم على هذه المشاعر فكانت حوادث ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٢١ .

بعد هذا العرض السريع لحال القطر وكذا مدينة الاسكندرية ننتقل للحديث عن الحوادث التى حدثت يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو ، فبسبب استخدام الحكومة لأسلوب العنف فى التعامل مع المتظاهرين فى القاهرة ، ورغبة منه فى احراج موقف الوزارة أرسل سعد زغلول الى السلطان رسالة جاء بها « تجرى الوزارة على سياسة الشدة والاحراج بكم أفواه الأمة وكتـم شعورها وحملهـا على

ما لا تريد فى وقت يتقرر فيه مصيرها ، وتشعر فيه بوجوب اطلاق الحرية لها فى ابداء آرائها وميولها ، وبصفة كونى وكيلا عنها رأيت من الواجب على لفت نظر عظمتكم الى النتائج السيئة التى تترتب على استمرار الوزارة فى هذه السياسة المضادة لارادة الأمة ومصلحتها المخالفة لمقاصدكم السامية والى المسئولية الكبرى التى تتحملها الوزارة أمام عظمتكم وأمام العالم والتاريخ »(٤٥) ٠

ثم ثنى سعد برسالة أخرى الى السلطان جاء فيها : تزداد الحالة التى عرضت عنها لعظمتكم شدة وسوءا فان رجال الحكومة ينكلون بالناس تنكيلا تأباه كل مدينة وتجفل منه الانسانية لأنهم يهجمون على الناس فى مأمنهم ويسوقونهم الى السجون فى ملابس نومهم بعد أن يوسعوهم ونساءهم اهانة وضربا ويوثقونهم كتافا ويربطونهم بالخيول تجرهم أيضا مبالغة بالتنكيل بهم ويصوبون حرابهم فى مقاتلهم بازهاق أرواحهم لا يفرقون بين أحد منهم حتى من لم يكن له دخل فى المظاهرات البريئة التى تعتبرها الوزارة جرائم تستحق أن تقابل بمثل هذه الوسائل البربرية ، وترتب على ذلك أن مات شخص فى دكانه بطعنة حربة ومنع الضابط الذى كان يدير حركة هذه القسوة رجال الاسعاف من اسعافه ، وانى واثق بأن هذه الفضائح لا ترضى عظمتكم ، فأرجو بلسان شعبكم الهادىء تدارك هذه الحالة السيئة بما يقى البلاد أخطارها »(٤٦) ٠

ولم يكن أمام رئيس الحكومة الا أن يرد على رسالتى سعد برسالة جاء بها : « اطلعت الحكومة على تلغراف أرسل من سعد زغلول باشا الى عظمة مولانا السلطان وقد تضمن تهما شنيعة للوزارة ، وانه لا يسع الحكومة تلقاء هذا الزعم الا أن تعلن الحقيقة للجمهور وحتى لا يضلل حكمه أو يفسد عليه رأيه ٠

والواقع انه ليس شيء مما زعمه سعد باشا بصحيح فان الحكومة تساهلت فى بادىء الأمر فتركت المظاهرات لا يتعرض لها بشىء ، غير أن استمرار تلك الحالة وخروج المظاهرات عن الدائرة المشروعة أحدثا ازعاجا واضطرابا فى الأمن ، فكان من الواجب عليها ان تعمل على تلافيه فمنعت المظاهرات واكتفت فى تنفيذ هذا المنع بأقل الوسائل أذى للمتظاهرين ٠ الا ان ذلك كان من نتائجه ان تجرأ المتظاهرون على الاعتداء الجسيم على البوليس والخروج الشديد على النظام أو القانون كما يتبين من التقارير المنشـــورة اليوم عن حوادث الأيام الاخيرة ، فتعين على الحكومة كما يتعين على اية حكومة فى مثل تلك الظروف – ان تلجأ الى استعمال القوة لتفريق الجماهير وكف اذاهم بكل الوسائل الممكنة ٠ ولم يكـــن للحكومة فى ذلك باعث و غرض غير المحافظة على النظام واستتباب الأمن والسكينة ٠

وان الحكومة تناشد العقلاء وأهـل الرأى من المصـــريين الا يسترسلوا لعوامل التهييج والاضطراب وان لا ترمى الى استفزاز عواطفهم بتشويه الوقائع والتى لايكون منها بعد ذلك الا اســـتمرار هذه الحالة المحزنة ٠

ولتاكيد كبير الثقة فى ان جمهور أهل الرأى لا يتأخر عـــن مساعدتنا بكل الطرق الممكنة لاعادة النظام حتى نتمكن من العمل فى سبيل تحقيق امانى البلاد(٤٧) ٠

وامعانا منه فى سد الطريق على الوزارة ومحاصرتها رد سعد على بيان الحكومة برسالة ثالثة الى السلطان جاء بهـــا : « انكرت الوزارة الوقائع التى عرضتها على عظمتكم وزعمت انه لاصحة لها وان تدخلها فى المظاهرات لم يكن الا للمحافظة على

الأمن والسكينة وبلغ الأمر بها ان نسبت فى البلاغات الرسمية الى اتباعى تسليم الرعاع وتنظيم صفوفهم لغرض التعدى على البوليس وهى تعلم ان المظاهرات لم تقم الا لاعلان سخط الأمة على تصرفها فى موضوع المفاوضات ومخالفتها للوعود التى وعدت الأمة بها فسياستها هى التى اوجبتها فيلزم ان تكون هى المسئولة وحدها عن التعديات التى وقعت فيها على الارواح والاجسام لأنها هى الآمرة باستعمال القوة فيها وليس بصحيح مازعمته من دعوى المحافظة على الأمن باستعمال هذه القوة لأن كل المظاهرات التى لم يتدخل رجالها فيها تمت بسلام واحسن نظام على انه من السهل جـــدا المحافظة على النظام بدون الالتجاء الى وســائل القســـوة التى يستعملها رجالها ، والغرض الحقيقى للوزارة من استعمال الشدة هو اخفاء غضب الأمة عليها ومنع شعورها من الظهور بطريقة واضحة . ولم تكن هذه المظاهرات قاصرة على مدينة مصر حتى يسهل على الوزارة ان تتهم اتباعى بها بل هى حاصلة فى أكثر مدن القطر واشهرها بطريقة لاتدع للشك مجالا فى كونها صادرة عن شعور حقيقى متأصل فى البلاد واندفاع طبيعى لا صناعى كمـــا تحاول الوزارة التمويه به .

ولاتزال تطارد هذه المظاهرات بكل أنواع القسوة كما حصل فى مصر والاسكندرية امس الأول مما ملأ القلوب جزعا واضطرابا والنفوس فزعا واكتئابا .

اما انكار الوزارة للوقائع التى اوردتها فلا ينفى صحتهـــا لتوافر ادلة اثباتها ونظرا للمسئولية الخطيرة المترتبة عليها واتباعا لسنة البلدان الدستورية التى تستند الوزارة عى تقاليدها ارفـــع لعظمتكم بلسان شعبكم المغلوب على امره الرجاء فى ان تأمـــروا بتأليف لجنة تنتجها الجمعية التشريعية لتقوم بتحقيق حر اظهارا

للحقيقة التى حاولت الوزارة اخفاءها على عظمتكم تخلصا من المسئولية الملقاة على عاتقها »(٤٨) ٠

وفى الوقت الذى كانت تدور فيه هذه المساجلات الساخنة بين سعد والوزارة ، كانت الخطوة التى زادت من سخونة الأحداث وهى الخاصة بتشكيل وفد المفاوضات فقد صدر فى ١٩ مايـــو لمرسوم السلطانى بتعيين الوفد الرسمى للمفاوضـــات بناء على الأسماء التى رفعها الى السلطان عدلى يكن(٤٩) ٠ فهذا التشكيل أكد اصرار الوزارة على السير فى الشوط الى نهايته ، وفى نفس الوقت كان تحديا للوفد واعوانه ، وهو ماكان مدعاة ، الى جانب العوامل السابقة والخاصة بمدينة الاسكندرية ، الى ان ينفجـــر الموقــف ٠

وقد اشرنا سابقا انه حتى يوم ١٩ مايو لم يتعرض البوليس للمظاهرات التى كانت تحدث بالمدينة رغم مانشرته المصادر بـأن الاوامر صدرت الى محافظة الاسكندرية بمنع المظاهـرات(٥٠) ، والملفت للنظر هنا انه فى الوقت الذى تعرضت فيه قوات البوليس لمظاهرات القاهرة ، الا ان الأمر اختلف مع متظاهرى الاسكندرية ، وهو فى تصورنا يرجع الى خوف الحكومة من تفاقم الامور نظـرا لوجود الأجانب وفى نفس الوقت بسبب قوة التيار الوفدى الى جانب ان الحكومة وضعت فى حسبانها ان التعرض لهذه المظاهرات خلال شهر رمضان والذى بدأت أول ايامه فى ٨ مايو ، يمكن ان يسبب مشاكل للوزارة هى فى غنى عنها ، وفوق ذلك ان الوزارة كانــت تحاول جاهدة ان تهدى من الاوضاع الداخلية حتى تستطيع القيام بدورها فى مسألة المفاوضات القادمة ٠

رغم ذلك فلم يكن امام الوزارة وامام تفاقم المظاهرات ، التى باتت تشكل تهديدا للأمن فى المدينة(٥١) ، وموقف الوزارة ، الا أن

تتعرض لها ، ففى ١٩ مايو ، وبعد صلاة العشاء خرج المصلون من مسجد المرسى ابى العباس وانضم اليهم من خارج المسجد العشرات حيث تألفت منهم مظاهرة ضخمة طاف المشتركون فيها انحاء المدينة فاخترقوا شوارع الموازينى ورأس التين وفرنسا والسكة الجديدة فشارع ابراهيم الاول فميدان محمد على وشريف باشا ومحطة مصر فشارع كنج عثمان وشارع ابن الخطاب ، غير انه بعد الساعة الواحدة صباحا ، وبينما كان المتظاهرون سائرين بين سراى المحكمة المختلطة ومحل مورمس ، جاءت قوة من بلوك الخفر فرابطت تجاه الواجهات الزجاجية للمحل المذكور ٠ فحدث اصطدام بين الجنود والمتظاهرين ادى الى التراشق بالاحجار والضرب بالعصى فتحطمت واجهات المحل من الجهة البحرية ، وبعد ان تفرق المتظاهرون ، انتظموا مرة ثانية وساروا ثانية فى الشارع الابراهيمى ، ولما وصل المتظاهرون الى قسم اللبان خرج عليهم (صول) انجليزى يتقدمه أربعة من الجنود فأمرهم بالقاء القبض على بعض المتظاهرين فأطاع الجنود أوامره بان القوا القبض على البعض ، الا ان المتظاهرين رفضوا التفرق الا اذا اطلق سراح المقبوض عليهم ، ولما أجيب طلبهم خرج فى نفس الوقت من القسم قوة اخرى من البوليس حاولت تفريق المتظاهرين بالضرب ، فاضطر المتظاهرون الى الدفاع عن انفسهم فقاموا بقذف الاحجار على القسم فأصيبت بعض نوافذه ، ثم سارت المظاهرة قليلا ثم تفرقت(٥٢) ٠

وعندما ابلغت تفصيلات تلك الحوادث الى ادارة الضبط استدعى الحكمدار البوليس صباح اليوم التالى (٢٠ مايو) مأمورى الاقسام وضباط البوليس فعقد اجتماع دار البحث فيه فى الوسائل التى يجب اتخاذها لمنع الاعتداء والعبث بالأمن فيما بعد(٥٣) ٠

واشار احد المصادر ان العنف الذى شهدته تلك المظاهرة يرجع سببه الى أنه سرت اشاعات بين الناس ان هناك بعض أفراد من البوليس السرى اندسوا بين الناس لنقل الاخبار ، وان اشاعة اخرى انتشرت فحواها ان المتظاهرين عندما تحركوا من مسجد المرسى ابى العباس ، سيواجههم البوليس وسيلقى القبض على البعض منهم عندما يمرون على الاقسام وان الذين سيقبض عليهم سيطبق عليهم قانون التجمهر الاستثنائى الذى وضع سنة ١٩١٤ ، ومن ثم ساء ظن الناس بالبوليس ، ودعم سوء الظن هذا ماحدث من البوليس فى مناطق اخرى فى التعامل مع المتظاهرين مثلما حدث فى القاهرة(٥٤) ٠

وتصادف انه فى اليوم التالى ٢٠ مايو انه جاء يوم جمعة ، وعلم الناس بالمرسوم السلطانى بتأليف وفد المفاوضات ، فاشتدت حرارة العواطف ، فاحتشد جمهور كبير من مختلف الطوائف بمسجد المرسى ابى العباس ، وبعد ان انتهت صلاة الجمعة ارتقى الخطباء منصة تلاوة القرآن والقوا الخطب الحماسية والتى احتجت على تأليف الوفد الرسمى للمفاوضات ، مع الحث على ملازمته السكينة والهدوء وان تنتهى المظاهرات عند الساعة العاشرة مساءا والكف عن كل اعتداء ووجوب اكرام الضيوف الاجانب والتحلى بالاخلاق الفاضلة والتمسك بطلب الحقوق بالطرق المشروعة وعدم حمل الحصى والاحجار فى المظاهرات ، ثم تلت بعد ذلك مظاهرة كبرى تقدمها حملة الاعلام المصرية وصور الزعماء مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ، واخترق المتظاهرون شارع الموازينى ورأس التين وشارع فرنسا وميدان محمد على فشارع شريف باشا وهم يهتفون لسعد زغلول ولمصر وللاستقلال التام لمصر والسودان ، وبالجملة كان الهتاف ضد رئيس الحكومة

ضمن ما كان يهتف به المتظاهرون ، وسار الموكب على هذا النظام الى ان وصل امام احد المخافر الانجليزية ، وحدث هناك ان احد المتظاهرين دخل الى المخفر على رأس من المتظاهرين ، ولم يكد يتحدث مع الضابط الانجليزى حتى نهره واخرجه من المخفر ، فخرج مسرعا فظن البعض ان هذا الشخص لم يدخل الا للشكوى فضربوه ثم جاء بعض رجال البوليس والقوا القبض على أربعة من المتظاهرين وساروا بهم الى قسم العطارين فلحق بهم زملاؤهم حتى يخلصوهم من يد رجال الشرطة فلم يفلحوا ، وظلوا كذلك حتى بلغوا قسم العطارين حيث رمى احد المتظاهرين بعض الاحجار على القسم فاختل النظام ونجح الجمهور فى اخراج المسجونين من سجنهم فطير الخبر الى ادارة الضبط والتى ارسلت قوة من رجال بلوك الخفريين مشاة وفرسان ووزعتهم على اقسام البوليس لحراستها اتقاء لما قد يحدث ٠

وسار المتظاهرون بعد ذلك مخترقين شوارع المدينة وطرقها وهم يهتفون لسعد زغلول ومصر والاستقلال وسقوط الخونة ، وامام قسم اللبان حدث تصادم آخر حيث القى المتظاهرون الحجارة على مبنى بقسم ، وانضم الى المهاجمين جماعات من النسوة ، فيما اعتبره البعض مظاهرة نسائية ، اشتركن فى قذف الاحجار ، وامام هذا الوابل من الاحجار دخل رجال البوليس الى داخل القسم واغلقوا ابوابه غير ان هذا لم يجعل الرماه يتوقفون عن متابعة القاء الاحجار ، ونتج عن ذلك تحطيم زجاج القسم واصابة بعض رجال البوليس ٠

وفى نفس الوقت صعد فريق آخر الى قطارات الترام فى شارع ابراهيم ، وظلوا متسلقين لها بين ميدان محمد على وميناء البصل وهم يهتفون ويصيحون ٠

ايضا اقام البعض متاريس على خط السكة الحديد بين محطة الاسكندرية وسيدى جابر لايقاف القطار الخاص الذى أقل بعض الركاب المسافرين الى أوروبا ، لأنه بلغهم ان الوفد المفـــاوض أو بعضا منه مسافر بالقطار المشار اليه ·

ولما وصل القطار الى محطة سيدى جابر وعلم رجال السكة الحديد بذلك انزلوا الركاب فى المحطة المذكورة ، وأخذوا السيارات الى البحر ، وكان بينهم يوسف باشا سليمان احد اعضـــاء وفد المفاوضات ، ولما علم المتظاهرون انه نزل توا الى البحر تبعوا سيارته ولكنهم لم يتمكنوا من اللحاق به · وفى الساعة الثالثة بعد الظهر ، كانت المظاهرات قد عمت معظم المدينة ، وعند قسم الجمرك اعتدى المتظاهرون على القسم بالقاء الاحجار عليه ، ثم ثنوا باقتحامه واتلاف ابوابه واثاثه وأوراقه وقطع اسلاك التليفون حتى يقطعوا الاتصال بين القسم وجهات الاختصاص ثم اشعلوا النار فى القسم ولكن نجحت قوات الاطفاء فى احتواء النار ودار صـــراع بين المتظاهرين ورجال البوليس وبلوك الخفر واستمر الكر والفر حتى الساعة السابعة مساء حتى صدرت الأوامر للجنود باطلاق النار وبسبب العدد الكبير للمتظاهرين وحالة الفوضى حول القسم اصيب بسبب اطلاق النار ثلاثة أفراد ، فلما رأى المتظاهرون اطلاق النار عليهم واصابة بعضهم تفرقوا من المكان ولكن الى حين !!

فى جهة الرمل ، قصد المتظاهرون منزل احمد يحيى باشا ، الذى صنف بأنه ضد سعد زغلول وصاروا يهتفون ضده ، كذلك حدثت صدامات اخرى عند اقسام المنشية وكرموز ومينا البصل ومحرم بك والانفوشى ، اصيب فيها ايضا بعض الأشخاص ·

وقد اضطرت شركة الترام الى تخزين قطاراتها ، خاصة خط الجمرك الجديد محرم بك الانفوشي بسبب تحطم بعض القطارات(٥٥) ٠

وامام هذه الحالة السيئة ، صدر أمر عسكرى باقفال جميع المحال فى المدينة ومنع المرور فى الطرق من الساعة العاشرة ليلا ، وقد اشرف رجال البوليس على تنفيذ هذا الأمر العسكرى وصدرت الأوامر الى السيارات المدرعة بالطواف فى انحاء المدينة لردع من تسول له نفسه الخروج على هذا الأمر العسكرى ٠

وقد أكدت المصادر ان السلطات المحلية بالمدينة طلبت من السلطة العسكرية الانجليزية يوم الجمعة ان تساعدها على اعادة النظام ، فأرسلت فصيلة من الجيش للطواف فى الشارع فقط دون تدخل فى معالجة الحوادث ٠

وكانت حصيلة هذا اليوم احد عشر قتيلا من المصريين وشخصا آخر من الشوام ، وعشرين جريحا من الاهالى وعشرين اخرين من رجال البوليس ، كذلك اصيب خمسة من الاجانب ومقتل أحد الجنود الانجليز فى قسم العطارين الى جانب الخسائر المادية(٥٦) ٠

وقبل الخوض فى باقى الاحداث ينبغى التوقف امام مسألة مهمة وهى انه عندما تحطم زجاج محلات « مورمس » الشهيرة ، وبشهادة كل المصادر ، لم تحدث حوادث نهب أو سلب للبضائع فى المحل الشهير رغم انها كانت فى متناول اى انسان ، يرتبط بهذه المسألة مسألة اخرى وهى انه لم يحدث اى اعتداء على اى اجنبى ولم تتعرض أية ممتلكات سواء للاجانب أو الوطنيين للسلب أو

النهب ، بل الذى اكدته المصادر ان الاجانب كانوا يحيون المظاهرات التى لم يحدث من صانعيها اى أعمال عنف ، مسألة ثالثة وهى ان صحيفة الوطن ، الحت كثيرا فى تحميل الجماهير المسئولية وانحت باللوم عليهم ولم تحمل البوليس ايه مسئولية حتى عندما اطلق النار على المتظاهرين ، واشارت بشكل واضح الى ان سعد زغلول وانصاره فى المدينة هم الذين كانوا ينظمون ويخططون لهذه المظاهرات ، واستدلت على ذلك بما اورده أحد شهود العيان اوردت شهادته فى أحد اعدادها ، والذى يثير الشك فى هذه الشهادة انها أوردت فى عدد ٢٧ مايو ، فى الوقت الذى سبق ووردت نفس المعلومات فى عدد ٢١ مايو مما يؤكد انها - اى الجريدة - لم تكن محايدة فى ايراد الحوادث على وجهها الصحيح ولانبالغ اذا قلنا انها كانت فى تناولها للحوادث اكثر تحاملا من الصحف الأجنبية(٥٧) .

وقد رأى بعض الغيورين من ابناء الاسكندرية ان الحوادث من الممكن ان تتطور وتأخذ شكلا آخر ويحدث مالا يحمد عقباه ، ولهذا اخذ زمام المبادرة الأمير عمر طوسون ، احد امراء الأسرة العلوية فاصدر نداء الى ابناء الاسكندرية جاء به :

« بلغنى مع أشد الأسف ماحدث من بعض الأشخاص « غير مسئولين » فى اثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالاحجار فى الشوارع الأمر الذى ماكنا ننتظر صدوره من أى مصرى ، وعند قوم نريد الاستقلال ونطالب بالحرية واساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على احد وان شذ فى رأيه واذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا .

وكيف بعد ذلك تريد طائفة منا ارغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة فارجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة اكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع مايثير شبه الاجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا .

وانني لا أقول هذا انحيازا الى جانب الوزارة لانني غير موافق على خطتها كما اظهرته فى اقتراحى ، ولكن الواجب هو الذى دفعنى ان ابين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم هدانا الله جميعا الى الصواب .. »(٥٨) .

كذلك ارسل الشيخ محمد ماضى ابو العزايم — وهو احد رجال الدين البارزين فى مصر — رسالة الى كل من سعد زغلول وعدلى يكن يدعوهما الى الحكمة . حتى لاتسوء الامور اكثر من ذلك(٥٩) . ولكن يبدو ان حال المدينة استعصى على اية نداءات ، وحال القيادة السياسية استعصى على ايه رسائل ، فقد سجلت لنا مصادرنا انه فى صباح يوم السبت ٢١ مايو ، وبينما كان طلبة مدرسة محمد على الصناعية مجتمعين فى حديقة البلدية «الشلالات» بجوار مدرستهم برز لهم رجل من الاجانب ، اتضح فيما بعد انه يونانى ، وكان يجالس سيدة أجنبية فى الحديقة ، واطلق النار من مسدسه عليهم ثم لاذ بالفرار ، غير ان الطلاب القوا القبض على السيدة التى كانت معه فى الحديقة واقتادوها الى قسم محرم بك ، حيث ادلت باسم الرجل الذى القى القبض عليه واجرى التحقيق معه وحرر محضر ضده(٦٠) .

وقد القت احدى الصحف ظلالا من الشك حول هذا الرجل وانه يجب على كل انسان بعيد عن الغرض ان ينظر الى هذا الحادث

نظرة تعمق فكيف جاز لهذا الشخص ان يحمل مسدسا مع أن هناك أوامر عسكرية تنهى عن حيازة الاسلحة وحملها واستعمالها ، وهل لدى هذا الشخص تصريح بحمل المسدس الذى اطلق احد أعيرته ؟ وانه لا أحد يدرى ما الاجراءات التى اتخذت ضد هذا الشخص ، وان هذا العمل من هذا الاجنبى يعد تحرشا بأناس عزل من كل سلاح فلم يشافهوه ولم يخاطبوه حتى يمكن الظن بأن المشافهة والمخاطبة ادتا الى استعمال السلاح · وانه رغم ذلك لم يثر الطلاب ولم يتهموا الجالية اليونانية بشىء(٦١) · وتبقى علامات الاستفهام هذه باقية تلقى بظلال من الشك عن نوايا بعض الاجانب ودورهم فى هذه الحوادث واشعال نارها ·

من ناحية اخرى ففى نفس اليوم الذى وقع فيه الحادث المذكور كانت الجماهير تستعد لتشييع جنازات ثمانية من الذين قتلوا فى اليومين السابقين ، وفى موكب كبير خرجت النعوش ووريت مثواها الأخير(٦٢) ، وانتهى اليوم دون وقوع حوادث مكدرة و مصادمات وهى مسألة تؤكد ، انه رغم ان النسبة الكبيرة التى لقيت حتفها كانت من المصريين ، رغم ذلك ضبطت الجماهير مشاعرها · غير انه فى اليوم التالى الأحد ٢٢ مايو ، استعدت الجماهير مرة ثانية لتشييع جنازة الباقين والبالغ عددهم أربعة ، وكان المستشفى الاميرى الذى به هذه الجثث قد دفن اثنين منهم لعدم معرفة هويتهم ، الا ان الجماهير اصرت على اخراجهم من مقابرهم وضمهم الى الاثنين الآخرين ، وفى احتفال مهيب سار فيه طلاب المدارس والنقابات والهيئات ورجال المحاماة الشرعية والاهلية والمختلطة وبعض الرجالات البارزين بالمدينة ورجال الدين الاسلامى والمسيحى وهيئة كبار العلماء وطلاب المعاهد الدينية ، وسار الموكب بشكل منظم مخترقا شوارع المسله والرمل فميدان محمد على فشارع

شريف باشا فشارع المحطة الى المدافن حيث دفنت الجثث ، وعاد المشيعون ، الى مسجد المرسى حيث كان يحتفل فى هذا اليوم بذكرى مولده ، وحول هذا المسجد الفت كل جماعة مظاهرة سلمية ، غير ان واحدة منها اتجه القائمون عليها الى شارع انسطاس بحى الهماميل وهم فى طريقهم الى بيوتهم فى جهات كرموز وكوم الشقافة وكفر عشرى ، وعند مفترق الطرق بين شارعى انسطاس والورشة ، واثناء هتاف المتظاهرين الصاخب أراد احد اليونانيين ان يمر بين المتظاهرين فحالوا بينه وبين المرور ، فاندفع يونانى آخر من شرفته واطلق عيارا ناريا على هذه الجماهير وامام رجال البوليس الذين كانوا يرافقون المظاهرة فثارت الجماهير التى عدت هذا العمل تحرشا ، وبدأت موجه من الضرب والتكسير والتخريب والحرق ، واندفعت بعض الجماهير الى البيت الذى اطلق منه الرصاص واخذوا فى تحطيم أبوابه وارادوا اقتحامه ، فظن الآخرون من الاجانب أن الوطنيين يريدون الاعتداء عليهم واندفعوا فى اطلاق الرصاص عليهم من كل شرفة ونافذة حتى اضطروا رجال بسلوك الخفر الى التدخل دفعا لأذى الاجانب عن المتظاهرين الذين كانوا عزلا من كل سلاح غير الاحجار والاخشاب .

ولما رأى المتظاهرون قتلاهم يتزايدون فى الشارع عمدوا الى الهجوم على المنزل الذى استمر فى اطلاق النار لمنع اذاه عنهم فضربوا سكانه ثم اشعلوا النار فيه وفى مخزن قريب من مكان الحادث وأسرع رجال الاسعاف الى نقل الجرحى والقتلى الى المستشفيات وانتشرت الجماهير فى الشوارع وسرت الاشاعات عن اعمال اليونانيين فى كل مكان ، فكان البعض من المتظاهرين يقابلون هذه الاخبار بالتكسير ، وانتهزت بعض العناصر التى اندست فى المظاهرات ، انتهزت الفرصة فاعملت السلب والنهب فى بعض المحلات.

التابعة للاجانب والوطنيين ، وان كان الجانب الأكبر من السلب والنهب قد نال المحلات وممتلكات الأجانب(٦٣) • ويروى مصدر آخر انه عندما حاولت الجماهير الغاضبة اقتحام المنزل الذى اطلق منه الرصاص تصدى لهم البوليس لمنعهم ، وعندما حاول البوليس دخول المنزل للقبض على المعتدين انهال عليهم الرصاص من نفس المنزل ومنازل مجاورة فسقط عدد آخر من المتظاهرين ورجال البوليس مما جعل الجماهير تخرج عن شعورها فاشعلت النار فى بعض المنازل التى اطلق منها الرصاص(٦٤) •

والمتابع للروايتين تتضح امامه ثلاث حقائق :

الأولى : أن هذه الجماهير كانت بعقليتها الجماعية على استعداد لأن تستثار فهى جماهير اثرت فيها المظاهرات التى اجتاحت المدينة قبل اسبوعين ، وجاءت جنازتا تشييع من قتلوا لتزيد لهيب نار المشاعر ، فوقوع أى خطأ ولو عن غير قصد كان كافيا لحدوث مالا يحمد عقباه •

الثانية : اجمعت كل المصادر ان الجماهير اثناء عودتها من الجنازة ، لم يحدث اعتداء منهـا على اى أجنبى ، واجمعت هذه المصادر ايضا على ان الاعتداء الذى وقع على المتظاهرين جاء من المنزل الذى كان يقطنه اليونانيون من خلال اطلاق بعض سكانه النار على المتظاهرين ، وشاركهم فى اطلاق الرصاص اجانب من غير اليونانيين ، عندما تصوروا نتيجة حالة الفوضى التى حدثت بعد اطلاق النار من المنزل المذكور ـ ان الجماهير ملتحمة مع الاجانب وتعتدى عليهم •

الثالثة : ان اكبر نسبة من القتلى والجرحى ، بل ان كل القتلى كانوا من المصريين بسبب اطلاق النار على جماهير عزل من اى

سلاح سوى العصى والاحجار والنبابيت ، اى انها مواجهة غير متكافئة !!

على ايه حال فقد استمرت حالة الفوضى حتى الثالثة صباحا واحترق فى تلك الليلة محلان فى حى الهماميل ، وكسرت ابواب بعض المخازن ونهبت بعض محلات الداعرات التى اختبأ فيها بعض الاجانب المسلحين بالمسدسات ، وللمرة الثانية حطمت واجهات محل موروموس ولكن نهبت بعض محتوياته من قبل بعض المتظاهرين(٦٥) استمرت حالة الفوضى هذه حتى الساعات الاولى من الصباح ولم يكن يتوقع أمام تساقط الجرحى والقتلى - الذى كان معظمهم من الوطنيين - ان تسود حالة من الهدوء خاصة مع انتشار اخبار مافعله الاجانب ، ومن ثم بدأ الصراع يشتد ثانية مع مشرق شمس يوم ٢٣ مايو ، وعليه ففى منتصف الساعة العاشرة تولى قيادة المدينة ، الكولونيل قومندان القوة البريطانية المعسكرة فى اسكندرية بناء على طلب حكمدار بوليس المدينة ،وبدأ المصريون يتراشقون بالنار وبالاحجار مع الاجانب ، وسادت فى منتصف اليوم حالة من الفوضى المصحوبة بالخوف والهلع - خاصة من الأجانب - بعد ان استبد بهم الخوف من انتقام المصريين منهم بسبب ماحدث فى اليوم السابق،وامام هذا التدهور على هذه الصورة اصدر حكمدار المدينة أوامره بأن تطلق القوات المصرية نيرانها على شرفات المنازل التى ينطلق منها الرصاص ولم يكن هناك من بد سوى اطلاق النار على هذه الشرفات فسقط الكثيرون من الاجانب وهو ما جعل الاجانب يعلنون ان البوليس المصرى يقتل الاجانب(٦٦) ٠

كانت حصيلة هذا اليوم من القتلى والجرحى - كما جاء فى البلاغ الرسمى الذى أصدره قلم المطبوعات على عجل ٤٩ جريحا و ٣ قتلى من المصريين ، ٢ قتلى ، ٢١ جريحا نقلوا الى المستشفى

اليونانى كما اصيب ثلاثة من رجال البوليس باصابات بالغة هذا الى جانب نهب واحراق الكثير من المحلات ، وان كان معظمها يملكها اجانب(٦٧) ٠

ويبدو ان الحكومة شعرت بحرج موقفها بسبب الاحصائية التى نشرتها عن القتلى والجرحى خاصة وان الصحف اصدرت بيانات مختلفة تماما وتتفق مع كم الاحداث وتواليها ، اصدرت ادارة المطبوعات بلاغا ثنويا الى الصحف جاء به ان عدد القتلى ٢٣ والجرحى ١٣٠ (٦٨) ٠

ونظرة على نسبة القتلى والجرحى نجد انها كانت فى الاجانب ـ وخاصة اليونانيين ـ اكثر من اليوم السابق وهى مسألة راجعة الى ان المصريين استثارهم ماحدث فى يوم ٢٢ ، فكان حرصهم اكثر الى جانب اطلاق النار بأمر الحكمدار على شرفات المنازل التى كان يقطنها الاجانب بسبب اطلاق النار منها أدى الى زيادة الخسائر فى الاجانب ٠

وعلى الفور زار قناصل الدول وخاصة قنصلى ايطاليا وفرنسا دار محافظة الاسكندرية وتباحثوا فى الحالة الراهنة مع المحافظ وحكمدار البوليس ٠ كذلك حضر الى دار المحافظة قنصل اليونان بصحبة حرس من الانجليز ٠٠ كذلك طاف قنصل انجلترا ببعض مناطق المدينة يرافقه أحد المترجمين ، وبعض موظفى القنصلية ، وصدرت الأوامر الى رعايا الدول بالا يسيروا فى المدينة الا وهم يضعون على صدورهم شارات دولهم ٠ ايضا خرج قضاه المحكمة المختلطة ووكلاء النيابة منها وموظفوها الى منازلهم فى حراسة جنود من الجيش الانجليزى ثم صدرت الاوامر بتعطيل جلسات المحكمة المختلطة والبورصة(٦٩) ٠

ولكى تحكم الحكومة السيطرة على الموقف نشر عن رئاسة مجلس الوزراء فى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ مايو التحذير الرسمى التالى :

« نحذر الجمهور من كل تجمهر حيث ان ذلك ممنوع وسيقمعه البوليس والجيش ، وكل شخص يتعدى على البوليس أو الجيش يعرض نفسه للضرب بالنار • وكل هجوم على مواقع البوليس أو مراكز الحكومة يصد ايضا بضرب النار •

وعند حدوث أى مظاهرة او تجمهر ننصح للجمهور المسالم ان يلتجىء الى مكان امين حتى لا يصاب خطأ •

كذلك نحذر الجمهور من تصديق الاشاعات الكاذبة التى يروجها ذوو الغايات ، ونطلب اليه ان ينتظر الوقوف على حقيقة بيانات الرسمية وستصدرها الحكومة »(٧٠) •

وامام تردى الحالة فى المدينة ، حاول البعض من القيادات سياسية التدخل لاحتواء الموقف من منطلق خطورة هذا الوضع على قضية البلاد فها هو سعد زغلول ينشر بيانا الى الأمة جاء به :

بنى وطنى

ملأت حوادث الاسكندرية قلوبنا غما وحزنا فنستمطر سحائب الرحمة على كل من قضى نحبه ونستنزل الصبر وجميل العزاء لاهله وذويه ونطلب لجرحاها عاجل الشفاء وطول البقاء كما نرجو ان يعود الأمن لهذه المدينة الزاهرة وان يسود السلام جميع البلاد • ومهما يكن من أسباب هذه الفاجعة التى سيكشف التحقيق بالطبع عنها فانه لاينبغى ان يستولى الجزع على النفوس حتى يخرجها عن قصدها ويثنيها عن اعتدالها فعلينا للأوروباويين حرمة يجب رعايتها ولنا منهم مودة ينبغى استدامتها •

ايها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم ان تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وان تستمروا فى اكرام ضيوفكم من الاوروبيين وحسن الرعاية لهم ، وألا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم فذلك ابقى لمودتهم واليق بكرم اخلاقكم واحفظ لقضيتكم العادلة من ان تعوق سيرها عوامل الاضطراب »(٧١) .

ورغم نجاح الحكومة بالتعاون مع بعض القوات الانجليزية فى السيطرة على الموقف ، رغم ذلك فقد استمرت بعض حالات الاعتداء هنا وهناك مع انتشار الشائعات فى المدينة عن حوادث معينة ، والتى كان الناس مؤهلين لتقبلها ، ولاحكام السيطرة كاملة على الموقف قامت الجهات المسئولة بنقل كثيرين من الجالية اليونانية الى معسكر سيدى بشر بالرمل حفاظا على ارواحهم ، واكملت كل ذلك بأن اصدر الكولونيل « بلايك بك » قائد القوات البريطانية الذى عهد اليه المحافظة على الأمن ، منشورا جاء به :

١ – من الآن والى ان تصدر أوامر اخرى جميع الأشخاص ممنوعون من السير فى الشوارع ضمن نقطة بلدية الاسكندرية من الساعة ٩ والنصف مساء الى الساعة الرابعة صباحا مالم يكن بيد الشخص اذن بالمرور من مساعد الدوفوست مارشال بمدينة الاسكندرية

٢ – جميع المحال العمومية كالمخازن والمطاعم والقهاوى والبارات وغيرها من محال المرطبات يجب ان تغلق فى الساعة التاسعة مساء .

٣ – كل شخص يأتى بفعل أى شىء يكون مخالفا لمنطوق الفقرتين ١ ، ٢ من هذا المنشور يكون قابلا للتوقيف من قبل السلطة

العسكرية والمحلية والمحاكمة امام المحاكم العسكرية أو الجزئية ويحكم عليه بالعقوبات التى تصدرها المحاكم(٧٢) ٠

أيضا وزع النائب العمومى مصطفى فتحى باشا على نيابات المحاكم الأهلية المنشور الآتى :

« يذهب البعض الى ان المظاهرات التى تحدث فى الظروف الحاضرة لاينطبق عليها قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بحجة انها مظاهرات سلمية ٠

وحيث انه يجب لمعرفة الغرض الذى يرمى اليه المشروع من هذا القانون الرجوع الى المذكرة الايضاحية المنشورة فى العدد ١٣٧ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ ٠

وحيث انه جاء فيها ان التجمهر فى ذاته قد يكون خطرا على السلم العام ولو لم يكن له أى قصد جنائى ، وانه من الضرورى أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل التى تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف ٠

وحيث أن المفهوم من ذلك انه لامحل للبحث عند تطبيق المادة الأولى من القانون فى القصد من التجمهر سلميا كان أو عدائيا مادام مجرد حدوثه مهدد للسلم العام ٠

وحيث انه من الواضح الذى لايحتمل الشك ان المظاهرات فى الوقت الحاضر منشأنها جعل السلم العام فى خطر فقد لجأ المتظاهرون فيها وجلهم من الغوغاء المفسدين الى وسائل القوة والعنف والاعتداء والتخريب بأشنع مظاهرها ضد رجال الحفظ وغيرهم وليس بعد ذلك من امر اشد على السلم خطرا واعظم للأمن تهديدا ٠

وحيث انه اذا نظر الى المظاهرات من جهة الغرض المقصود منها فان اركان المادة الثانية من القانون متوفرة فيها ايضا فان مظاهرها وأقوالها وافعال القائمين بها تدل على انهم يقصدون بها تعطيل الأمر الوزارى الصادر بمنعها والتأثير على السلطات فى اعمالها وحرمان الناس من حرية الرأى والعمل وان المتظاهرين مدفوعون الى ذلك بعوامل غير مشروعة .

وحيث اننا نرى ان الوقت الحاضر هو احوج الاوقات وانسبها لتطبيق قانون التجمهر من أى وقت آخر صيانة للأمن العام من الخطر ، والسلام من الكدر .

لذلك

نرجو من حضرات الاعضاء ان يجعلوا البيان المتقدم نصب عيونهم عند التصرف فى قضايا المظاهرات وان يسترشدوا به وبالمذكرة الايضاحية المتقدمة فى مرافعاتهم ويستعينوا بهما على شرح اغراض قانون التجمهر ومراقبة للمحاكم شرحا شافيا مقنعا .

هذا ونلفت حضراتهم الى تطبيق مواد قانون العقوبات على الجرائم الاخرى التى قد ترتكب اثناء المظاهرات »(٧٣) .

اما رئيس مجلس الوزراء ففى حديث له مع احدى الصحف اعلن اسفه لما حدث وان ماحدث فى الاسكندرية على خلاف كل القطر يرجع سببه الى اختلاط عناصر سكانها ووجود نسبة كبيرة من الاجانب ، وأنه على اصدقائنا الاوروبيين ان يثقوا اننا لن ندخر وسعا فى حماية اموالهم وارواحهم فى بلد مدين لهم

بالشىء الكثير وهم لن يفتأوا ـ كما انا واثق ـ عن العمل بكل اخلاص لتقدم خدمة لمصلحة جميع سكانه · وان التحقيقات تجرى بشكل كله حرص على المصلحة وان الحكومة اتخذت من التدابير فى المدن والقرى لحماية الاجانب وانه سيعاقب كل اضطراب فى الحال(٧٤) ·

ايضا قام بزيارة دار الوكالة الايطالية وقابل الماركيز كامبيازو معتمد ايطاليا السياسى وأكد لدولته انه اتخذت كل التدابير اللازمة حتى لاتقع من جديد امثال الحوادث المحزنة التى وقعت فى الاسكندرية يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو(٧٥) ·

وقناعة بخطورة ماحدث ، وما سيحدث من اخطار ، رأى البارزون من رجال الاسكندرية وبدعوة من الأمير عمر طوسون ، عقد اجتماع بدائرة الأمير فى ٢٧ مايو ، واتفق الجميع على توجيه نداء الى ابناء الاسكندرية قالوا فيه :

« ابناء بلدتنا الاعزاء

ان الحوادث المحزنة التى وقعت فى الاسكندرية فى الايام الأخيرة آلمتنا أشد الايلام ، وملأت قلوبنا أسفا وغما وخصوصا بوقوعها فى أدق ظرف لقضيتنا المقدسة فنحن باسم الوطن المفدى وبحق ماعلينا ومحبتكم له نناشدكم الا تقابلوا الشر بمثله ولاتخرجوا عن دائرة الاعتدال وان تحافظوا على مابيننا وبين النازلين ببلادنا من الاجانب من روابط الصداقة وحسن المعاشرة وليطلب كل منكم من مواطنيه بالخطابة والكتابة فى المساجد والكنائس والمعابد وفى كل مجتمع ان يتخذوا رائدكم

الهدوء وسعة الصدر ودفع السيئة بالتى هى أحسن مع اكرام ضيوفكم الاجانب ، كما عودتموهم فذلك ابقى للمودة ·

فان فعلتم ولانخالكم الافاعليين فانكم بذلك تبرهنون من جديد على فساد كثير من المزاعم التى تنسب اليكم وتبطلون بعملكم هذا كل دسيسة يريد الغير ان يوقعكم فيها وبذلك تخرجون فائزين ·· »(٧٦) ·

أيضا نشر عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود واحمد لطفى وحافظ عفيفى ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى نشروا بيانا اشاروا فيه الى الاغراض الشخصية ـ ويقصدون سعد زغلول ـ التى كانت وراء الحوادث ، ودعوا الشعب الى الهدوء والسكينة انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات التى ستجريها الحكومة(٧٧) ·

وفى محاولة من بعض رجال الدين الى ابعاد تهمة التعصب الدينى ، اشار الشيخ عبد المجيد اللبان فى حديثه مع احدى الصحف ، ان روح الاسلام تحرم كرامة اهل الذمة ، وتحتم على أهل الذمة لاهل البلاد حقوق الانسانية المقدسة ، وان كل ما ارتكب لايرضاه أحد ولكنه اشار فى حديثه ان اللوم يرجع الى اليونانيين الذين اطلقوا النار من منازلهم على الوطنيين(٧٨) ·

ولتغطية الموضوع من كافة جوانبه ، لايمكن تجاهل مسألة مهمة وهى موقف الانجليز وكذا القوى ذات التأثير على المسرح السياسى فاذا مابدأنا بالانجليز وجدنا أن موقفهم لخصه اللورد اللنبى فى بلاغه الذى قال فيه :

« جرت حديثا مظاهرات فى مصر والاسكندرية وغيرهما مقترنة بافعال توجب الاسف من العنف والتعدى

وفقد نفوس كثيرة . وهذه المظاهرات هى على ما يقال سياسية فى كنهها وليس من شأنى التعرض لسياسة الاحزاب ، ولكن المتظاهرين يتسلحون قبل خروجهم فى المظاهرات بأسلحة وقذائف مخطرة ، وذلك يدل على انهم لا يقصدون ان تكون تلك المظاهرات سلمية .

كانت عادتى على الدوام أن أجعل مداخلتى فى حفظ القانون والنظام أقل ما فى الاماكن ، وأنا فى هذه الازمة العظيمة الشأن فى تاريخ مصر اروم بكل جهدى ان احافظ على عادتى هذه . ولكن فى آخر الأمر مسئولية حفظ القانون والنظام واقعة على وواجبات ذلك منوطة بى .

لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك التى جريت عليها ، ولم احد عنها بصفة كونى معتمدا ساميا لجلالته سياسة الصداقة وقد اتخذت حكومة جلالته التدابير اللازمة حتى عرفت الامور التى يتظلم منها الشعب المصرى تمام المعرفة . وهى ساعية الآن فى ازالة اسباب ذلك التظلم وعليه دعت عظمة السلطان لكى يعين وفدا يفاوضها قصد الوصول الى حل مرض للمشاكل التى بين البلدين ولم تحصر مواضيع البحث والمناقشة ، وانما صرحت بأن الغاية الخصوصية المقصودة من المفاوضات هى جعل الغاء الحماية البريطانية على مصر امرا ممكنا ولا يمكنها قبل المفاوضة ان تتساهل وتمنح أمرا آخر غير ذلك ، ولكنها لا تقيد بوجه من الوجوه حرية الذين عينهم عظمة السلطان بناء على مشورة رئيس وزرائه لكى يفاوضها بشأن مصر ،

فحكومة جلالة الملك مدت يد المصالحة والمصادقة الى مصر وهى تنتظر الآن جواب مصر . أما أنا فلم اقدم فى ذلك نصيحة ولا مشورة غير انى أحب مصلحة هذه البلاد من صميم فؤادى واحذو حذو المعتمدين البريطانيين السابقين الذين سعوا فى المرحلات الأولى من مراحل تقدم مصر السريع ان يرقوها فى التقدم والنجاح ، وان يقدموا ذلك على كل ما سواه وعليه لايسعنى الا ان اعرب عن رجائى بأن المصريين يتبصرون فى هذه الازمة فى حقائق الامور ويتبعون مقتضى الدواعى الوطنية السامية فيقدرون اخلاص سياسية الصداقة التى انا ممثل لها حق قدره وسيرون فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام والمصالحة . »(٧٩).

نظرة على هذا البلاغ نجد انه أكد ان المظاهرات لم يكن القصد منها سلميا ، وانه رغم ان انجلترا لاتتدخل فى حفظ الأمن والنظام الا نادرا ، الا ان مسئولية حفظ الأمن هو آخر الامر مسئولية انجلترا ، مع التلويح بأن انجلترا فى المفاوضات القادمة لايمكن حتى الآن اعطاء سوى جعل الغاء الحماية امرا ممكنا اى ان البلاغ ربط بين ماحدث وماسيحدث فى المفاوضات المقبلة واقصى ما يمكن لانجلترا ان تقدمه . فاذا اضفنا الى هذا مسألة اطلاق النار الذى أمر به حكمدار المدينة يوم ٢٣ مايو الى جانب ماحدث من تحقيقات ومحاكمات سنتعرض لها فى الفصل القادم ، فان الصورة تصير واضحة جليه وهى ان انجلترا استغلت ماحدث لتحقيق اهداف سياسية كانت تروم لتحقيقها .

اما حزب الوفد ، فقد اشرنا سابقا ان سعد زغلول وجه نداء

الى اهالى الاسكندرية دعاهم فيه الى الهدوء والسكينة وبعد ان هدأ حال المدينة بعض الشىء وجه نداء آخر بتاريخ ٢٥ مايو اختلف كثيرا عن النداء السابق قال فيه :

« باسم الوطن المفدى وباسم الضحايا البريئة التى اسلمت الروح بعزه مرددة اسم الوطن العزيز يتقدم الوفد المصرى الى الشعب الكريم ان يكظم غيظه الذى استولى عليه بحق وان يقف اظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعات واكتفاء بما اظهره لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة وبما تدل عليه الرسائل والتلغرافات التى تنهال على كثير من المقامات وبالوفود التى تتوارد من كل الجهات معبرة عن آراء أصحابها وغير ذلك من مظاهر غضب الأمة عليها(٨٠) .

ولاتعليق على هذا النداء الذى وضع له سعد زغلول عنوان رجاء الى الأمة المصرية بوقف المظاهرات ، سوى ان سعد زغلول استغل ماحدث للنيل من الوزارة ، ويبدو انه آثر الا تمر هذه الفرصة ، فبعد أن اصدر النداء الأول اردف بالثانى للملاحقة .

وعندما اصدر اللنبى البلاغ السابق تصدى سعد زغلول فاصدر ردا على هذا البلاغ وضع له عنوان «جواب مصر» وهو عنوان يتراءى للباحث انه له مغزى وهو ان الوفد يتحدث باسم مصر دون وضع الوزارة فى اعتباره أو أية قوى سياسية اخرى وقد جاء فى جواب سعد :

« اطلع الوفد المصرى على بلاغ فخامة اللورد اللنبى ويرحب كل الترحيب بما جاء فيه من حرص فخامته على سياسة الصداقة للأمة المصرية والتصريح

بعدم حصر مواضيع البحث فى المفاوضات وعدم تقييد المفاوضين المصريين فيها بوجه من الوجوه • وشكره جميل الشكر على الرغبة التى ابداهـا من الاتفـاق والوئام •

ويسره ان يؤكد لفخامته ان الأمة المصرية تقبل يد المصالحة والمصادقة التى مدتها اليها حكومة جلالة الملك بالشكر والامتنان وترغب اشد الرغبة فى عقد اتفـاق معها بتأسيس على العدالة واحترام الحقـوق ، وان اهتمامها بالوصول الى هذا الاتفاق هو الذى جعلها تهتم غاية الاهتمام باختيار المفاوضين الذين ينوبون عنهـا فى المفاوضات الرسمية من أهل ثقتها وهى متحـدة الكلمة فى هذا الخصوص ولا انقسام يعتد به بين افرادها وانما الخلاف بين الوزارة وهو مع شديد الأسف خلاف لايمكن الاتفاق فيه لبنائه على عدم ثقة الأمـة بهـا ولايحسمه الا استقالة الوزارة وانتخاب جمعية وطنية على القواعد الدستورية لتبت رأيهـا فيمـا يختص بالمفاوضات ونتائجها •

اما المظاهرات ، فالوفد اول الآسفين على ماحدث فيها من التعديات ويلاحظ انها مع تجرد الاهالى من الاسلحة النارية وغيرها لم تأخذ الشكل الذى اشـار اليه فخامته الا بسبب تدخل البوليس فيها واستعمال الشدة البالغة لقمعها ، والا فانها كانت قبل هذا التدخل بريئة وغاية فى السلام ــ كما انه يمقـت كل المقت المعتدين فى حوادث الاسكندرية أيا كانوا ويستنكر مجموع ماوقع فيها ويستغرب كل الاستغراب لحدوثها

فى هذه المدينة بالاوقات التى كان المتظاهرين فيها وفى جميع البلاد يهتفون للاجانب ، والاجانب يحيونهم ويشتركون معهم فى الهتاف ·

ولهذا فانه قوى الرجاء فى ان هذه الحوادث التى لم تكن لها صفة سياسية لاتؤثر شيئا فى علائق السود والاحترام السائدة بين المصريين والنزلاء من قديم الزمان والتى يعمل على توكيدها العقلاء من الطرفين فى جميع الاوقات »(٨١) ·

وهكذا وجد سعد فى بلاغ اللنبى فرصة للهجوم على الوزارة ، وعدم ثقة الأمة بها وان الحل هو استقالتها ، وتمادى اكثر عندما اشار ان سبب تحول المظاهرات الى هذا الشكل العنيف هو تدخل البوليس ، ونسى سعد زغلول ان الحكومة ، لم يكن امامها من سبيل سوى التصدى للمظاهرات بعد ان ساءت الاحوال بسبب تعامل الحكومة معها بشكل اكثر مرونة ·

اما الحزب الوطنى فأصدر بلاغا فى اعقاب اجتماع عقدته اللجنة الادارية للحزب فى مساء الخميس ٢٦ مايو جاء فيه :

« تعلم الامة المصرية بأسرها مبدأ الحزب الوطنى الذى هو مبدأها مبدأ الاستقلال التام لمصر سوداتها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال ·

وتعلم الأمة كذلك الخطة التى قررها الحزب وسار عليها من انه لايدخل فى ايه مخابرة مع اية هيئة بريطانية الا اذا اعترفت انجلترا بهذا الاستقلال التام

واعلنت اعترافها رسميا وأيدته بجلاء الجنود الانجليز عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية ٠

ولقد أيدت الحوادث صواب هذه الخطة ، بيد ان الحزب يأسف كل الاسف لوقوع حوادث فى هذه الايام ، وان اسفه لأشد لأن المظاهرات فى هذه المرة قد انتهت بالتحرش بالمتظاهرين مما ادى الى ذهاب ارواح بريئة ٠

فالحزب يرجو من عقلاء الاجانب الذين عاشرونا وخبروا مبدأنا الذى اعلناه مرارا وتكرارا وهو احرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا ، ان ينصحوا لابناء جنسهم لمراعاة عواطف هذه الامة الكريمة الأبية فلا يصادرونها فى شعورها ، فان مصلحتهم متفقة مع مصلحة مصر من ان تكون مستقلة استقلالا تاما ٠ والا يكون لانجلترا مركزا ممتازا لها حتى لا تستأثر وحدها بمرافق البلاد على حساب الوطنية والاجانب معا ٠

وكذلك يدعو الحزب باسم الوطن المقدس جميع طبقات الامة لأن تصرف جهدها فى خدمة الغاية المرجوة من حرية كاملة واستقلال تام ٠ ولتجمع كل قواها الوطنية لا لخدمة التنابذ بين الافراد بل لمطالبة انجلترا باحترام ارادة هذه الامة التى برهنت مرارا على انها تحتقر الحياة فى سبيل حريتها واستقلال بلادها التام ٠

واللجنة الادارية للحزب تلفت نظر الامة الى دهاء السياسة البريطانية التى من شأنها الاستفادة من كل حادث ٠ فلقد انتهز المارشال اللنبى فرصة هذه الحوادث

فأصدر بلاغه الذى يحاول ان يثبت لدولته حق التدخل فى شئوننا ٠ وهو يعلم ان مركز انجلترا فى مصر مركز غير شرعى وان الاتفاق المقصود من المفاوضات لايراد به الا ان يصبح شرعيا ٠ ولم يرد كذلك جناب المارشال ان تفوته الفرصة دون ان يعلن بأن حكومته اتخذت التدابير اللازمة لمعرفة اسباب مايتظلم منه الشعب المصرى ٠ وانها عرفتها وهى عاملة على ازالة اسباب ذلك التظلم وهو قول لايدل الا على تحديد العلاقة بين تابع ومتبوع وشتان بين هذه التصريحات وبين مايدعيه المتزاحمون على المفاوضة من انهم يصلون بها الى الاستقلال التام الذى تعمل الامة لتحقيقه بكل جهودها »(٨٢) ٠

وهكذا ولج الحزب من خلال بلاغه وتناول البلاغ للحوادث ، الى القضية الاساسية مع ادانة الحكومة بشكل مخفف وادان معها الوفد بسبب مسألة المفاوضات من منطلق المبدأ الذى كان ينادى به الحزب الوطنى وهو « لامفاوضات الا بعد الجلاء » ٠

أما الحزب الديمقراطى والذى كان حديث عهد بالظهور على المسرح السياسى فقد حاول من خلال الحوادث ان يوجد لنفسه طريقا لاثبات وجوده ففى الجلسة التى عقدها الحزب فى ٢٧ مايو اعلن المحققون فى بيان اصدروه مايلى :

« انتهت الحوادث المحزنة التى كانت المظاهرات الاخيرة سببا لها بالحادثة الاليمة التى وقعت فى الاسكندرية بين المصريين والاجانب والتى نالت بشرها اشخاصا من الاجانب وذى الفضل والمكانة ممن عرفنا عطفهم على قضيتنا ومناصرتهم لها ٠

والحزب الديمقراطى المصرى يأسف شديد الاسف لهذه الحوادث التى ذهبت فيها ارواح واريقت فيهادماء على انه يوجه نظر المصريين والاجانب جميعا الى ان الحال الاستثنائية التى تمر بها بلادنا والتى مضت بها من قبلنا بلاد اخرى تغشى على الاذهان وتضعف ملكه الحكم عند من لايقدرون نتائج أعمالهم ٠ لذلك يكون من فاضح الظلم اخذ البلاد بحادثة لم يظهر بعد وجه المسئولية فيها ، وبجريرة قوم هم من أى جنسية كانوا ٠ قوم لم يحكموا انفسهم ولم يزنوا اعمالهم ولم يقدروا النتائج التعسة التى يجرونها على أمن هذه البلاد باندفاعهم اندفاعا غير معقول ٠

وقد رأى عقلاء المصريين جميعا مبلغ الخطأ فيما حدث بالاسكندرية ولاشك ان اصدقاءنا الاجانب قد رأوا من جانبهم ان الظروف غير الموقعة التى دعت لهذه الحوادث انما هى اثر وقتى لحال غير طبيعية فى حياة البلاد ٠ ولا تلبث ان تزول عما قريب لتعود للبلاد سكينتها ، ويرجع الناس جميعا الى مزاولة اعمالهم الفردية ومراقبة ما سيتم من المفاوضات الى ان يعرض على البلاد عن طريق جمعيتها الوطنية المنتخبة لتمثيل الشعب تمثيلا صحيحا فترى رأيها الحاسم فيما يتم الاتفاق عليه بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ٠

ولقد كان من هم المصريين من أول يوم قاموا فيه بحركتهم الحاضرة ان يكون الاجانب على تمام الاطمئنان فيما يتعلق بمصالحهم وبحسن ضيافتهم فى هذه البلاد

واذا كان من حقنا ومن واجبنا ان نطلب مساواة الاجانب بنا وهم مقيمون بيننا فذلك لأن الوطنية لا تتنافى مع الانسانية وان الاعتداء على ايهما لايقابل من عاقل الا بالأسف عليه وبعدم الرضا عنه ٠

والحزب الديمقراطى المصرى يثق تمام الثقة من حكمة اخواننا الاجانب الذين يعرفون مبلغ حرصنا على ماتدعو اليه الديمقراطية من المساواة فى الحقوق والواجبات ومن انهم سيقدرون شديد اسفنا على حوادث الاسكندرية وسيتضامنون معنا فى دعوة المقيمين بوادى النيل الى التزام الهدوء والسكينة حتى يصفوا الجو للعمل السياسى والاقتصادى انتظارا لليوم الذى يتحقق فيه استقلال هذه البلاد ليتحقق لكل عامل مهما كانت جنسيته ان يتمتع بنتائج عمله آمنا مطمئنا »(٨٣) ٠

وهكذا ركز هذا الحزب الوليد على اهمية اطمئنان الاجانب على انفسهم ، الذى لن يتحقق الا باستقلال البلاد ، وان كان قد مال بعض الميل تجاه الوفد الا انه ــ اى الحزب ــ لم ينل من الحكومة الموجودة ٠

اما التجمعات غير السياسية فأدلت بدلوها فقد اصدر المحامون لدى المحاكم المختلطة بمدينة الاسكندرية ، اصدروا بيانا اعلنوا فيه احتجاجهم واستياءهم لما وقع بالمدينة من جماعة من المجرمين الغير مسئولين ، واعلان عطفهم على زملائهم الاوروبيين ، والعمل بكل السبل لاعادة العمل بالمحاكم المختلطة بالمدينة كما رجوا من مجلس نقابة المحامين ان يبلغ كل الهيئات المعنية بالمحاماه بما جاء فى بيانهم(٨٤) ٠

كذلك اصدر طلبة القاهرة بلاغا جاء فيه :

« أى مواطنينا الاعزاء

« ان الذين لايروقهم جمال اتحادنا وبهاء حركتنا بدأوا عملهم فى دس الدسائس بين نزلائنا الاجانب وبيننا قالوا فى بلاغاتهم ، ونداءاتهم ان الاجانب ومصالحهم فى خطر داهم ، فلما جاءت الحوادث مكذبة لما يدعون وانضم الاجانب الى صفوف الوطنية واشتركوا معهم احيانا جنبا الى جنب فى مظاهراتهم السلمية بالاسكندرية وطنطا وبورسعيد والزقازيق ، وقاموا يدسون دسائسهم من وراء ستار وظهرت يد ضيوفنا اليونانيين فى حوادث الاسكندرية التى وردت الاخبار المفجعة بها اليوم ٠

ونحن ازاء ذلك الحادث المكدر لايسعنا الا ان نستحلف مواطنينا بحرمة الوطن المقدس الذى دفعنا ارواحنا على تحريره ان يحافظوا على ضيوفهم تمام المحافظة فى ارواحهم واولادهم واموالهم وكل مصالحهم وان يحثوا الناس على تنفيذ هذه الوصية القيمة بجميع الوسائل بالكتابة والخطابة فى المساجد والكنائس فى المجتمعات وفى كل مكان ٠

واذا فرض واعتدى معتد علينا فيجب فى هذه الظروف الخطيرة ان لانقابل عدوانه بالمثل ، بل يجب ان نصرف جهودنا الى حصر الحادث فى دائرة ضيقة والمحافظة على ادلة الاثبات ضد المعتدى وعلى الادلة التى تنفى مايحتمل اتهامنا به ٠

نناديكم معشر المصريين ونستحلفكم بحق مصـــر عليكم وبحق رئيسنا المحبوب سعد باشـا واصـــحابه المخلصين ، ان تعوا ذلك فى صدوركم وان تلقنـو كل مواطن منكم رجالا ونساء شيوخا واحداثا حتى يـرد الله كيد الكائدين ، حتى تخرج مصرنا العزيزة فائـزة من معمعـــة المنافقين وبريئة من التهـــم التى بهـــا يلصقون »(٨٥) ٠

اما لجنة الطلبة بالاسكندرية فقد نشرت احتجاجا ارسل الى **السلطان والصحف والوزارة والمندوب السامى وقناصـــل الـــدول** الأجنبية ، جاء به :

« لم يعرف العالم المصريين الا مسالمين فهم ابعد الناس عن ثورة الغضب ، واخلاقهم اثر من آثار بيئتهم فرميهم بالاعتداء بدون مبرر قول لا يقره العقـل واذا روعيت النزاهة فى التحقيق الذى سيعمل فسينجلى عن ان اليونان هم البادئون بالعدوان الأمر الذى يؤيـــده جميع سكان الثغر من أجانب ووطنيين ورجال البوليس والجيش ٠ وعلى رأسهم وكيل الحكمدار وضباط الجيش وقد طغوا فى عدوانهم حتى اوقعوا برجـــال البوليس أنفسهم فلم يجد الأخيرون بدا من اطلاق النار عليهـم وجندلوا منهم العدد الاكبر ويشهد بذلك ما بأجســام القتلى وجدران دورهم من رصاص البوليس ، وقد آخذ اليونانيون الهادئون بجريرة هؤلاء وهم من دمهم براء ولم يكن تحطيم واشعال النار بالدور والحوانيت الا نتيجة لأزمة لهذا التعدى الفظيع من جانب اليونانييـن على قوم عزل من السلاح فنحن نشهدكم ونشهد العالم اجمع

أنه كان يمكن اتقاء شر هذه الحوادث اذا نزلت الوزارة من بادىء الأمر على ارادة الأمة وكفتها مؤونة اقامة المظاهرات للتعبير عما تريده ٠

وليس انجع لتدارك الحالة واستتباب الأمن فى جميع البلاد من اقالة الوزارة العدلية والاتفاق مع وكيل الأمة سعد زغلول باشا »(٨٦) ٠

وعلى نفس النسق السابق كان بيان جماعات العمال المتحدة فى الاجتماع الذى عقدته لجانها الادارية اثناء هذه الحوادث ٠ وكذا كان نداء السيدات المصريات بالاسكندرية وان كان النداء لم يتعرض للوزارة ولكنه ركز على دعوة السيدات لزيارة المصابين الاجانب فى المستشفيات لمواساتهم ولكى يثبتن للعالم اننا أمة تكرم ضيوفها(٨٧) ٠

خلاصة الامر هنا ان تضافر كل القوى السياسية وغير السياسية فى مصر لادانة ماحدث واظهار تعاطف المصريين مع الأجانب يؤكد مدى اليقظة لما يتهدد مصير القضية المصرية ، وهى مسألة تحسب كثيرا للشعب اكثر مما تحسب للحكومة ٠

كذلك ساهم هذا التحرك فى تحجيم الحوادث واعادة الهدوء المشوب بالحذر ثم الهدوء الكامل خلال ايام قلائل ، فلم تشهد المدينة بعد ذلك الا جنازات من قتلوا وبعض المظاهرات السلمية التى انتهت بسلام وكذا القاء القبض على بعض العناصر التى كان يشتبه فى انها تحرض على المظاهرات ، خاصة وانه حدثت مظاهرات سلمية فى الاقاليم احتجاجا على حوادث القاهرة ولكنها انتهت دون صدامات(٨٨) من جهة اخرى ، ومن خلال بلاغات الحكومة كانت حصيلة القتلى

والجرحى من المصريين والاجانب ٥٨ قتيلا منهم ٢٣ ماتوامتأثرين بجروحهم ومن هؤلاء القتلى ٤٣ مصريا و ١٢ يونانيا و ٣ اوروبيين ٠

اما الجرحى فعددهم ٢١٠ منهم ١٢٩ مصريا ، ٤٦ يونانيا و ١٨ غيرهم من الاوروبيين ، ٥ من اليهود و ٢ من المالطيين - وزاد عدد القتلى من المصريين اثنان على اثر وفاتهما متأثرين بجراحهما (٨٩) ٠

ونظرة على هذه القائمة يمكن للباحث ان يخرج ببعض الحقائق :

- ان أكبر نسبة من القتلى كانت من المصريين ، وهو مايؤكد ان المعتدى كان أكثر استعدادا من المعتدى عليه ، رغم اننا لاننكر ان كثرة عدد المصريين القتلى يتفق مع كثرة عددهم باعتبارهم ابناء البلاد الاصليين ٠

- حقيقة ثانية ان أكبر نسبة من القتلى من الاجانب كانت من اليونانيين وهى مسألة تتواكب مع كونهم اكبر جالية أجنبية فى مصر الى جانب انها كانت اكثر الجاليات احتكاكا بالمصريين حيث كانوا يعملون فى مهن وحرف كثيرة واحتكاكاتهم ونشاطهم فى داخل مصر كان واسعا بداية من صبى المقهى وحتى المرابى ، ليس هذا فقط فالذى جعل الخسائر فى اليونانيين اكثر هى تلك المشاعر التى سيطرت على اليونانيين تجاه المصريين من أنهم - أى المصريين يتعاطفون مع الحرب الدائرة بين الأتراك واليونانيين ، وان المصريين كان جانبا من مظاهراتهم خصص للهتاف للاتراك والتهليل لانتصاراتهم ٠

غير انه تبقى عدة ايضاحات يجب التوقف امامها فى ختام هذا الفصل وهى :

أولا : ان معظم الصحف الناطقة بلسان الاجانب فى الاسكندرية والقاهرة استغلت ماحدث وصورت المصريين ، كأنهم وحوش واستعدت هذه الصحف الدول الاجنبية على مصر من منطلق ان مصالحها مهددة وان رعاياها اذا لم تتخذ اجراءات صارمة لحمايتهم فانهم سيكونون عرضة لانتقامات المصريين(٩٠) .

ثانيا : انه باعتراف الكثير من الاجانب ، فقد تطوع الكثير من المصريين لحماية كثيرين من الاجانب اما داخل بيوتهم أو الباسهم الطرابيش(٩١) .

ثالثا : ان معظم محلات وشركات الاجانب فى احياء الاسكندرية ـ بل وحتى فى الاحياء التى حدثت فيها الحوادث لم تمس وتكفل المصريون بحمايتها وهو ماشهد به اصحاب هذه المحلات انفسهم(٩٢) .

رابعا : ان مصالح الجاليات الأجنبية ـ وخاصة الجالية اليونانية ـ لم تمس فى آية منطقة من مناطق القطر ، بل سعى رجال السلطة التنفيذية فى بعض مديريات القطر ـ والتى كانت بها اغلبية من الاجانب ـ سعوا الى عقد مؤتمرات دعوا فيها الى احترام الاجانب والكرامهم وعدم المساس بمصالحهم وهو ماوجد استجابة كبيرة والدليل على ذلك كما اشرنا ان مصالحهم لم تمس وهو ما شهدوا به(٩٣) .

خامسا : اذا كان البعض من المصريين فى الاسكندرية قد تورط فى عمليات سلب ونهب لبعض المحلات ـ وهى مسألة طبيعية من بعض عناصر غير مسئولة وكذا عناصر ساءها هذا التواجد الاجنبى المكثف . اذا كان هذا قد حدث من بعض المصريين فالثابت ان بعض

الاجانب تورطوا فى اعمال سلب ونهب ايضا وكذا بعض جنود القوة البريطانية التى كلفت بالحفاظ على الأمن فى المدينة(٩٤) .

اذا كان لنا فى ختام هذا الفصل من تعليق فهو ان سعد زغلول والذين معه يتحملون النصيب الاوفى من المسئولية فى تطور الامور حتى وصلت الى هذه الدرجة ، فالتهافت من قبل سعد على ان يتولى رئاسة وفد المفاوضات من منطلق انه وكيل الأمة وانه احق بهذه المهمة من عدلى أجج مشاعر الناس ، الذين كان معظمهم على دين سعد بلا روية .

أما عدلى فقد تهافت هو الآخر واصر من منطلق انه رئيس مجلس الوزراء ان يتولى رئاسة وفد المفاوضات ، وصارت حكومته حائرة بين بسط يدها للمظاهرات فكان ما كان أو قبض يدها فى بعض الاحيان فكان الصدام الدموى فى أحيان أخرى ، ووقفت هذه الحكومة حائرة بين المحافظة على هيبتها والخوف من التصدى للسعديين وفى ذات الوقت خائفة من ان تفوتها أول فرصة للمفاوضات الرسمية بين مصر وانجلترا فربما يكون لها فضل فى شىء .

اما الاجانب فقد ساءهم كثيرا هذه الروح الجديدة التى سرت فى البلاد منذ مارس ١٩١٩ فباتت مصالحهم مهددة ، وانه آن الاوان لكى يتقلص نفوذهم فى بلاد اكرمت وفادتهم وان لهذا الكرم مساحة وآن له ان ينتهى حتى يتمتع أهل هذه البلاد ببلادهم فكان رد فعلهم العنيف والمقيت فى ذات الوقت .

هوامش الفصـــل الثانى

(١) وادى النيل ، الاهرام ، ١٩٢١/٤/٢٨ ٠

(٢) The parliamentary Debates, ifficial rejort, commons Vol. 141 London 1921, P. 1385.

الاهرام ، الوطن ، ١٩٢١/٥/٣ بلاغ رسمى ، الاهرام ، ١٩٢١/٥/٩ ، الوطن ١٩٢١/٥/١٠ تقرير النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية مرفوع الى حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية ، الاهالى ، الامة ، مصر ، وادى النيـــل ١٩٢١/٥/١٠ ، الاخبار ١٩٢١/٥/٩ ، شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ١٦٠ ـ ص ١٦٥ ٠ الرافعى ، فى اعقاب ، ج١ ، ص ١٣ هذا وقد اوردت الوثائق البريطانية رقما مبالغا فيه اذ أشارت ان عدد القتلى بلغ خمسة وعدد الجرحى ستة :

F.O. 407/189 No. 284 Allenby to to Curzon April, 30 1921.

(٣) الاهرام ، الامة ١٩٢١/٥/٤ تقرير مديرية الغربية ، الاهـــرام ، الوطن ، ١٩٢١/٥/٩ ، تقرير النائب العمومى ٠

(٤) الاهرام ، الاخبار ١٩٢١/٥/٢ ، المنبر ١٩٢١/٥/٤ ، مصـــر ، ١٩٢١/٥/٧ ٠

(٥) الاخبار ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢ ، الاهالى ١٩٢١/٥/٤ ، الاخبـــار ١٩٢١/٥/٤ ، البصير ١٩٢١/٥/١٣ ٠ هذا وقد اعلنت نقابة المحامين اسفها لوقوع هذا الحادث الاهالى ١٩٢١/٥/٨ وادى النيل ١٩٢١/٥/٤ ٠

(٦) الاهرام ٥/٥/١٩٢١ ، الوطن ٦/٥/١٩٢١ ، وادى النيل ٦/٥/١٩٢١ المنبر ٧/٥/١٩٢١ ولمزيد من التفصيل عن جلسات المحاكمة : الاخبار ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠/٦/١٩٢١ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١١/٧/١٩٢١ الاهرام ، الاخبار ١٥/٧/١٩٢١ نص الحكم ، المحروسة ٢٣ /٧/١٩٢١ · اما عن قرار نقل مأمور قسم أول طنطا انظر الوطن ٣١/٥/١٩٢١ · وعن تشكيل هذا المجلس العسكرى انظر المحروسة ٣ ، ٢١/٦/١٩٢١ وعن نص تقرير المحاكمة والقاضى لعدم الادانة والمرفوع الى عبد الفتاح بك رفعت رئيس المجلس العسكرى العالى انظر : المحروسة ١٥/٧/١٩٢١ ·

(٧) وادى النيل ١/٥/١٩٢١ ، شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ص ٨٦ ·

(٨) شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ ·

(٩) لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٣٣٨ ·

(١٠ ــ ١١) شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ ، ص ١٠٧ ، الرافعى ، المرجع المذكور ، ص ١٥ ·

(١٢) وادى النيل ، ١٨/٥/١٩٢١ ·

(١٣) الاهرام ، ١٤/٥/١٩٢١ ، الوطن ، ١٤/٥/١٩٢١ ·

(١٤) Progrés Egyptien, 12/5/1921.

(١٥) Egyptian Mail, 10, 11/5/1921, Egyptian Gazette 12, 13/5/1921.

(١٦) الامة ١٣/٥/١٩٢١ مقال «ضيوفنا الاجانب يكذبون هذه الدسيسة» بدون توقيع ·

(١٧) البصير ، مصر ، الاهرام ، ١٣/٥/١٩٢١ ، الاهالى ، الامة ١٥/٥/١٩٢١ ·

(١٨) Egyptian Gazette, 14/5/1921.

(١٩) البصير ، الامة ١٩/٥/١٩٢١ Egyptian Gazette, 19/5/1921.

(٢٠) الامة ، ١٥/٥/١٩٢١ مقال « حركتنا السياسية وضيوفنا الاجانب بدون توقيع ·

(٢١) الاهرام ، مصر ١٩٢١/٥/١٣ ٠

(٢٢) علوبة ، المصدر المذكور ، ص ٢٣٢ ـ ص ٢٣٦ ٠

(٢٣) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ص ١٢٨ ـ ص ١٣٢ ٠

(٢٤) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ص ١٣٣ ـ ص ١٥٠ ٠

(٢٥) الافكار ١٩٢١/٥/١٨ الاعتداء على الحكمدار ٠

(*) يقصد باعضاء الهيئات النيابية اعضـــاء الجمعية التشريعية ، مجالس المديريات المباحث ٠

(٢٦) الاهرام ١٩٢١/٥/١٨ ٠

(٢٧) الامة ١٩٢١/٥/١٨ ٠

(٢٨) الوطن ، ٢٠ ، ١٩٢١/٥/٢١ ٠ المحروسة ١٩٢١/٥/٢٠ ،
هذا وقد ابدى اللنبى تخوفه على الاجانب
مما حدث فى القاهرة وغيرها انظر :

F.O. 407/189 No. 333 Allenby to Burzon 1915/1921.

F.O. 407/189 No. 3341 Allenby to Curzon 19/5/1921.

(٢٩) الوطن ١٩٢١/٥/٢١ المحروسة ١٩٢١/٥/٢٢ ، مصر ١٩٢١/٥/٢٢، النظام ١٩٢١/٥/٢٢ ٠

(٣٠ ـ ٣١) والطن ١٩٢١/٥/٢٠ ٠

(٣٢) الوطن ١٩٢١/٥/٢٠ ٠

(٣٣) الافكار ١٩٢١/٥/٢١ ٠

(٣٤) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٢ ، المحروســـة ١٩٢١/٥/٢٢ ، الافكـــار ١٩٢١/٥/٢٣ ٠

(٣٥) الافكار ١٩ ـ ١٩٢١/٥/٢٢ ٠

(٣٦) الافكار ١٩٢١/٥/٢٢ ٠

(٣٧) الافكـــار ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ١٩٢١/٥/٣٠ ، المحروســة ١٩٢١/٥/٢٥ ، الوطن ١٩٢١/٥/٢٨ هذا وقد قدم طلاب المدرسة التماسا الى الوزارة بالعدول عن قرار الاغلاق والصفح عن زملائهم من الذين ألقــى القبض عليهم فوعدت الوزارة ببحث الامر · انظر : الوطن ١٩٢١/٥/٣٠ ·

(٣٨) شفيق ، حوليات ، التمهيد ، ج٢ ، ص ١٦٨ ·

(٣٩) وادى النيل ٨ ، ١٩٢١/٥/٢٢ ، مصــر ٢٢ ، ١٩٢١/٥/٢٣ ، البصير ٢٠ ، ٢٣ ، ١٩٢١/٥/٢٤ الامة ١٩٢١/٥/٢٣ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ المحروسة ٢٢ ـ ١٩٢١/٥/٢٦ ·

(٤٠) ولمزيد من التفصيل عن هذه المشكلات : وادى النيل ٤/١٩ ، ١٩٢١/٥/٥ ، الافكار ١٧ ، ١٩٢١/٥/١٨ الاخبار ٢ ، ١٩٢١/٥/٥ ·

(٤١) خطبة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى فى شبين الكوم يوم ٢٥ اغسطس ١٩٢١ ، ص ١٧ وعن هذه المظاهرات ، انظر : وادى النيل ، ٩ ، ٤/٢٢ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٩٢١/٥/١٧ ، الامة ٨ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ١٩٢١/٥ ، الاهالى ١٠ ، ١٩٢١/٥/١٦ ، البصير ١٩٢١/٥/١٦ ، النظام ١٩٢١/٥/١٧ ·

(٤٢) الاهالى ١٩٢١/٥/٨ ، الامة ١٩٢١/٥/١٠ ·

(٤٣) ولمزيد من التفصيل انظر :
حلمى مراد ، مصطفى كمال اتاتورك ص ١٤٦ وما بعدها ·
J. Hampden Jackson, the post-war World; A short political history, PP. 204 — 207.

(٤٤) الوطن ١٦ ، ١٨ ، ١٩٢١/٥/٢٥ ، الامة ١٩٢١/٥/١٧ ، الاخبار ١٩٢١/٥/١٦ قصيدة بعنوان « عاطفة الشرقى للشرقى » بقلم محمود محمد صادق بمدرسة الحقوق السلطانية ·

(٤٥) الاهرام ١٩٢١/٥/١٩ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٠ ·
(٤٦) الاهرام ١٩٢١/٥/٢١ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٢ ·
(٤٧) الاهرام ١٩٢١/٥/٢١ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ ·
(٤٨) الاهرام ١٩٢١/٥/٢٣ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ ·

(٤٩) الاهرام ١٩٢١/٥/٢٠ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٠ هذا وقد شكل الوفد من عدلى يكن رئيسا ، وعضوية حسين رشدى ، واسماعيل صدقى ، ومحمد شفيق وهولاء من اعضاء الوزارة ، واحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف ويوسف سليمان من الوزراء السابقين ، الى جانب بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين · المحروسة ١٩٢١/٥/٢٠ ، الرافعى ، فى اعقاب ، ج١ ، ص ١٥ ـ ص ١٦ ·

(٥٠) وادى النيل ١٩٢١/٥/١٥ ·

(٥١) الاهالى ١٩٢١/٥/٢٠ شكوى من سكان شارع الجمرك القديم يقولون فيها ان عصابة من الاشرار تقطع على الناس طريقهم وتعتدى عليهم وعلى المحال التجارية وطلب السكان من حكمدار الاسكندرية زيادة قوة البوليس والضرب على ايدى تلك العصابة · وعن حالة المدينة والمظاهرات التى كانت تجوبها انظر :

F.O. 407/189Wo. 356 Allenby to Curzon 30ú4/1921.

(٥٢) البصير ١٩٢١/٥/٢٠ ، الامة ١٩٢١/٥/٢٠ · اشار احد المصادر ان الشرطة القت القبض على تسعة من المتظاهرين · الافكار ١٩٢١/٥/٢١ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٠ مقال « الاسكندريون يؤيدون سعدا » بدون توقيع ·

(٥٣) الامة ١٩٢١/٥/٢٢ ، البصير ١٩٢١/٥/٢٠ ·

(٥٤) الامة ١٩٢١/٥/٢٢ · ونشر احد المصادر انه حدث اعتداء من بعض السوقة الذين انضموا الى المظاهرات ـ على جريدة وادى النيل بعد ان اشيع ان مديرها اتفق مع احمد يحى باشا على بث الدعوة ضد الوفد · انظر : مصر ١٩٢١/٥/٢٠ ·

(٥٥) البصير ١٩٢١/٥/٢٠ ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢١ ·

(٥٦) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٢ ، النظام ١٩٢١/٥/٢٢ · البصير ١٩٢١/٥/٢١ ، وادى النيل ، ١٩٢١/٥/٢٢ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٢ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٢ ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢١ ، الوطن ٢١ ، ١٩٢١/٥/٢٧ · اشار احد المصادر ان الشخص الثانى عشر الذى قتل ليس سوريا ولكنه من جزيرة كريت الامة ١٩٢١/٥/٢٢ · كذلك أورد أحد المصادر أن عدد الجرحى

تجاوز السبعين داخل المستشفيات وان هناك نحو أربعين يعالجون فى المنازل من اصابات بسيطة · المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ ، الاهالى ١٩٢١/٦/٧ حوادث محلية · اوردت الوثائق البريطانية ان عدد القتلى فى هذا اليوم بلغ ثلاثين قتيلا :
F.O. 407/189 Wo. 330 Allenby to Curzan 22/5/1921.

(٥٧) عن مسألة محل « موريس » انظر : المحروسة ١٩٢١/٦/٢ « حول حوادث الاسكندرية وكلمة لابد منها لشاهد عيان · الوطن ٢١ ، ١٩٢١/٥/٢٧

(٥٨) الاهرام ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٢ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ ·

(٥٩) المحروسة ١٩٢١/٥/٢٢ ·

(٦٠) وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٢ ، المحروسة ١٩٢١/٦/١ مقال « حوادث الاسكندرية » ·

(٦١) المحروسة ١٩٢١/٦/١ مقال « حوادث الاسكندرية » وبدون توقيع · ممجوعة المقالات هذه نشرت فى اعداد ١ ــ ١٩٢١/٦/٤ تحت هذا المعنوان واشار صاحبها انه شاهد عيان · الباحث ·

(٦٢) الاهرام ، النظام ، ١٩٢١/٥/٢٣ ·

(٦٣) الاخبار ، الامة ١٩٢١/٥/٢٣ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٤ ، المحروسة ١٩٢١/٦/٢ مقال « حول حوادث الاسكندرية ــ كلمة لابد منها لشاهد عيان » بدون توقيع ·

(٦٤) الامة ١٩٢١/٥/٢٦ مقال على من تقع المسئولية فى حوادث الاسكندرية » بدون توقيع هذا وقد اجتمع بعض وجهاء المدينة بدعوة من الامير عزيز حسن والشيخ محمد بخيت وارسلوا رسالة الى السلطان ادانوا فيها الحكومة وطلبوا تدخل السلطان · وان كان بعض الحضور رفض ماجاء بالرسالة · الاخبار ١٩٢١/٥/٢٤ ·

(٦٥) المحروسة ١٩٢١/٦/٢ ·

(٦٦) الاهرام ، الاخبار ١٩٢١/٥/٢٤ الوطن ١٩٢١/٥/٢٣ ، الافكار ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٥ البصير ١٩٢١/٥/٢٣ المحروسة ١٩٢١/٦/٣ « حول حوادث الاسكندرية كلمة لابد منها لشاهد عيان » بدون توقيع ·

(٦٧) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٤ .

(٦٨) الوطن ١٩٢١/٥/٢٣ . اشار اللنبى فى رسالته الى كيرزون ان عدد القتلى والجرحى كما ورد من المستشفى ثلاثون مصريا ، أربعة عشر اوروبيا ، وعدد الجرحى مائة وثلاثون مصريا ، وتسع وستون اوروبيا انظر :

F.O. 407/189 No. 358 Allenby to Curzon 24 May 1921.

(٦٩) البصير ١٩٢١/٥/٢٣ المحروسة ١٩٢١/٥/٢٥ .

(٧٠) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٤ ، الافكار ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٧١) الاهرام ١٩٢١/٥/٢٤ المحروسة ١٩٢١/٥/٢٥ .

(٧٢) الافكار ١٩٢١/٥/٢٦ ، الرافعى ، فى اعقاب ج١ ، ص ١٨ .

(٧٣) المحروسة ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٧٤) Journal du Caire, 25/5/1921.

(٧٥) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٩ .

(٧٦) المحروسة ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢٨ .

(٧٧) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٤ ، مصر ١٩٢١/٥/٢٥ هذا وقد اصدرت سكرتارية الوفد بيانا موقع باسم مصطفى النحاس اوضح فيه ان الموقعين على النداء ليسوا اعضاء بالوفود وانهم قد انفصلوا عن الوفد بعضهم باستعفائه والبعض الآخر بقرار من الوفد اعلن فى ٢٩ ابريل ١٩٢١ . المحروسة ١٩٢١/٥/٢٦ . هذا وقد نشر حمد الباسل احتجاجا هاجم فيه الحكومة وناشد المصريين العودة الى الهدوء والسكينة . مصر ١٩٢١/٥/٢٥ الاهالى ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٧٨) La Bourse, 30/5/1921.

(٧٩) المحروسة ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢٧ .

(٨٠) الاهرام ، البصير ١٩٢١/٥/٢٦ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٧ .

(٨١) الاهرام ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٨٢) الاهرام ، المحروسة ، ١٩٢١/٥/٢٨ ٠

(٨٣) مصر ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢٨ ، الاخبار ١٩٢١/٥/٢٩ ٠ تأسس هذا الحزب فى يناير ١٩٢٠ على يد عدد من المثقفين الليبراليين امثال مصطفى عبد الرازق ومحمود عزمى وعزيز ميرهم ومنصور فهمى ومحمد حسين هيكل ٠ وقد ايد الحزب الوفد ولكن الخلاف بين عدلى وسعد على رئاسة وفد المفاوضات كان سببا فى انقسام الحزب وتفككه الى جانب تناقضاته الداخلية : انظر : دكتور على الدين هلال ٠ السياسة والحكم فى مصر ص ٨٤ ، ص ٨٥ ، فتحى الرملى ، ضوء على التجارب الحزبية فى مصر ، ص ٧٢ ــ ص ٧٦ ٠

(٨٤) البصير ١٩٢١/٥/٢٦ ، الاهالى ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٨٥) الافكار ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٦ ٠

(٨٦) وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٨٧) الافكار ١٩٢١/٥/٢٥ ، المحروسة ، ١٩٢١/٥/٢٩ ٠

(٨٨) الوطن ١٩٢١/٥/٢٤ الافكار ١٩٢١/٥/٢٦ ، المحروسة ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٨ الوطن ١٩٢١/٥/٣٠ وعن المظاهرات التى حدثت فى الاقاليم انظر : الوطن ٢٣ ، ١٩٢١/٥/٢٥ ، مصر ١٩٢١/٥/٢٥ ، الاهرام ١٩٢١/٥/٢٦ المحروسة ٢٥ ، ١٩٢١/٥/٢٦
F.O. 407/189 No. 310, Allenby to Curzon 27 May 1921.

(٨٩) المحروسة ٢٤ ، ٢٦ ، ١٩٢١/٥/٢٧ ، وادى النيل ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢١/٥/٣١ البصير ١٩٢١/٥/٢٦ ، الاهالى ١٩٢١/٥/٢٦ ، النظام ١٩٢١/٦/٢ الاهرام ١٩٢١/٥/٢٦ ٠

هذا وقد نشرت الصحف ان محمد حداية باشا محافظ الاسكندرية سيحال الى المعاش وان المرشح لهذا المنصب هو محمد علام باشا مدير الشرقية أو محمد محب باشا احد الوزراء السابقين انظر : البصير ١٩٢١/٥/٢٤ ، الافكار ٢٥ ، ١٩٢١/٥/٣٠ الوطن ١٩٢١/٥/٢٧ ، المحروسة ١٩٢١/٥/٢٨

(٩٠) انظر على سبيل المثال Egyptian mail, 26,27,28/5/1921. Egyptian Gazette, 25 — 30/5/1921 J. du Caire 24 — 30/5/1921. 2/6/1921, La Boursel, 27 — 31/5/1021, La reforme, 1 — 5/6/1921. Egyptian Gazette, 31/5/1921.

(٩١) وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٨ ، الاهالى ٢٨ ، ١٩٢١/٥/٣٠ الاخبار ، الافكار ١٩٢١/٥/٢٩ ، الاكسبريس ١٩٢١/٦/٣ ٠ البصير ١٩٢١/٥/٢٧ الوطن ١٩٢١/٦/٣ ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٦ ٠

(٩٢) البصير ٢٥ ، ١٩٢١/٥/٢٦ ، الأهالى ، وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٨ ٠

(٩٣) الاخبار ، الوطن ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٩٤) الامة ، الاهالى ١٩٢١/٥/٢٦ ٠

الفصـل الثالث

التداعيـــات

اذا كان التاريخ فى مجمله وفلسفته يعتمد على الحوادث التى تقع والتى يصنعها البشر فى فترة زمنية معينة ولاسباب عدة ، فان العبرة ليست فى الحوادث ولكن فى التداعيات ومـــا خلفته تلـك الحوادث من نتائج وماخلفته من آثار بالسلب أو بالايجاب أو هما معا ، خاصة اذا وضعنا فى الحسبان ان الحوادث لاتقاس بفتراتها الزمنية فرب حادث طال امده ولكن أثاره التى خلفها لم تكن على نفس المستوى الزمنى ، والعكس فرب حادث مساحته الزمنية فى التاريخ لاتعدو اياما تعد على اصابع اليد ولكن اثاره وماخلفه من تداعيات اثرت أيما تأثير على حياة البـلاد التى وقع فيها الحادث .
والذى تحت ايدينا وبالصورة التى عرضنا لها عن حوادث مايو هو منهذا النوع الاخير فما تركته هذه الحوادث من تأثيرات فاق بكثير المساحة الزمنية التى شغلتها من حيز التاريخ المصرى المعاصر ، ترى هل مانوهنا عنه سنجد هنا مايؤكده .. !!

الاجانب ورد فعل الحوادث :

اوردنا فى الفصل السابق جزءا من رد فعل الاجانب وتحراكات قناصلهم حفاظا على ارواحهم وممتلكاتهم ، ولكن لم يتوقف رد فعل الأجانب فور انتهاء الحوادث فقد استمرت ردود الفعل خطيرة ومثيرة ومشكلة فصلا من فصول المسألة المصرية وابانت هذه الردود عما يشكله التواجد الاجنبى من خطورة بالغة على مسار القضية المصرية ومستقبلها ٠

فاذا مابدأنا بالبريطانيين وجدنا ان ردود افعالهم أخذت اشكالا عده أوردنا البعض منها فى الفصل السابق وسنلقى الضوء على بقيتها فى هذا الفصل فردا على بلاغ اللورد اللنبى أرســـل مجلس ادارة الاتحاد البريطانى ــ وهو الاتحاد الذى تعرضنا لتكوينه فى الفصل الأول من الدراسة ارسل الى المندوب السامى كتابا بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٢١ موقعا باسم رئيسه « كنجفورد » جاء به :

« ان الحالة المصرية الآن كانت موضوع المباحثة فى آخـــر جلسة عقدها مجلس ادارة الاتحاد البريطانى الذى اعتبرهـــا فى منتهى الخطورة ٠

لقد كان من الانصاف محـــاولة تســـليم الأمن للمصـــريين ليصونوا النظام فى بلادهم ، ولكن هذه التجربة قد أحبطت ٠٠ والآن قد ثبتت ثبوتا قاطعا أن البوليس والجيش المصرى عاجزان عن قمع كل فتنة جدية فان التبعة تقع على انكلترا الدولة الحامية للاوروبيين فى مصر اذا تطلبت الحالة ذلك ٠ وهذا قياما بواجبنا نحو جميع سكان القطر المصرى كله حتى المصريين ذاتهم ٠

قد ثبت كل الثبوت ان من الخطأ الفرض بأن التسع والثلاثين

سنة التى مرت منذ سنة ١٨٨٢ علمت المصريين ان يضبطوا جماح اهوائهم التعصبية وكره الاجانب الذى برهنوا عليه يومئذ ٠

أعضاء هذا المجلس يؤكدون بكل قواهم ، بأن أقل وهن من جانب انكلترا فى القيام بالمهمة التى تحملت أعباءها عند احتلال هذه البلاد لاتكون نتيجته سوى ارتكاب فظائع شديدة ٠ فواجب الحكومة البريطانية ان تتقى وقوع الحوادث لا ان تعيد الأمن الى نصابه اذا ماوقعت فقط ٠ ولايجوز اهمال التبعة الملقاة على عاتق انكلترا مرة ثانية ولايجوز الاكتفاء فقط بصيانة المصالح البريطانية وحدها فهذه الخطة لايجوز اتباعها فى مصر حيث تعتبر الدول الاوروبية جميعا الحكومة البريطانية الدولة الحامية لرعاياهم المقيمين فى مصر ٠ ومما لاشك فيه ان الاوروبيين الذين كانوا يظنون انفسهم فى أمن وسلام تحت الحماية البريطانية قد وثقوا الآن ، ان ثقتهم كانت فى غير موضعها وان يقينهم بحماية بريطانيا لاشخاصهم واموالهم وأملاكهم قد تزعزع ٠ وبصريح العبارة نقول ان الاوروبيين يثقون بأنه اذا ظلت انكلترا بعيدة عن التدخل فى شئون مصر الداخلية فان حياتهم ستكون مرة أخرى عرضة للخطر مع ان وجودها فى مصر يحتم عليها صيناتهم ، والدم الذى سفك سيظل مثل نكتة تطلب الأمة البريطانية الحساب عنها من اولئك الذين تقع عليهم المسئولية لانهم اختاروا بمحض ارادتهم هذه الخطة السياسية التى اتبعوها دون ان يبرر اتباعها اى عامل أدبى »(١) ٠

وقد تصدى البعض لما ورد فى هذا الكتاب مفندا ما جاء به موضحا ان امر البوليس والجيش فى يد الانجليز لا المصريين(٢) ٠

وفى اثناء المفاوضات التى كانت تدور بين المصريين والانجليز فى لندن نشرت الجالية البريطانية فى مصر احتجاجا ارسلته الى

لندن ، على ما نشر من ان بعض القوات العسكرية البريطانية ستنقل الى منطقة القناة ، وكيف ان ذلك من وجهة نظرهم يمثل خطرا على ارواح الاجانب مستلهمين فى احتجاجهم ماحدث فى مايو بالاسكندرية وهو ماجعل البعض يتصدى لهم موضحا كيف ان هذا الاحتجاج سيعقد المفاوضات التى تدور فى لندن وانه لاخطر مطلقا على الاجانب وعلى مصالحهم(٣) ٠

واذا كان ماسبق عبر باختصار عما كان يعتمل فى نفوس الكثير من البريطانيين فى مصر تجاه مصر من منطلق مصالحهم الحيوية ، صحيح انهم لايعبرون رسميا عن وجهة نظر الحكومة البريطانية ، ولكن الاشد والأنكى ان المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية فى حديث له فى جمعية زراع القطن البريطانية بمانشستر ، بعد ان تحدث عن اهمية زراعة القطن فى مصر انتقل الى تناول الحوادث قائلا ٠

« ٠٠ ان الاعمال هناك معرقلة بسبب عدم ثبات الحالة السياسية التى ارجو ان تنتهى قريبا ولا مندوحة من تغيير علاقاتنا بمصر وعلينا ان نبذل كل مافى وسعنا لنكفل للشعب المصرى مركزا سياسيا شريفا غير ان اعمالنا لم تنته ولا أرى ان الوقت قد حان بعد لسحب الجيوش البريطانية فقد يتخلص رعاع القاهرة والاسكندرية من الجالية الاوروبية الاجنبية فى الحال ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الادارة البريطانية اربعين عاما فى تشييده »(٤)

وقد احدث هذا التصريح ردود فعل كبيرة فى مصر فقد أدانته كل القوى بداية من الحكومة وحزب الوفد ومرورا ببقية القوى السياسية وغير السياسية وكذا ابناء الشعب وامراء الأسرة المالكة من امثال الأمير عزيز حسن وعمر طوسون(٥) ٠

ولم يقف رد فعل المصريين عند حد دائرة الادانة والاستنكار ، ففى بيت الشيخ البكرى بالخرنفش وبدعوة من الأمير عزيز حسن ، حضر لفيف من ابناء الأمة المصرية على رأسهم سعد زغلول وكذا بعض ممثلى الجاليات الاجنبية ووقع المجتمعون على بيان تحدثوا فيه عن حوادث ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٢١ وكيف أنها حوادث ممكن حدوثها فى اى مكان وانه لا خوف على الاجانب من جراء ماحدث(٦) ٠

واحقاقا للحق فقد كان خطاب سعد زغلول فى هذا الاجتماع معبرا تعبيرا صادقا ومجسدا لما كان يعتمل فى نفوس المصريين فقد جاء فى هذا الخطاب :

« حوادث الاسكندرية لم تحدث بتدبير منا ولا برغبتنا ولا بفعلنا ولم تكن تملك ان تلاحظ حدوثها قبل حدوثها ، حدثت فجأة وبالرغم منا ولايد لنا فيها ولكن اذا ساغ لوزير الخارجية ان ينسب هذه الحوادث الينا فليس من المبالغة أو الخطأ ان هذه الحوادث ليست منا ٠ نعم اقول ذلك لأنى اعتقد انها وقعت لتصيب مقتلا من مقاتلنا ولانه ليس لنا فائدة والدليل على ذلك انا لم ينلنا منها الا قول تشرشل بأنه يريد تأييد الاحتلال ٠ حقيقة انى واياكم نأسف جدا على حدوث هذه المصائب ، ولم نكن المعتدين فيها بل سار المتظاهرون فى مظاهرة بريئة ظاهرة ولم تكن ضد الاجانب ٠ وقد كانت تحدث المظاهرات فى البلاد المختلفة فيرحب بها الاجانب ويشتركون فيها ، وكان المتظاهرون يحيون الاجانب وهؤلاء يحيونهم ولم يشعر أحد من سكان مصر الاجانب ان بها شيئا من العداء لهم وهذا يوم قدوم الوفد من اوروبا ، حشد فى مصر الناس جميعا ، ولم يقع ادنى حادث اعتداء بل ان الاشقياء انفسهم امتنعوا عن اعمالهم ٠

انتهت هذه المظاهرات واعجب بها الاجانب والوطنيون ، وتوالت عدة ايام ولم يحدث حادث يكدر خاطر أجنبى وكنا نفخر بذلك وأنا اولكم وقد جرى ذلك على لسانى مع اصحاب الصحف الاوروبية ٠

ولكن قوما لم يرق فى عينهم هذا الصفاء وهذه الحكمة وهذا النظام فأرادوا أن يشوهوه فاتخذوا هذه الحركة دليلا على العمل لاستتباب النظام الاجنبى وماكان النظام معكـــرا بل هـــم الذين عكروه ٠

لسنا انعاما يقتل ابناؤنا وندفع دية قتلهم ٠ لقد قتـــل منـــا الكثيرون واصيب منا بالجروح اكثر كان عدد من ماتوا منا وجرحوا اضعافا مضاعفة بالنسبة لغيرنا ٠ كانت اصاباتنا كلهـــا ناريـــة واصابة غيرنا جروحا ثم يقال بعد ذلك ادفعوا دية من ماتوا منكـــم ومن مات منا ٠ هى حرية بلادكم الى الأبد ٠

ظلم لانرضاه ولا نرضى اننا نقتل ونجرح ويؤخذ قتلنا وجرحنا سببا لتأييد الاحتلال ٠ بل نقول والحق معنا بسبب حوادث الاسكندرية يجب الجلاء ٠ نحن لسنا فى جب ٠ نحن على ظهر البسيطة ، فاما ان ننال حقنا واما ان نموت ٠ يظلم اهلنا وبنونا ثم يقال يجب ان تخضعوا للقوى ٠ هذا لانرضاه وعقلاء الاجانب لايرضونه ايضا ٠

لايرضى عقلاء الاجانب هذا السبب لانه اذا حدث كان وجودهم بيننا علة شقائنا وعلة وجود الاحتلال فينا فلا يمكن ان يصفوا لنا عيشا معهم وهم يعرفون ذلك ويريدون ان يظهروا اننا لسنا المعتدين ٠

هم يعلمون اننا نحتاج الى مدنيتهم وعلومهم وتجارتهـــم واعمالهم ومساعداتهم فلا غنى لنا عنهم وهم كذلك بالنسبة لنا فاذا كانت المعيشة مبنية على القهر فلا امل فى الحياة معهم ٠

فأرجو ان يعمل عقلاء الاجانب على بقاء الود معنا على اساس تبادل المنفعة لا القوة والقهر • وخلاصة ما اقـــول ان حـــوادث الاسكندرية لاتبرر بقاء الاحتلال هنا وانه يجب على كل فرد ان يحتج على هذا التصريح حتى يصدر من الحكومة المختصة التصـريح بأنها لا توافق على ماجاء فى كلامه • فهل انتم موافقون ؟

فصاح الحاضرون بقولهم « موافقون »(٧)

وعلى ذلك لم يكن البعض مبالغا عندما اشار ان هذا التصريح الذى فاه به تشرشل يعد من النتائج السياسية للحوادث(٨) •

وفى البرلمان البريطانى شغلت هذه الحـوادث جـــزءا من مناقشات مجلس العموم ، حيث رد المستر هرمسورث على أسئلة بعض الاعضاء عن حرق المصريين لبعض جثث الاجانب وكذا حرق أحد الايطاليين حيا ، وقد اشار فى رده انه ثبت من التقرير الطبى ان الايطالى اشعل المصريون النار فيه وهو حى ، وان الغوغاء حاولوا حرق جثة احد اليونانيين ، وانه من غير المستحسن بســـبب هذه الحوادث رفع الاحكام العرفية الآن !!(٩) •

وقد تصدت الصحف المصرية للرد على مادار فى البرلمـــان البريطانى مشككة فى الاجراءات التى قالوا انها اتخذت للتحقق من حوادث الحرق هذه وانه كيف يمكن للمفاوض المصرى ان يتفاهم مع قوم يلفقون التهم ويلقونها جزافا(١٠) !!

وهكذا كشر البريطانيون عن انيابهم واتخذوا من هذه الحوادث تكأة يعتمدون عليها فى اجهاض محاولات المصريين تغيير مســار قضيتهم •

اذا تركنا الى حين رد فعل البريطانيين وانتقلنا الى اليونانيين ، فقد وضح من احصائيات القتلى والجرحى ـ كما اشرنا فى الفصل

السابق ـ ان اكبر نسبة من الاجانب كانت من اليونانيين ، وهى مسألة طبيعية لأن الجالية اليونانية على حد قول البعض كانت من اكثر الجاليات الاجنبية فى مصر عددا واشدها علاقة بالمصريين واوسعها مصالح فى البلاد واكثرها انتشارا فى المدن والارياف حتى فى المغرب الدساكر(١١) ٠

وبما ان مدينة الاسكندرية هى واحدة من المدن التى كانت تضم اكبر نسبة من هذه الجالية ، كان من الطبيعى ان تكون النسبة هكذا وقد ظهر رد الفعل من قبل على هذه الجالية على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، فعلى المستوى الرسمى ورد فى الصحف انه صدر الأمر الى قنصلى اليونان فى القاهرة والاسكندرية بانيحتجا احتجاجا شديدا على الحكومة المصرية بسبب الاضطرابات الأخيرة وان يطلبا اتخاذ اجراءات تضمن فى المستقبل حماية ارواح الاجانب واملاكهم كما انهما كلفا فوق ذلك ان يصرحا بأن حكومة اليونان تحفظ لنفسها الحق فى طلب التعويض عن الضحايا من اليونانيين(١٢) وقد قام قنصل الاسكندرية بكل ماتتطلبه واجبات وظيفته من متابعة لأحوال الرعايا وغير ذلك(١٣) ايضا تركت هذه الحوادث تأثيرها على جلسات البرلمان اليونانى عندما طلب أحد الاعضاء من وزير الخارجية ان يطلع المجلس على تفاصيل حوادث الاسكندرية ، وقال ان فى القطر المصرى نحو ثلثمائة الف يونانى وقد جعلوا الآن هدفا لعداوة المصريين الذين اثار تعصبهم عليهم دعاة الكماليين ومأجوريهم وان الخطر الذى يهدد اليونانيين عظيم جدا لأن لهم صلة شديدة بحياة البلاد التجارية وعلاقة بجميع طبقات اهلها ٠ وقد عاش اليونانيون حتى الآن على اتم وفاق ووئام مع الاهالى فليس هناك سبب لهياج الخواطر والانتقاض عليهم هذا الانتقاض الا اذا كان موعزا به من الترك الوطنيين ٠

وقد رد وزير الخارجية قائلا : « انه يسوءنى ان أخبركم أنى لم اتلق التفاصيل التامة عن هذه الحوادث بعد ولكننى اظن ان الحركة كانت موجهة الى الاوروبيين كلهم على الســواء لا الى اليونانيين وحدهم فقط مع انه جاء فى الاخبار الاولى ان عدد القتلى والجرحى من اليونانيين فى هذه الاضطرابات كان اكبر من سواه بين الاوروبيين ، وانى انكر كل الانكار الاخبار التى اذاعها المصريون وهى ان اليونانيين كانوا المحرضين على هذه الحوادث والبادئين بالاعتداء على الوطنيين فانها اخبار لاصحة لها على الاطلاق ·

وقد علمت ان التدابير التى اتخذتها السلطات العليا اعـادت السكينة الى مجاريها السابقة ووطدت اركان الأمن · اما نحن فقد طلبنا من مندوبى الحكومة اليونانية ان يفتحوا عيونهم ويلازموا السهر على مصالح رعايانا وارواحهم واموالهم ، وقد نقلت العائلات اليونانية القاطنة فى الاحياء الوطنية الى المدارس لابعادهـــا عن مواطن الخطر الذى يهددها مباشرة(١٤) ·

وواضح مما دار فى مجلس النواب اليونانى ان العضو الذى ان العضو الذى تحدث الى وزير الخارجية ركز على جانب واحـد فى ايراد اسباب الحوادث وهو العناصر المتعصبة للاتراك ودعـاة الكماليين دون التركيز على اسباب اخرى وهكذا القـت حـرب الاناضول بظلالها على الحوادث رغم ان العضو المذكور لم ينكر ان اليونانيين يعيشون فى أمن وسلام فى طول البلاد وعرضها · امـا وزير الخارجية فجاء رده هادئا رغم انه رفض ما قاله المصريون من ان اليونانيين هم الذين بدأوا العراك ·

ايضا قام قنصل اليونان فى بورسعيد ، فى اعقـاب حوادث الاسكندرية ، عندما اشيع ان مظاهرة ستحدث قام باعطاء الاوامر

اكل محال اليونانيين بالحى الافرنجى بالمدينة باغلاقها وهو ماأوجد حالة من القلق خوفا من حدوث صدامات ، وهى خطوة استهجنها الوطنيون بالمدينة مؤكدين على روح المودة التى تربطهم بكل رعايا الدول الأجنبية(١٥) ٠

وعلى المستوى غير الرسمى سجلت لنا المصـــادر ان مجلس نقابة المحاميين لدى المحاكم المختلطة والذى يرأسه يونانى يدعـى « روسوس » اصدر بيانا بعد اجتماع عقده هذا المجلس جاء به :

« ان مجلس نقابة المحاميين لدى المحاكم المختلطـــة ازاء الحوادث المؤلمة التى اوقفت حركة الاحكام رغم التحذيرات المتكررة ثم ازاء موقف القوات المصرية الداعى الى القلق ، يلاحظ ان تدخل القوات البريطانية وحده نجح فى فض الحركة الموجهة ضد الأجانب ويطلب بكل الحاح تأييد التدابير التى اتخذتها السلطة البريطانية وتوكيدها ان هذه السلطة هى التى تستطيع وحدها سلامة الجاليات الأجنبية »(١٦) ٠

وعلى الفور كان رد نقابة المحاميين بالاسكندرية على هذا البيان وادانته وكيف ان الموقعين عليه لم يتوخوا العدل الذى يسعون اليه ، وبنفس رد الفعل انبرت الاقلام مفندة ما جاء بهذا البيان وادانته ، وكيف ان الاجانب يعيشون بين ظهرانينا فى امان وسلام اكثر من البلاد التى اتوا منها »(١٧) ٠

غير انه لم تمض اشهر قليلة وبعد قطع المفاوضات بين عدلى وكيرزون ادلى هذا النقيب بحديث الى صحيفة الاخبار جاء بــه : « ان حالة مصر السياسية الآن لايمكن ان ترضى اى يونانى هنا ٠ وانى متأكد بأنى اعرب فى هذه النقطة عن رأى جميع اليونانيين فى مصر ٠

لما ان وقعت حوادث شهر مايو الماضى طلب الى كثير من اصدقائى المصريين ان انظم عقد اجتماع للتوفيق بين مواطنى اليونانيين واعيان المصريين فأكدت الى محمد سعيد باشا انه لا فائدة من هذا الاجتماع فيما يتعلق بنا لاننا نحن اليونانيين قد نسينا مايمكن ان يكون قد وقع علينا من الاهانات واننا نذكر دائما عظيم الضيافة التى لقيناها فى هذا البلد منذ قرون فلا يمكن ان نحفظ فى صدرنا اى ضغينة بسبب ذلك اليوم المشئوم » ٠

واشار فى معرض حديثه الى ان المصريين جديرون غاية الجدارة بحكم بلدهم ، وان مصر مع تخويل الاجانب بعض الضمانات فانها قادرة على ان تعيش حرة بصفتها دولة متمتعة بالسيادة وهى جديرة بذلك وان الامتيازات بشكلها القديم غير قابلة للوجود فى حكومة عصرية وأرى انه فى توسيع نظام العدالة المختلطة فى مصر مايسهل معه العثور على الصيغة التى تجعل الاجانب يطمئنون تمام الاطمئنان ، وان اليونانيين لايعارضون فى مطالب مصر القومية(١٨)

اما على مستوى افراد الجالية ، فباستثناء البعض الذين حطموا بعض ممتلكاتهم املا فى التعويضات أو الذين كانوا يتعمدون الاحتكاك بالمصريين حاملين اسلحتهم أو الذين حاولوا تلفيق بعض الاتهامات للمصريين ثبت انها غير صحيحة(١٩) باستثناء كل هؤلاء رصدت لنا مصادر هذه الفترة برقيات ابناء الجالية اليونانية فى كافة ارجاء مصر والتى ابدوا فيها اسفهم على حوادث الاسكندرية وانهم يتمنون الاستقلال لمصر ، وانهم يعاملون احسن معاملة ، وانه لاخوف على حياتهم أو ممتلكاتهم من المصريين(٢٠) ٠

وقبل ان نترك الحديث عن موقف الجالية اليونانية ٠ هناك عدة امور يجب الوقوف عندها :

أولا : يلاحظ ان رد فعل الجالية كان طبيعيا لم يغلب عليه التشنج رغم ارتفاع نسبة القتلى والجرحى من اليونانيين عن غيرهم من الاوروبيين ٠ وهذا الموقف غير المتشنج يتناسب مع انتشار اليونانيين فى كل انحاء مصر وتفرع الانشطة التى يمارسونها ٠

ثانيا : ان رد فعل اليونانيين داخل القطر المصرى كان هادئا وقد تجلى ذلك فى البرقيات التى سجلتها الصحف عن حسن معاملة المصريين لهم وعطفهم ـ أى اليونانيين على قضية مصر ، وسواء كان هذا الموقف من قبل الخوف على انشطتهم ومصالحهم أو اقرار لواقع حياتهم فى مصر،فانه كان لايمكن لهم الا اتخاذ مثل هذا الموقف

ثالثا : ان الموقف الرسمى للحكومة والذى عرضنا لجانب منه فى البرلمان اليونانى اتسم بالموضوعية والواقعية فلم يكن امام حكومة اليونان سوى القناعة بأن التشدد مع المصريين فى موقف مثل هذا سيؤثر على وضعية اليونانيين داخل مصر ، وسيؤثر ايضا على موقف اليونان فى الحرب التى كان تدور رحاها مع الاتراك ، خاصة انه كان يوجد تيار كبير موال للاتراك فى مصر فضلا عن ان اليونانيين فى مصر كانوا يرسلون بالامدادات من مصر الى اليونان لدعم موقف بلدهم فى مواجهة الاتراك ٠

اذا انتقلنا بعد ذلك الى موقف الجالية الفرنسية ، وهى الجالية التى شاطرت الجالية البريطانية فى انها لم تكن من ناحية العدد ولا نوعية الانشطة على نفس مستوى الجالية اليونانية ، لوجدنا ان موقفها على حد قول البعض انها كانت اكثر الجاليات اعتدالا فى موقفها واشد تمسكا بأهداب الحق(٢١) فعلى المستوى الرسمى

قام القنصل الفرنسى بالاسكندرية بمتابعة حالات من اصيب او اتلفت ممتلكاته الى جانب ان القنصلية اصدرت بلاغا جاء به :

١ ــ من الممنوع قطعيا اطلاق النار من النوافذ ، وقد صدر الأمر للجيوش الانكليزية بالاجابة على كل طلق يطلق ، ويفتش المنزل الذى يكون قد اطلقت منه وسيحاكم المذنبون امام محكمة عسكرية ٠

٢ ــ من الممنوع المرور بالشوارع بعد منتصف الساعة العاشرة مساء (٣٠ر١٠) فقنصلية فرنسا تطلب الى الرعايا التابعين لها ان يتبعوا التعليمات المتقدمة(٢٢) ٠ وفى ٢٥ مايو عقدت الغرفة التجارية الفرنسية اجتماعا اصدرت فى اعقابه بيانا ابدت فيه قلقها بسبب الاحداث وطلبت من قنصل فرنسا ان يبلغ حكومات فرنسا ومصر وبريطانيا احتجاجها الشديد على ماجرى وطلبت وجوب اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ارواح وأموال الفرنسيين فى الاسكندرية(٢٣) ٠

وبمناسبة احتفال فرنسا بعيدها القومى (١٤ يوليو) اقيم حفل كبير فى دار الوكالة الفرنسية بالقاهرة حضره لفيف من الشخصيات المصرية والأجنبية وقد القى المسيو « توماس كانرى » ممثل الجالية الفرنسية فى مصر اكلمة اشار فيها الى المصالح الفرنسية فى الشرق بعامة وفى مصر بشكل خاص وتناول مسألة الامتيازات فقال ماخلاصته « ان الغاء الامتيازات فى بلد كمصر موضع اختلاف فى الاراء وكل نظام جديد من هذا القبيل يلاقى صعوبات شتى ، وعليه فمن المناسب ان يطلع الرأى العام (يقصد الفرنسى) على النظام الجديد الذى يحفظ لنا حقوقنا قبل الغاء المعاهدات التى تقوم عليها ضماناتنا ٠ ثم الح فى سياق حديثه على وجوب السهر على حماية حرية التجارة ومساواة الجميع فى

المعاملات الجمركية ورجا من المعتمد تبليغ وزارة خارجية فرنسا تلك الامانى قائلا « ان علينا واجبات نحو هذا البلد ولنا فيه حقوق » ٠

وقد رد معتمد فرنسا فى مصر على الكلمة السابقة شاكرا للحاضرين تهانيهم بالعيد الوطنى ثم قال : « ان الاضطرابات التى شاهدناها فى مايو الماضى وحوادث الاسكندرية الدموية التى لقى فيها احد مواطنينا حتفه ، والتى الحقت ضررا بغيره ، تركت فى نفوسنا دهشة وألما واقلقت مواطنينا فى الاسكندرية ولا سيما وان بعض الصحف لم تحجم عن تشويه الوقائع تزلفا للغوغاء ، ولكن يجب ان نقول حالا ان الاعيان من جميع الاحزاب قد وقفوا موقفا آخر ، وقضوا على تلك التدابير التى تشين مدبريها ٠ ويجب ان نعلم ايضا أنه اذا كانت نتيجة التحريض قد جاءت مضرة بالمصريين اكثر من ضررها بالاجانب ، فليس من العدل ان نلقى تبعتها على مجموع أمة كانت دائما مكرمة لنا ٠ ونحن موقنون ان عواطفها لم تتغير ، وليس من شأننا ان ننحاز الى فريق دون فريق فى المنازعات الداخلية ٠ وليس لى أيضا ان اتكلم عن المفاوضات التى تهمنا كثيرا ولكنها لاتزال فى بداية امرها على اننى اعرب عن أملى بالوصول الى حل يصون جميع المصالح والحقوق ويضمن تسكين الاهواء السياسية وترقية الزراعة والتجارة والصناعة تحت ظل السلام ٠ فيثبت ارتقاء هذا البلد الجميل » وحدث ما يماثل ذلك فى الاسكندرية حيث خطب قنصل فرنسا هناك احتفالا بالمناسبة ذاتها ، ولم يخرج فى حديثه عما جاء فى حديث معتمد فرنسا(٢٤) ٠

ورغم الصيغة الهادئة فى الكلمات التى القيت الا ان اصحابها تحدثوا كثيرا عن مصالح بلادهم وربطوا بين هذه المصالح وترقية شئون مصر ٠

أما الأمريكيون ، فقد سجلت لنا المصادر ان المستر «سبريج» ممثل الولايات المتحدة ابدى تخوفه فى اتصال تليفونى مع اللنبى من ان تحدث خطورة على ارواح الامريكيين اذا انسحبت القوات البريطانية واقترح ان ترسل الولايات المتحدة احدى القطع الحربية وهو مارفضه اللنبى • الى جانب تلك الشكاوى التى قدمت من المتجنسين بالجنسية الامريكية من وقوع اعتداء عليهم(٢٥) اما الايطاليون فرغم ان خسائرهم كانت قليلة اذا ماقورنت بخسائر اليونانيين البشرية والمادية ، الا ان موقفهم اتسم بالعصبية الشديدة خاصة من قبل ماسمى باتحاد الجالية الايطالية •

ولتكن البداية الحديث عن الموقف الرسمى للايطاليين ، ففى اثناء وقوع الحوادث قام القنصل الايطالى بمدينة الاسكندرية بالسعى الحثيث للحفاظ على أرواح وممتلكات الايطاليين وفى حديث له تعقيبا على هذه الحوادث اشار الى ان مسئولية هذه الحوادث محصورة فى الغوغاء الذين هم من المصريين كما هم من الاوروبيين(٢٦) •

فى ذات الوقت قام رئيس مجلس الوزراء بزيارة لمعتمد ايطاليا فى مصر فى ٢٦ مايو وأكد له ان الحكومة قد تزرعت بجميع الوسائل اللازمة لمنع وقوع حوادث من نوع التى وقعت فى يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو ، على اثر هذه المقابلة اصدرت القنصلية الايطالية بلاغا جاء به : « من نتيجة التصريحات التى صرح بها رئيس الحكومة المصرية لمعتمد ايطاليا المركيز « نيجرو قوكمبيازو » قد اخذت السلطات على عاتقها من الآن فصاعدا مسئولية المحافظة على النظام •

وليطمئن الايطاليون وليخضعوا كبقية السكان لقرارات

السلطات العسكرية والسياسية وليستمروا فى الوقت نفسـه على تهدئة النفوس بروح التوفيق التى عملوا بمقتضاها على الدوام ٠

ولتذكروا ان المرور فى شوارع الاسكندرية ممنوع من منتصف العاشرة مساء الى الفجر »(٢٧) ٠

وفى ذات الوقت كان وزير الخارجية يتابع بدقة من خـلال التقارير التى كانت تصل الى روما ، احوال افراد الجالية الايطالية ، ومن ثم كانت التعليمات له بمتابعة حالات من اصيبوا وكذا الذين اضيروا لطلب التعويضات والسعى الحثيث لدى لجنة التحقيـق التى شكلت للحفاظ عى حقوق الافراد الذين اضيروا من جـراء الحوادث ، فضلا عن ارسال احدى قطع الأسطول الايطالى لمتابعـة الموقف(٢٨) ٠

ويلاحظ من خلال ماعرضناه بشكل مختصر لموقف الحكومة الايطالية ، ان موقف اتسم بالهدوء وعدم الانفعال ٠

اما على المستوى غير الرسمى فقد نشرت الغرفة التجاريـة الايطلية بيانا جاء به « ان الغرفة الايطالية للتجارة والصناعة فى مصر والسودان تحتج بصوت عال على السعى فى تحويل معنـى الحوادث المحزنة التى حدثت هذه الايام فى الاسـكندرية والتى اثارها حقد وتعصب الطبقة الدنيا من الوطنيين فارتكبت اشـنع الجرائم ضد املاك الاوروبيين وارواحهم ٠ ومع ان الغرفة تعرب عن عطفها عطفا لا يتغير على القضية المصرية فانها تلاحـظ ان الحوادث الأخيرة اثبتت ـ ان كانت هناك حاجة الى اثبات جديد ـ انه من الضرورى مهما يكن التغيير الذى يدخل على النظام السياسى فى مصر ان تبقى الضمانات الخصوصية اللازمة لضمانة مصـالح الاوروبيين فى هذه البلاد ٠

وتطلب الغرفة الآن من السلطات المختصة ان تعود المصالح كلها الى نظامها العادى بعد ان اعيد فتح البورصة والمحاكم المختلطة حتى يتيسر ان ترجع الحركة التجارية التى سبب تعطيلها اضرارا عامة كبيرة ، الى سيرها المعتاد »(٢٩) .

ورغم ان البيان انحى باللوم على المصريين فى وقوع الحوادث ولم يتطرق لامن قريب ولا من بعيد الى دور الاجانب فى هذه الحوادث ورغم أنه ركز على مصالح الاجانب دون مصالح المصريين ، رغم ذلك فيمكن وصف البيان بأنه يتسم بالاعتدال الى حد ما .

أما المحفل الماسونى الايطالى بالاسكندرية فأصدر بيانا بعد اجتماع عقده ، وقد اتسم البيان بالموضوعية فى تناول الحوادث فجاء به : « بتاريخ ١٥ يونية لسنة ١٩٢١ اجتمع اعضاء مجلس شيوخ « جريبالدى العالى الايطالى » بهيكل الاسكندر الأكبر باسكندرية تحت رئاسة الاستاذ الاكبر (حمدى بك) وبعد نهاية اعمال المجلس وبقرار منه انعقد مجمع « جرولورمو » الموقر بحضور جميع اعضائه ، ولما تم عقد نظامه تحت رئاسة الاخ « اندريتا » بحث فى أسباب حوادث اسكندرية المؤلمة التى وقعت فجأة يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو الماضى والتى آلمت الجميع ، وبعد ان بحث الاخوان بحثا دقيقا ما حصل واخذ معلومات من بعض الاخوان الذين شاهدوا تلك الحوادث اتضح لجميع الاخوان أن الحادثة المذكورة لم تكن فكرة مختمرة ضد الأجانب بل حصلت فجأة من بعض رعاع الوطنيين والاجانب واتضح ايضا ان لادخل لعقلاء الأمة فى ذلك مطلقا .

وقد تقرر بالاجماع تأليف وفود من ذوى الرأى السديد وراء توطيد السلام والوفاق من الوطنيين والاجانب وازالة ماعلق من جراء تلك الحوادث المؤلمة بالاذهان ولاخوان المجمع الثقة التامة فى ان أولى الأمر موقعون شديد العقاب على من تقع عليه المسئولية والماسونية

الايطالية تحتج على الجرائد التى تطرفت فى حكمها قبل اتمام التحقيق الذى تقوم به لجنة رسمية لأن ذلك تشويشا للافكار ومدعاة لطمس معالم الحقيقة ومولد الحقد والضغينة فى القلوب ممـــا لايتفق مع مصلحة الطرفين وتقرر ايضا نشر النصيحة للوطنيين والاجانب كى ينسوا ويزيلوا من اذهانهم ماوقع ويتصافحوا ويعيشوا مع بعضهم عيشة الوداد »(٣٠) ٠

غير أنه فى الوقت الذى عالجت فيه المصادر الرسمية الايطالية وكذا التجمعـــات غير الرســمية ، مســألة الحوادث بشـــكل هادىء ، اجتمع ماسمى باتحاد الجالية الايطالية ـ وهو اتحاد شبيه بالاتحاد البريطانى والذى اشرنا اليه من قبل ٠ اجتمع فى ٣٠ مايو فى اعقاب الحوادث ودبج مذكرة تعد من النتائج السياسية الخطيرة لهذه الحوادث ، وقلبت موقف الحكومة الايطالية رأسا على عقب كما سنرى ٠

ونظرا لأهمية هذه المذكرة وخطورتها سنعرض ماورد بها ٠ تتكون المذكرة من جزءين الأول محضر جلسة الاتحـاد الايطالـــى بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٢١ وقد ذيل بتوقيعـــات ٣٢ جمعيـــة ايطالية بالاسكندرية ، وقد اتهم محضر الاجتماع ما اسماه بالسلطة المكلفة بحماية النظام العام والاشخاص المكلفين بتنوير الرأى العام بأنها لم تفعل شيئا لمنع وقوعها وان البوليس اشترك فى الاجـــرام مع العصابات المعتدية ٠ وان النظام لم يستتب الا بفضل تدخل الجنود البريطانية وان كان تدخلها جاء متأخرا ٠

واتهم الاتحاد الحكومة فى بلاغاتها والصحافة فى مقالاتهـا والزعماء الوطنيين فى تصريحاتهم بأنهم غيروا حقيقة الوقائع ، ولم يستنكروا صراحة المساوىء التى ارتكبت بل سعى الجميـــع الى الباس اعمال اللصوص لباس الوطنية المصرية ٠

واشار الاتحاد بأنه ايا كانت الكيفية التى ستحل بها القضية المصرية فان اعضاء الجالية الايطالية مجمعون على اعتبار الشرائط الأساسية اللازمة لوجود ورفاهية الجاليات الاروبية فى مصر هى المحافظة على نظام الامتيازات الاجنبية وتعيين سلطة مسلحة ذات صبغة دولية يكون من اختصاصها حماية النظام العام(٣١) ٠

اما الجزء الثانى فيشمل المذكرة ذاتها والتى دبجت بعد فترة من اجتماع ٣٠ مايو ، ويبدوان اتحاد الجالية الايطالية عكف على عمل هذه المذكرة بشكل دقيق بعد الاجتماع السابق والدليل على ذلك ان تاريخها هو ٢٠ يونية ٠٠

وقد ركزت المذكرة فى بدايتها على العلاقة بين بريطانيا ومصر منذ ثورة ١٩١٩ وكيف ان سعد زغلول يمثل الجانب المتشدد وان ذلك قد وضح منذ مفاوضات سعد ملنر اما عدلى فهو يمثل الجانب المعتدل وانه يريد استقلال مصر تدريجيا ، واشارت المذكرة انه منذ تأليف وفد التفاوض مع انجلترا وبعد ان اقصى سعد من رئاسة هذا الوفد وهو يثير المشاكل للوزارة ولانجلترا فى مصر من خلال بياناته والمظاهرات التى تفجرت بتحريض منه ٠ وان هذه المظاهرات كانت فى بدايتها متزنة ثم تحولت بفعل اشتراك الطبقة الدنيا الى التحطيم والتخريب ، وفجأة ولت هذه المظاهرات وجهها شطر الاوروبيين منذ ٢٠ مايو واوردت المذكرة امثلة لما حدث للاوروبيين بشكل عام وللايطاليين بشكل خاص منذ يوم ٢٠ مايو ٠

وقد دافعت المذكرة عن اليونانى الذى أطلق النار من منزله على المتظاهرين ، بأنه ربما كان فى موقف الدفاع عن النفس وعن الاهالى الذين حاصرتهم الجموع الغاضبة ، وأشارت المذكرة ان ما حدث بين يومى ٢٠ ، ٢٣ مايو يرجع الى العداوة الحزبية للحكومة

التى يمثلها عدلى باشا هيجتها بيانات سعد زغلول وسبب آخر هو الكراهية الدينية وكراهة الاجانب ، وركزت المذكرة على السبب الثانى وكيف أن فئة المتظاهرين ومن على شاكلتهم دفعهم الى ذلك الحقد الوحشى على اولئك الذين يدينون بالدين الاسلامى الذى ينفجر لأى سبب فجائى بفضل تعهده وسوء تخزينه فى عقول المصريين ·

ولا يظنن ظان أن هذا الشعور الدنىء الذى ضاع بسببه عدد عظيم من الضحايا منذ سنة ١٨٨٢ هو ميزه محزنة اختصت بها الطبقات الأقل تعليما · ومما يؤسف له أنه شعور شائع بين الطبقات الاخرى حتى بين رجال يشغلون مناصب عالية وكل الفرق ان هؤلاء يعرفون كيف لايظهرون هذا الشعور كثيرا وكيف يخفون ماتكنه نفوسهم · وهم مع ذلك على أتم استعداد لاظهار تضامنهم الخفى مع العامة التى اجرمت بارتكابها القتل والسرقة · واستدلت المذكرة على ذلك بأن كل الوطنيين والصحف المصرية لم يستهجنوا ماحدث بل تلمسوا المعاذير والقوا الذنب على الاوروبيين واستماتوا فى الدفاع عن القتلة والذين قاموا بالنهب والحرق · ولم يرتفع صوت واحد مظهرا على الأقل أسفه على أولئك الذين ذهبت ارواحهم من الاوروبيين تحت الضربات التى وقعت عليهم ·

وتحدثت المذكرة بأن مستقبل الاوروبيين سيكون مظلما لأنه كيف تبقى انجلترا هى الوصية على المصالح الاوروبية وهى التى احتفظت فى الاتفاق المنوى بحقها فى استبقاء قوة عسكرية لتأمين منطقة قنال السويس فقط · خاصة وان الحكومة المصرية الجديدة أظهرت بجلاء أنها غير قادرة على التأكيد لنا بأنها تعرف كيف تدافع عنها ضد التهييج وانتشار الشعور الوطنى الكاره للاجانب بحرارة شديدة وتهوس كبير فى عقلية العرب ·

وبناء على ماسبق فانه مهما كان من أمر الشكل الذى ستحل به المسألة المصرية فالشروط الأساسية والتى لاتذهب بمرور الزمن وهى اللازمة لوجود وترقى الجاليات الأجنبية فى مصر هى :

(أ) بقاء نظام الامتيازات

(ب) ايجاد بوليس دولى

وحاول واضعوا المذكرة ان يجدوا مبررا لوجهة نظرهم الخاصة بمسألة الامتيازات وكذا مسألة البوليس الدولى ، وكان المبرر هنا هو الاعتبارات القانونية والاقتصادية ، فبالنسبة للاعتبارات القانونية ، اشارت المذكرة ان نظام الامتيازات هو انسب نظام يلائم الاوروبيين فى الشرق ، وان هذا النظام ، لا يتعارض مع المفهوم عن استقلال الممالك الشرقية ، وان هذه الامتيازات لم ينتزعها الاوروبيون انتزاعا من سلاطين الشرق وانما هم الذين منحوها من تلقاء انفسهم للمحافظة على مصالح الاوروبيين فى الشرق كما لو كانت ضرورية كل الضرورة لوجود وترقى الجاليات الأوربية فى تلك البلاد .

وعرضت المذكرة للافضال التى تركها الاوروبيون فى بلاد الشرق فى اكافة مناحى الحياة ، واياديهم البيضاء فى المجالات المختلفة ، وانه فى بلد كمصر للاجانب فيها هذا النصيب المهم من العمل يقومون به تحت حماية قوانين البلاد الاوروبية التى تطبق فيها بما لهم من حق ليس من المستطاع فى هذا البلد بدون التعرض للخطر ووقوع الضرر حذف حقوق مكتسبة واقامة سيادة تامة مطلقة سيادة مملكة محلية كانت للأمس تابعة لدولة اخرى قليلة العدة لكرامة دولة مستقلة لا تستطيع أن تدخل فى نظامها تنظيم الجنسية المصرية . وان نظام الامتيازات يستطيع احتمال التعديلات التى

ادخلتها عليه المعاهدات الدولية لجعله اكثر مطابقة لانتشار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية خ، وعلى ذلك فانشاء المحاكم المختلطة كان أحسن اساس للعدالة الدولية وللفصل فى المنازعات القضائية بين الاجانب والمصريين والاجانب من مختلف الجنسيات ٠

ولكن كل مخالفة للامتيازات كانت دائما نتيجة لاتفاقات عقدت بحرية مع الدول الاوروبية التى استبقت كاملا امتياز عدم المحاكمة الذى يتمتع به الاجانب فى الشرق ٠

واذا كانت المحاكم المختلطة احدى المخالفات لنظام الامتيازات بمعناه الصحيح الا انها فى الوقت نفسه تأييد لذلك النظام ٠

وبالنسبة لنظام البوليس فقد دلت الحوادث الأخيرة أنه ليس من غير المجدى فقط بل ومن الخطر الاعتماد على البوليس المصرى وحده ٠ ، وانه لو وكل غدا (وقد الغيت الامتيازات) المهمة التى يقوم بها كل بوليس اوروبى الى مثل هذا البوليس وفى تاريخه امثال هذه السوابق ووكل اليه كذلك بأن يلقى القبض ويجرى التفتيش والحجز ـ لو وكل اليه بكل ذلك فهناك مايدعو للتساؤل بجزع شديد عما سيقع عندئذ من مأساة ٠

وانه من الضرورى جدا اعادة تنظيم البوليس على أسس اخرى بحيث أن تكون عليه الطابع الدولى البين أى نفس الطابع الذى طبعت به كل مصالح الدولة المصرية والتى اشترك فيها العنصر الاوروبى اشتراكا نافعا ساعد على حسن سيرها وضمن لها الرقى وللبلاد الرفاهية ٠

واشارت المذكرة فى ختام هذا الجزء ، بأنه ليست الجالية الايطالية وحدها بل كل الجاليات الاخرى متفقة على القول بأنه

مهما يكن من أمر النظام السياسى الذى سيمنح عاجلا أو آجلا لمصر فان حياة وأملاك ومصالح الاوروبيين المتعددة لايمكن بأية حال من الأحوال أن تكون محمية الا باستبقاء الامتيازات وانشاء بوليس دولى .

ثم انتقلت المذكرة الى الحديث عن الاعتبارات الاقتصادية التى استندت اليها فى استبقاء نظامى الامتيازات والبوليس الدولى ، فأشار الى ان الازمة الاقتصادية فى مصر بدأت منذ منتصف ١٩٢٠، وانها ــ أى الازمة ــ مرتبطة بالازمة الاقتصادية العالمية ، وان الأزمة زاد من شدتها الفرق العظيم بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات ، وكيف ان محصول القطن لا يكفى لتفادى النتائج الضارة لهذه الأزمة ، لأنه ــ أى المحصول ــ لايمكن لمصر تحديد سعره فالحياة الاقتصادية فى مصر تابعة لتقلبات السياسة وان مصر الاقتصادية ليس لديها وسائل الدفاع عن نفسها فهى تامة الخضوع للأجانب .

وورد فى سياق الحديث عن هذه الجزئية ان مساحة الأرض الزراعية فى مصر غير قابلة للزيادة وأنه يجب التركيز على نوعية المحاصيل أو ما اسمته المذكرة الزيادة فى الصنف الذى يعطى أكبر محصول ، وأنه رغم ذلك فالدواء الوحيد الذى يمكن اقتراحه لتخفيف وطأة الازمات المقبلة هو تقليل الفرق بين الدخل والخرج ولايتم ذلك الا اذا اصبحت مصر بلدا صناعيا . فالمواد الأولية متوفرة وكذلك السوائل التى تصلح كوقود والعمال اما الأسواق فمن السهل الحصول عليها اذا اريد ذلك . وان الابتكار ووضع الخطط وهما العاملان المهمان فلا طريق لايجادهما الا بجلبهما من الخارج .

والفقرة السابقة هى بمثابة مقدمة لما تريد المذكرة ان تركز عليه وهو ان رغد مصر ورقيها متعلق على مختلف المظاهر للنشاط

الاوروبى وبدون هذا النشاط لبقيت البلاد تتخبط فى ظلام المدينـــة الشرقية • وانه يجب على المصريين فى مثل هذه الظروف أن يحترموا الاجانب وان يشجعوا برنامجا معينا لانتشار التجارة والصـــناعة الا ان حوادث الاسكندرية أثبتت ان أول انفجار للمشـــاعر العنيفة لشعب به هوس التدمير يجعل حياة وأموال الانجليزى فى خطـــر عظيم ، وانه من السخافة ان ينكر انسان ان هذه الحوادث لن يكون لها اثر سىء على حياة البلاد الاقتصادية ، وان هذه الحوادث نشأ عنها ان الاعمال الجديدة التى كان البحث فيها جاريا فى ايطاليا أو غيرها كانت عديدة ، وان كثيرا من ارباب المصانع اما رغبـــة فى توسيع اعمالهم واما لأن مجهوداتهم يشلها كثير من الصـعوبات الاقتصادية أو الاجتماعية التى تتخبط فيها بلادهم ـ بحثوا بسرور فى نقل صناعاتهم أو متاجرهم الى هذا البلد الذى بقى الى اليـوم متمتعا بشهرة حسن الضيافة •

والاوروبيون الذين خلقوا مصـــر الزراعية وخلقوا مصـــر التجارية كانوا يعملون بالتدريج على خلق مصر جديدة صـــناعية وكانت البلاد تستفيد من تأييدات قوية كهذه فتصبح بالتدريج مركز عمل فى المقام الأول فى المدينة الشرقية كلها •

ان الذى اوشك بالأمس أن يكون حقيقة مؤكدة أصبح اليـوم محلا للشك لأن اولئك الذين كانوا يميلون لأن يختصوا هذه البـلاد بنشاطهم وقوة ارادتهم وأموالهم يترددون اليوم كثيرا ان لم يعدلوا نهائيا عما كانوا عليه عازمين •

ولا ينكر خطورة الحال عدد عظيم من الاجانب المقيمين فى البلاد والذين لهم مصالح فى الشئون التجارية وهم ينظرون بجد فى فكرة الرحيل ليقضوا خارج مصر سنوات عديـدة يتوقعون انهـــا ستكون مظلمة قاتمة هنا •

وعلى هذا فاذا وقع ضغط على النشاط القديم ووقف النشاط الجديد فان البلاد سينتهى بها الامر ان تتمشى نحو خراب مؤكد ، خراب لا دواء له اذا تكررت ، فاضطر الاوروبيون الى الرحيل وهم الذين بيدهم ماضى مصر . وقد يكون المستقبل كبيرا كله ثراء لو اعتبر المصريون بهذه الملاحظات وبالضرر الذى أصاب بلادهم فالجأتهم الضرورة لتغيير كلى فى الخطة التى هم عليها سائرون .

وختمت المذكرة بتأكيد ان ماورد بها يعبر عن كل الحقيقة ، لاعن اية فكرة عدائية أو أى تحزب لرأى أو شعور بالكراهية لكائن من كان وانما هو نتيجة طول معرفة للرجال والاشياء والبلاد ، وان كل رواية أخرى وكل تأويل آخر للوقائع من جانب اولئك الذين لهم مصالح فى تحريفها أو لتصويرها بطريقة تخالف الصورة التى رسمت عنها هنا يجب اعتبارهما فريقين . لأنهما يرميان لتقليل الرأى العام فى اوروبا فى الوقت الذى قربت فيه ساعة البت فى مصير هذه البلاد(٣٢) .

ولايجد الباحث المنصف المحايد ، الا ان يقول ان ماورد بهذه المذكرة يعد افتراء ، فلم يستطع واضعو المذكرة اخفاء الكراهية الواضحة للمصريين بشكل عام ومحاولة النيل منهم ، وتعمد الحاق الضرر بقضيتهم ، فما ورد بها غنى عن اى تعليق !!

على أية حال فانه نظرا لأن المذكرة صيغت بعناية وبحرص شديدين، وبما انها رفعت الى أولى الأمر فى روما فقد تلقاها المسئولون فى روما باهتمام بالغ ووعدوا الذين حملوها الى روما خيرا وانها ستكون تحت النظر الجدى ، وقد تجلى ذلك فى التصريح الذى ادلى به وزير خارجية ايطاليا الى شركة التلغراف الايطالية فى اعقاب

تسلمه للمذكرة عندما قال بأنه مهما تكن الكيفية التى تحل بها مسألة الامتيازات فأنه من الضرورى جدا ان تحصل ايطاليا على ان تنشأ فى مصر هيئة بوليس دولى(٣٣) ٠

أما أكبر تصعيد لما ورد بهذه المذكرة ، وكان ايضـــا لوزير خارجية ايطاليا ، عندما اعلن فى اجتماع لجنة الأمور الخارجية فى مجلس النواب الايطالى ، « انه فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية للاعتراف بلحماية البريطانية على مصر بحيث تضـــمن مصالح الجاليات الايطالية »(٣٤) ٠

وقد اثار هذا الاعلان ردود فعل غاضبة فى مصر ، فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى واصدرت بيانا جاء به : « اجتمعت اللجنة التنفيذية عقب نشر تصريحكم امام لجنة الأمور الخارجية وهو التصريح ببدء مفاوضتكم مع الحكومة الانجليزية بخصـوص الاعتراف بالحماية على مصر وحماية مصالح الجالية الايطاليـة بها وقررت ما يأتى :

أولا : يحتج الحزب الوطنى بشدة على هذا التصريح المتناقض مع حق الشعوب فى البت فى مصيرها ذلك المبدأ الذى رفع لواءه ودافع عنه كبار الوطنيين الايطاليين ٠

ثانيا : يلفت الحزب نظركم العالى الى الموقف الغير المتحيز الخالى من الغرض الذى وقفه كل من سلفكم المسيو « مسيتى » ابان احتلال سنة ١٨٨٢ والكونت « اوزنى » سفير ايطاليا اثناء انعقاد مؤتمر الاستانة ٠

ثالثا : يلفت الحزب الوطنى نظر الأمة الايطالية الشريفة الى الخطة الغامضة التى تسير عليها حكومتها التى تضـحى بالغرض الاسمى لأمة بأسرها وتتآمر مع الحكومة الانجليزية ضد حياة مصر

فى اللحظة التى تعمل فيها على أن تتبوأ مكانها تحت الشمس ويأمل الحزب من الامة الايطالية تأييد مطالبنا القومية ·

رابعا : تبليغ هذا الاحتجاج الى جنـــاب وزير الخـــارجية ايطالية والصحف الايطالية بواسطة صاحب العزة الوكيل الاول للحزب الوطنى(٣٥) ·

اما ردود الفعل التى كانت اشد غضبا فقد انصبت على مذكرة الاتحاد الايطالى ، فاصدر لفيف من رجال الوفد السابقيين وهم على شعراوى ومحمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى ومحمد على علوبة أصدروا بيانا رفعوه الى معتمد ايطاليا فى مصر جاء به :

سـعادة الوزير

ان حسن العلاقات بين مصر وبين الأمة الايطالية الكريمـة كان فى كل زمان سندا قويا للمصريين يحسبون حسابه فى تقديـر المساعدات الخارجية التى يعتمدون عليها فى معـــرض الاعتراف باستقلالهم · ولقد اقتنعوا بأنهم لم يخطئوا فى هذا التقرير بـــل اصابوا فيه كل الاصابة حين ما رأوا من معتمد ايطاليا فى شخصكم الكريم الانتصار للحق وبيان الواقع من الأمر بمناسبة حركة الاستقلال سنة ١٩١٩ وتصريحكم لنا باعتباركم الحركة المصرية ــ ولم تكـن وضحت بعد لانظار العالم ــ حركة وطنية صرفة بعيدة عن كل تعصب دينى وكره للاجانب · خدمة انسانية جليلة لايزال المصريون يذكرونها لجنابكم ويعترفون لكم عليها بالجميل · فكم يكون دهش المصريين حينما يجدون بعض افراد الجالية الايطالية باسم الاتحاد الايطالى ينفردون دون سواهم من الاجانب النازلين فى مصر باتخاذ الحوادث

المؤلمة التى وقعت بالاسكندرية فى مايو الماضى ذريعة للطعن على المصريين بلا حق ولا روية طعنا يؤلم العواطف ويحفر هاوية الخلف بين الشعب المصرى والجالية الايطالية ٠

كل ذلك والاتحاد الايطالى المقيم بين ظهرانينا يعلم حق العلم حقيقة احوالنا يحق للمصريين ان ينسبوا هذا التهجم الى محاولة وضع العراقيل فى سبيل نجاح قضيتهم السياسية متناسين ان مصر المسئولة أو مصر المستقلة ستكون بطبيعة الحال احرص على راحة الجاليات الأوروبية من الموضوعة قسرا تحت الوصاية والتى ليست بمسئولة عن ادارة شـئونها فيمـا يتعلق بحسـن علاقاتها مع الاجانب مسئولية حقيقية ٠

من غير النافع الا نطيل فى امـر هذه الحوادث التى كنا أول من تألم لها نأسف عليها ولكن الذى نتشرف بأن نطلبه من جنابكم ومانظنكم الا عاملين عليه فعلا ومن بادىء رأيكم هو ان تبذلـوا نفوذكم العظيم للقضاء على كل اثر لمطاعن الاتحاد الطليانى حتى تعود الحال الى ما كانت عليه من الصفاء والثقـة المتبادلـة بين المصريين وبين الجالية الطليانية المحترمة فى مصر »(٣٦)

اما جمعية مصر المستقلة فكانت أكثر التجمعات السـياسية حماسا فقامت بالرد على مذكرة الاتحاد الايطالى بمذكرة ضـافية وقام يونس صالح المحامى ـ احد اعضاء الجمعية ـ بالتوجه الى الاسكندرية لرفع المذكرة الى معتمد ايطاليا ، وقد استهجنت المذكرة موقف الايطاليين من قضية مصر خاصة وان ايطاليا لاتزال حديثة العهد بنير استعباد الاجنبى ، وانه اذا كانت العلاقات بين مصر وايطاليا لم تشبها شائبة الا أنه ثبت من خلال مذكرة الاتحاد ان هناك نوايا خفية لقوم اكرمنا ضيافتهم ورحبنا بهم وسهلنا مقامهم

فكان جزاؤنا منهم تشويه جمال حركتنا ورمونا بتهم يعرفون ان اوروبا تعيرها فى اغلب الاحيان آذانا صاغية وتفتح لهم صدورا رحبة ٠

واشارت جمعية مصر المستقلة فى مذكرتها ان الاتحاد الايطالى اراد اثارة الرأى العام الايطالى على مصر فأغفلوا عمدا تصوير ما يجرى فى مصر على حقيقته ، ووزعت المذكرة التهم على جميع المصريين وحاولت الصاق تهمتى التعصب وكراهية الاجانب بالمصريين ٠ وان الايطاليين انفردوا — ووفد مصر يفاوض حكومة انجلترا — بالحملة على المصريين حملة شعواء كان من اثرها هذا الذى تحمله الينا الصحف الانجليزية وتلغرافات الصحف المصرية من امر الصعوبات التى يقابلها الوفد فى مفاوضاته بسبب حوادث الاسكندرية وتمسك بعض الدول بحماية ارواح وأموال رعاياها ، لقد طالب الاتحاد بهيئة بوليس دولى وهو يعلم ان انجلترا التى تسعى فى الغاء المحاكم المختلطة وصندوق الدين ومجلس الكورنتينات لاتريد أن تكون فى مصر المستقلة حليفتها هيئة دولية ٠ يطلبون ذلك وهم واثقون ان انجلترا ستتذرع به للتشدد فى الضمانات وتطلب منها ما لا يتفق مع الاستقلال الذى ننشده فتفشل المفاوضات ٠

واكدت المذكرة على ما كان للاوروبيين من نصيب فى ترقية مصر ، وانه لا امنية لمصر الا ان يعيش المصريون معهم على احسن مودة واتم صداقة ، ولكن ٠ شرط ان لايتعمدوا ايقاع الاذى بنا ومظاهرة خصمنا علينا ٠

وبعد ان اكدت المذكرة على ان المصريين لايضمرون عداوة لأحد ولاتحفظ ضغينة لكائن من كان فى الأرض مادام لايعمل ضد أمانى مصر ، اهابت المذكرة بالمعتمد ان مصلحة البلدين تقضى

عليه ان يتولى الأمر بنفسه وان يعالج الأمر بالحكمة التى يحلو لمصر الاعتراف بها له وان يقول كلمة تهيىء القلوب المنزعجة وتسرى عن النفوس المنقبضة(٣٧) ٠

وقد سجلت لنا المصادر انه فى المقابلة التى تمت بين يونس صالح المحامى ومعتمد ايطاليا فى الاسكندرية اشار الأخير انه لم يطلع على مذكرة لجنة الاتحاد الايطالى قبل ارسالها الى وزارة خارجية ايطاليا وانه يأسف لأن هذه المذكرة تضمنت كثيرا من العبارات الجارحة لشعور المصريين وكثيرا من المبالغات التى لامبرر لها ، وهذا ايضا هو شعور كثير من الطليان فى هذه البلاد واشار ان كاتب عبارات مذكرة الاتحاد ، كتبها تحت تأثير انفعال ، ولكنه انفعال وقتى ، وانه لا وجود له الآن فى قلوب الجالية الايطالية واشار ايضا ان موقع الايطاليين بشكل عام نحو السياسة المصرية لم يتغير بهذه الحوادث فلا يزال الايطاليون هنا وفى الخارج يعطفون على الامانى المصرية ، ولايمكن ان يقيموا العراقيل فى سبيل امانى المصريين ، وانه ينتظر من الجرائد العربية ان تساعده على ايجاد علاقات ودية اساسها حسن التفاهم بين المصريين والطليان بالا تضخم من مسألة هى فى الحقيقة صغيرة ولايجب تضخيمها من أجل بعض الفاظ وآراء وردت خطأ تحت تأثير انفعال نفسى(٣٨) ٠

ايضا ارسلت لجنة الدفاع عن الحرية السياسية احتجاجا الى معتمد ايطاليا جاء به : « ان لجنة الدفاع عن الحرية السياسية تحتج بشدة على تهمتى التعصب الدينى وكراهية الاجانب اللتين عزاهما اتحاد الجالية الايطالية الى الشعب المصرى كما تحتج على ما ختم به هذا الاتحاد تقريره من ضرورة ايجاد شرطة دولية لحماية ارواح الأجانب واموالهم فى مصر ٠

ومما تعنى به اللجنة قبل كل شيء انها تستلفت النظر الى أن الطبقة المصرية المستنيرة والصحافة المصرية اســـتهجنت علنا هذه الاعمال التى يؤسف لها · وان رئيس الوفد المصرى صاحب المعالى زغلول باشا انحى عليها بالاستنكار انحاء شديدا مرارا عديدة ، اما فى شكل بيان واما فى محادثات باللغة الفرنسية نشرتها الجرائد الأجنبية ·

ويهمنا ايضا ان تذكر غيرها بالاعمـــال المجيدة الدالة على اخلاص المصريين المتناهى بانقاذ حياة بعض الاوروبيين وقد اشارت اليها الصحف الاجنبية ·

فليس من الصواب اذن ان يقول اصحـــاب تقرير الجـــالية الايطالية ان الامة اظهرت رضاءها ضمنا عن جرائم شهر مايو ·

واننا دون أن نتصدى للبحث عن علة هذه الحوادث التى نعود فنبدى مقتنا لها ، نستلفت النظر الى ان الجموع فى كل انحاء العالم يصدر منها فى اوقات الشدة مثل هذه الاعمال وانا اذ ذكرنا الكمين الذى نصب فى اثينا واضطهاد السود فى امريكا والمنازعات التى سالت فيها الدماء بين الفاشست والشيوعيين فى ايطاليا ، والمظالم الشنيعة التى حاقت باليهود فى بولونيا ورومانيا وغيرهمـــا قيل لنـــا ان تلـــك جريمـــة كفـــر عنها صـــاحبها بعرشـــه وان هـــذه منازعـــات داخليـــة من رعايـــا بلـــد واحـــد وقيل لنـــا ايضا انه اذا اريدت المقارنة بين ما حصل هنا ومايحصل هناك يجب أنه يعلم هل لو كان لأهل بلد متمدين شكاية من اجنبى تجمهروا عليه زرافات · والجواب نعم نجيبه والاسف ملء صدره كل من عـــرف طبائع الجماهير ونفسيتهم على الأخص فى المدن الجامعة للنازحين وانما نريد ان نذكر من يسالون أمة بأسرها عن مثل هذه الاعمـــال فى كل فج كمدينة الاسكندرية التى تقطنها حثالة جميع الأم المنتشرة على سواحل البحر الأبيض المتوسط ·

ومما يذكر فى هذا الصدد انه لما قتل فوضوى ايطالى المسيو « كارنو » رئيس الجمهورية الفرنساوية فى ليون سنة ١٨٩٢ خرجت الجماهير الفرنساوية عن طور الاعتدال واستنجدت النفير داعية الفرنساويين أهل البلاد الى حمل السلاح للاقتصاص من الايطاليين الذين بالمدينة وقد عجزت الشرطة عن اعادة النظـــام واضـطرت الحكومة الى تجييش الجيش وقد جاء متأخرا بعد ان حل بالايطاليين المسالمين فاصل من الفواجع ٠

واننا لا نبغى بذكر هذه الحادثة السيئة تزكية حوادث لا يمكن تزكيتها ، وانما نريد أن نذكر من يسألون أمة بأسرها عن مثل هذه الأعمال التى تقترفها الجماهير بأنهم انما اصدروا حكمهم عن الهوى وهم متأثرون بعامل التهييج الشديد ٠

اننا لانريد ان نقلدهم فنقدم لهم مقارنة تثير نفوسنا بين عدد القتلى والجرحى من المصريين وعدد القتلى والجرحى من الاجانب فقد قام الاحصاء الرسمى بذلك من قبل ولكنا نريد ان نستنتج من ذلك شيئا واحدا وهو انه حدث اضطراب لم يتمالك فيـه هذا الفريــق ولاذاك نفسه فما تقدم يظهر لكل انسان سبب هذه الحوادث المؤلمة فلا يحتاج اتحاد الاستعمار الايطالى الى اتهامنا بالتعصب الدنىء أو بغض الأجنبى ٠

على انه ليس للاجنبى على وجه البسيطة مهبط يغبط عليـه مثل القطر المصرى ، وان المجامع الدينية غير الاسلامية تمكنت من اقامة معاهدها الدينية من كل نوع بهبات الامراء المسلمين واننـا اذا اغضضنا الطرف عن الحقوق والامتيازات والضمانات التى ينعم بها الأجانب فى بلدنا نرى ان الأجنبى مثله مثل المصرى فى التوظف بالحكومة وتولى القضاء وممارسة صناعة المحاماة وغير ذلك ٠ واذا ذكرنا التجارة ذكرنا اولئك الانجليز المتجردين عن الغرض وقولهم

ان الأجنبى لايصل الى الثروة والغنى فى أى قطر من اقطار العالم بأسرع مما يصل فى مصر وهو فيها معفى من الضرائب ٠

قد يقولون انكم فى حاجة ايضا لنشر الحضارة فى بلدكم فلا نعترض على ذلك ولكن هل يجب ان يكون سببا لاستعبادنا وان نظل ارقاء الى الابد ٠ على انه لاشىء يمنعنا ونحن فى مقام المقارنة بين مايحصل فى بلدنا ومايحصل فى غيره من ان نقول لهم ، انهم ليس لهم ان يتهمونا بالتعصب فى كل وقت بغير علم ولا هدى ولاكتاب مبين ٠

فقد نسوا انه لما حدثت حوادث مارس سـنة ١٩١٩ وقطعت السكك الحديدية لم يصب الاوروبيين أى أذى مع انهم كانوا فى عزلة تامة عن الحكومة ونسوا عند قدوم سعد باشا من اوروبا كان طريق الاسكندرية فى قبضة الاهالى أياما عدة ، ولم يعتد معتد على شخص اجنبى ٠

على اننا نسأل اتحاد الاستعمار الايطالى لماذا لم يجرأ على تعرف من تلحقهم تبعة هذه الحوادث اهم رؤساء الشرطة الاجانب لقد حرمنا فى المدن الكبرى من حق تنظيم الشرطة فكيف يسوغ انسان لنفسه ان يلقى علينا التبعة وليس لنا شىء من الحرية ؟ ان رؤساء الشرطة بالاسكندرية كلهم أوجلهم اجانب وليس للمصريين بينهم صوت مسموع فى تنظيمها ٠ اذن يكون على الاجانب المنظمين للأمن العام و المديرين له مسئولية ماوقع ٠ فيجب ان يبحث عنهم من اراد معرفة الحقيقة ٠ وليس معنى قول من يقول ان المحـافظ مصرى وقد اضطر فى نهاية الأمر الى الاستنجاد بالجيش البريطانى فانه ليس موظفا من موظفى الحماية فحسـب ولكنه ايضـا ليس بالرئيس الحر المسئول واما حكمدار البوليس فانه ليس يرؤسه الا أسما وفى الأوراق ٠

هذه هى الحقيقة المرة ولا يستطيع اتحاد الجالية الايطالية انكارها وانها هى مبعث قيام الأمة المصرية ومن اجلها تطالب باستقلالها وحريتها • هذا على أنه لم يقل قائل قط ان رجال الشرطة غضوا عن أمر ريسهم •

اذن على من يدعى انا غير اكفاء لاقرار الأمن فى نصابه ، ان يتركنا احرارا نعمل ونختار موظفينا المسئولين الينا •

ان مصر المستقلة ستذرض على نفسها كما فعلت فى الماضى ان تكون بلدا مضيافا فهو يرحب بالاجانب لحاجته اليهم واننا لانخشى تكرار هذه العبارة وان ما اعرب عنه رجال السياسة المصريون من محبتهم للاجانب انما صور عن اخلاص وسببه هذه المصلحة التى ذكرناها وان ماهو معلوم فى تاريخ مصر الحديث لما كانت متمتعة باستقلالها لأوضح مكذب لهذه التهم التى اهتزت لها ارجاء القطر ولقد خلدت مصر ذكرى الاجانب الذين كان لهم قرم صدق فى خدمتها •

وأنا على ثقة من ان اعضاء الاتحاد الايطالى اذا ماهدات نفوسهم لابد راجعون عما فرط منهم »(٣٩) •

وقد حالف التوفيق واضعوا هذا الاحتجاج عندما ركزوا على أن ماحدث فى مصر حدث اكثر منه فى اصقاع اخرى من العالم وان مصر لايمكن ان تحاسب على تصرف قيادات بوليس غير مصرية •

ولم يقتصر رد الفعل على التجمعات السياسية ، فقد شارك فى التصدى لما بدر من اتحاد الجالية الايطالية ، العديد من الشخصيات البارزة ، فقد ادان سعد زغلول فى حديث له مع جريدة روما التى تصدر فى ايطاليا ، هذه الاحداث وابدى استياءه الشديد

من العمل المزرى الذى قام به افراد قليلون من الاجانب والمصريين ، وان هذه الحوادث جاءت فى وقت غير مناسب ، وان مصر احوج ماتكون الى عطف اوروبا(٤٠) ٠

ايضا أدلى على فهمى كامل بحديث لجريدة « دى روما » اشار فيه الى مبدأ الحزب الواضح « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » وان الاجانب ماهبطوا أرض مصر الا لأنها ارض صفاء ورخاء ، وان ماحدث يحدث مثله فى كثير من بلاد العالم ولم تنفرد به مصر ، وناشد مكاتب جريدة دى روما وكل الصحف الأجنبية فى مصر أن تعمل على تهدئة الخواطـــر وألا يغمطوا المصريين حقهم الكامـل فى الاستقلال ، فان مصر التى لها مركز والتى تتجلى فى نواحيها المدنية الغربية بكل معانيها لجديرة بألا تكون أقل من اليونان وصربيا ورومانيا فى حريتها واستقلالها ٠ وان الايطاليين هم احب الناس لنا وقد عاشرونا زمنا طويلا فلم يجدوا منا الا صدقا فى المعاملة لأن مصالحنا مشتركة سياسيا واقتصاديا ويكفى ان تكون اكبر رابطة بيننا هى رابطة البحر الابيض المتوسط(٤١) ٠

اما الدكتور فخرى وهو طبيـــب مصرى اشـــترك مع بعض المصريين والايطاليين فى تكوين « الجمعية الايطالية المصرية » فى اعقاب حوادث مايو ، فقد قدم لاحتجاج هذه الجمعية على مذكرة الاتحاد الايطالى ، قائلا : « اما وقد قامت بعض الجرائد والجمعيات الاوروبية بحملة شعواء علينا وانتهزت فرصة تشاحننا الداخلـى واجتهدت ان تصورنا طورا امام الجاليات الأجنبية هنا ، وطـورا أمام العالم الخارجى صورة يخجل قلبى من ذكرها وتشمئز نفسى عند تخيلها بساعية لذلك سعيا متواصلا اما لغرض فى نفسها أو مدفوعة لذلك بأيد خفية تريد ان تنال منا ومن استقلالنا وحريتنا

بسرعة ربما توصلت بها الى كل أو بعض اغراضها اذا نحن توانينا عن مقاومة مساعيها أو اهملنا فى اثارة اذهان قرائها واعضائها بكل الطرق الممكنة لدينا فانى اعتقد ان خطر هذه الحملة علينا أقوى من أى ضعف آخر يصيب قضيتنا واتقدم للأمة المصرية راجيا ان توجه جزءا من عنايتها فى المحافظة على سمعتها فى الخارج بأن يقسم الكتاب العمل بينهم فيتسلم فريق درس المسائل الحزبية ويهتم فريق آخر بالدفاع المستمر عن امة لايجوز ان يشين مدنيتها عمل بضعة نفر قليل بعضهم اجرم مبتدئا والآخر اجاب تعدى مجرمى امم اخرى وان تقوم الجمعيات المصرية بأى عمل منظم لاثبات براءتنا من كراهة الاجانب والتعصب ضد الاوروبيين والا تقصر عملها على القطر المصرى بل تجتهد فى ان تتعاون لاظهار الحقيقة ولا اظن كل مصرى قادر على مكاتبة الجرائد الاجنبية بلغتها ، ولايتقاعس عن تأدية هذه الخدمة الجليلة الا مقصرا فى اقدس واجب عليه ٠

اما احتجاج اللجنة والموقع ايضا باسم الدكتور فخرى فقد جاء به : « تنتهز لجنة الجمعية الايطالية فرصة اجتماعها الأول لتظهر اسفها الشديد لحوادث الاسكندرية الاخيرة وهى تتوقع عقاب الفاعلين ايا كانوا والقسم الايطالى من الجمعية المذكورة متأثر جدا من الحملة التى تقوم بها بعض الجرائد والجمعيات الايطالية بمناسبة تلك الحوادث ومنزعج لما عساه ان يحدث من النتائج السيئة التى تترتب على مثل هذه الحملة اذ انه مقتنع بانه لاعلاقة لتلك الحوادث بحركة الشعب المصرى السياسية ذلك الشعب الذى تعترف له بالقسط الوافر من حسن الضيافة والرقى والمدنية ٠ وبعد اطلاعه على قرار اليوم الذى انشأه اتحاد الجالية الايطالية بالاسكندرية يرى أن هذا البلاغ يخرج الايطاليين من موقف الحدة الذى يجب اتباعه فى ظرف كهذا يتخطى فيه الشعب المصرى ادق موقف فى تاريخ حياته ويرى

عدم لياقة وخطر ماحواه هذا القرار ويؤكد ان هذه التصريحات ضد المصالح الحقيقية وسلامة موقف الجالية الايطالية فى مصر ويلفت نظر السلطة الايطالية بهذا الموقف الدقيق الذى توجده هذه الحملة ضد ابناء جنسه ويطلب من حكومة الايطاليين تلافى الأمر »(٤٢) .

من ناحية اخرى وردا على خطوة اتحاد الجالية الايطالية اصدر بعض امراء الأسرة العلوية ومعهم العديد من الشخصيات المصرية البارزة ، وبعض الشخصيات الأجنبية بيانا بتاريخ ١٠ يونية سنة ١٩٢١ وقد جاء فى البيان : « أن ما وقع من حوادث الاسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزنا فرأوا من واجبهم ان يعربوا علنا عن أستيائهم من هذه الحوادث الشائنة وعن الدهشة التى استولتهم عندما شاهدوا فى بعض الاوساط الاوروبية بادرة شعور بميل الى اسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث الى التعصب وكراهية الأجانب .

ثم ردد لسوء الحظ عدد من الجرائد صدى هذا الشعور حتى بالغت فاكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء .

اما وقد هدأت النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدر اليها بكل اسف لأول وهله ، فان الموقعين على هذا يعتبرون أن مقدورهم اليوم ان يوضحوا الامور على حقيقتها بدون أى تحيز .

صحيح ان التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عمن هم المسئولون فيجازى المجرمين والحارقين والناهبين . الا أن القضاء على الاشاعات الباطلة التى اذيعت بدون ان يفكر مذيعوها فيما تحدثه من ضرر للاجانب والمصريين على السواء يستوجب من

الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح فى نظرهم بتقدير الوقائع على وجه الصحة ٠

ليس من يجهل ان أهالى الثغور الواقعة على البحار مثل ثغر الاسكندرية هم على العموم خليط من اجناس مختلفة للغاية وان من بينهم نسبة لانصيب لها من التعلم ولاقسط من المبادىء تخلق بين افرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت باثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما اذا اضيف الى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر الا أنه مع بلوغ سكان الاسكندرية ٤٠٠ر٠٠٠ نفس ، فاننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة وهى انه ليس بينهم الا اقلية ضعيفة جدا من الطبقة التى تشير اليها ٠ وبالتالى لايمكن ان يسند الى جميع المصريين ماشوهد فى بلدة واحدة من بلدانهم ٠

ومما يثبت ان القلاقل كانت محصورة الدائرة ، هو ان معظم الجرحى من اوروبيين ووطنيين كانوا من افراد هذه الطبقة المشار اليها بحيث انه اذا كان قد اصيب أحد من غيرها فاصابته استثنائية ويمكن تعليلها بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسعى دائما الاشقياء الذين لاخلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة ٠

ان هناك الافا من العائلات الاوروبية موزعة فوق متسع البلاد المصرية بحيث لا قرية الا وفيها تاجرها الأوروبى يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الاهالى ، ولا مدينة فى فى الارياف الا وفيها عدد من التجار الأوربيين وسماسرة القطن ورجال الاشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديرهم الخ تعيش وتنمو فى جوها الطلق ٠ ومع هذا فانه بالرغم من حوادث الاسكندرية الدموية ومن المناقشات الجدلية الصحفية فانه لم يحدث اى حادث

اعتداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنثورة فوق اطراف القطر المتباعدة بل على العكس استمرت علاقات الود على اوثق ماتكون · فهل يعقل اذا ان يسند الى ١٣ مليونا من ســـكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الاجانب التى تحدث بها المتحدثون فى قلاقل ١٩١٩ حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون بقيت عدة مدن فى الداخل معزولة تمام العزلة ، ومع هذا فلم يبد من الاهالى وقتئذ اى شـــاهد على كراهة الاجانب عموما أو التعصب الممقوت ·

وفى جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حصلت منذ ثلاثة اعوام لم يصب فقط اى اوروبى بـــأى ايذاء بـــل كثيرا ما رأينـا الاوروبيين يعطفون على المتظاهرين وشاهدنا ما هو غريب فى بابه ولا مثيل له فى تواريخ الشعوب الاخرى وهو تأليـف الهـــلال مع الصليب فوق راية واحدة · فهل التعصـــب هو الذى احدث هذه المعجزات ؟ ·

ان جعل امة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق نقطة من ارضها لهو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه وان ما اذاعه كثير من الاوروبيين ونشروه من مشاهدات الاحوال التى رأوها وقرروا فيها كيف قدم المصريون العديدون فى تلك الايام المحزنة خطة المحبة والتآخى ، لكاف لاقناع من لا يصدقون بأن احساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها اى تغيير ·

ان الموقعين على هذا يرجون ممن وقع فى نصابهم قيادة الرأى وارشاد الجمهور أن يعملوا باخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقا لمصلحة العناصر المختلفة التى عاشت جنبا الى جنب ، وفى كل زمان عيشة طيبة هادئة »(٤٣) ·

ايضا حفظت لنا المصادر احتجاجات وبيانات اصدرها بعض الشخصيات المهمة ايضا احتجاجا على مذكرة الاتحاد ، مثل اسماعيل باشا اباظة والمثال محمود مختار . كذلك حفظت لنا احتجاجات بعض الاهالى فى الأقاليم(٤٤) .

كذلك تصدت الصحف المصرية للدفاع عن الاتهامات التى وجهتها مذكرة الاتحاد الايطالى الى المصريين ، فبعض هذه الصحف تعرض للعلاقات الطيبة بين البلدين وكيف ان ايطاليا اتخذت موقف المؤيد للمصريين وكيف ان الحكومة الايطالية لم تعترف بالحماية الى الآن ، وهناك صحف اخرى صبت غضبها على هذا الاتحاد وكيف انه لايحق له التحدث باسم كل الايطاليين فى مصر ، والمحت هذه الصحف فى عدة مواضع الى مايمكن ان يصيب المصالح الايطالية والمتشعبة فى مصر من اضرار ، كذلك وتحدثت بعض الصحف عما يحدث فى كثير من مناطق العالم اكثر مما حدث فى مصر بل انه حدث فى ايطاليا اكثر من هذا ، وأن مابدر من هذا الاتحاد به عدم مراعاة لواجبات اللياقة الادبية والسياسية . كذلك تطرقت بعض المقالات فى هذه الصحف الى الحديث عن اصلاح نظام البوليس فى مدينة الاسكندرية(٤٥) .

كان من الطبيعى امام ردود الفعل الغاضبة من قبل المصريين . ان يسعى البعض من ذوى التأثير من المصريين الى رأب الصدع الذى احدثته هذه المذكرة وتصرف اتحاد الجالية الايطالية ، خوفا من ان تتفاقم الأمور فيقع الضرر على الجميع ، فقد ألفت لجنة من أمين يحى باشا واسماعيل باشا اباظة ومحمد محفوظ باشا وعباس الدره مللى باشا ومرقص فهمى بك ومحمد فهمى الناضورى وعبدالحليم افندى جميعى وصادق ابو هيف ومحمد افندى زكى راغب المحامى ، وقد اخذت هذه اللجنة على عهدتها العمل فى أمر تقرير الجالية

الايطالية ، وقد اجتمعت اللجنة فى ٩ أغسطس فى السفارة الايطالية مع نائب السفير واللجنة التنفيذية للاتحاد الايطالى وقد اسفر الاجتماع عن بيان هذا نصه :

بناء على ان المذكرة التى تصدق عليها بقرار المجلس فى ٣٠ مايو الماضى قد فسر تفسيرات مختلفة وكانت محلا لمناقشات حادة غير مرضية ٠

وبعد الاطلاع على التقريرات الصريحة للجنة الاعيان المصريين الدالة على ان الشعب المصرى قد استاء اكل الاستياء للحوادث التى جرت فى شهر مايو بالاسكندرية ٠

وبناء على ان المذكرة قد اوجدت شبهة ٠ باطلة بأن الايطاليين قصدوا الاحتيال لمعارضة الامانى المصرية الوطنية ٠

وبناء على ان الضمانات التى طلبت فى المذكرة لحماية المصالح الايطالية فى مصر وهى استمرار الامتيازات وزيادة العنصر الاوروبى فى البوليس مع بقائه خاضعا للحكومة المصرية مباشرة لاتتنافى مع مبدأ استقلال مصر ٠

وبناء على أن الجالية الايطالية قدمت على الدوام ادلة صادقة على عطفها كل العطف للشعب المصرى فلم يك من قصد واضعى المذكرة معارضة المفاوضات الجارية بوجه من الوجوه ٠

قرر المجلس ان الخلاف الذى قام بسبب هذه المذكرة يجب ان يتلاشى لأن تصريحات اللجنة المصرية من شأنها ان تعدم كل اثر للتقرير الغير الصحيح الذى ورد فى بعض جمل المذكرة الايطالية ٠ وقد وضعت المذكرة وقت الحادثة تحت اعتقاد كاذب بأن الشعب المصرى لم يصرح باحتقار الحوادث التى ارتكبت ضد الاوروبيين ٠

ويتمنى ان تتأكد علاقات المودة التى كانت على الدوام تربط الجالية الايطالية بالشعب المصرى ويرجو برغبة صادقة خالصة ان يصل المصريون فى المفاوضات الى تعاقد يتفق مع امانيهم الوطنية »

وقد ذيلت اللجنة المصرية على لسان مرقس فهمى هذا البيـان قائلـة :

« وانا امام هذا القرار الصريح نعتبر ان الحادثة قد انتهت . ونعيد شكرنا للجنة الاتحاد الايطالية ولمجلس الاتحاد العام لرجوعهم الى انصاف أمة يعيشون فى ارضها . وقد بلغ هذا القـــرار الى حكومة ايطاليا وسيبلغ الى صاحب الدولة عدلى باشا(٤٦) .

وقد اصدرت الحكومة المصرية بلاغا اشارت فيه الى ماسعت اليه اللجنة ، وان اعضاءها رفعوا التقرير الذى اعد حول المسعى الى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وان معاليه شكرهم على هذا السعى الحميد ووعد بتبليغ مجهودات اللجنة وتقريرها الى صاحب الدولة رئيس الوفد المصرى الرسمى(٤٧) .

وفى ذات الوقت الذى كانت تجرى فيه المحاولة السابقة نشر أنه صرح للشركة التلغرافية الايطالية باعلان التصريحات الآتية :

ابتغاء وضع حد للمناقشات الحاضـــرة التى يخشـــى من استمرارها وهى الخاصة بالاحساسات الحقيقية للجالية الايطالية فى مصر وبنيات الحكومة الايطالية حيال التسوية السياسية المستقبلة لمصر وهذه هى التصريحات :

أولا : لايعارض اى ايطالى فى ان يعطى الاستقلال الى الأمة المصرية . وهذه المسألة المهمة ستحل بين الحكومة البريطانية وممثلى مصـــر .

ثانيا : ان ايطاليا مستعدة للترحيب من خالص قلبها بكل حال من شأنه ارضاء الأمتين .

ثالثا : تنحصر امنية الايطاليين الوحيدة وقرار حكومتهم الجازم فى الحصول على ضمانات واسعة لحرية وتأييد الجالية الايطالية .

وهذه الضمانات تكون مقبولة بالارتياح حتى لو كانت معطاة من حكومة مصر المستقلة(٤٨) . وقبل هذا التصريح الذى وضعته الصحف بأنه بلاغ شبه رسمى ، نشر فى الصحف ان مراسل التيمس فى روما ابرق الى جريدته برسالة قال فيها ان وزير خارجية ايطاليا صرح بأن ايطاليا لم تعترف بالحماية البريطانية ، وان المصالح الايطالية يجب ان تضمن أولا(٤٩) .

هكذا تراجع الجمع الايطالى حكومة وجالية امام يقظة المصريين لما يحيق بقضيتهم من اخطار وبما يحيط بمصير بلادهم من مشكلات .

ولكن قبل ترك هذا الجزء من الدراسة يتبادر سؤال الى الذهن وهو لماذا هذا التشنج من قبل هذه الجالية ومن قبل الحكومة الايطالية ؟ صحيح ان الجميع تراجع امام دفاع المصريين عن قضيتهم العادلة ، ولكن يظل السؤال يطرح نفسه .

وفى تصورى ان هذا الموقف اندفع اليه الايطاليون حكومة وجالية على هذه الصورة بسبب ما استشعروه من خطر كبير على مصالحهما فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ ، ونفس هذا الخطر الذى جعلهما يقفان هذا الموقف،وهو نفسه الذى جعلهما يتراجعان.مسألة اخرى تطرح نفسها حول تفسير هذا الموقف ، ان الحكومة الايطالية بالذات حاولت خلق جو من الارهاب للحكومة فى مصر واستغلال هذه الحوادث كورقة ضغط على الحكومة المصرية للدخول فى مفاوضات

مع الحكومة الايطالية حول الحدود الغربية · ولا أدل على صـــدق مانقول ان صحف هذه الفترة كانت تطفو على صفحاتها بعض اخبار عن مسألة الحدود الغربية(٥٠) · وهكذا تحركت لغة المصالح وتقدمت على أية لغة ، حتى لو كانت هذه المصالح على حساب مستقبل شعب انها احدى عظات وعبر ودروس التاريخ ·

واذا كان ماسبق هو جزء من تحرك الاجانب حفـــاظا على مصالحهم ، اما الجزء الآخر فيتمثل فى تلك الصحف التى كانت تتحدث بلسان الاجانب وكيف انها شنت حمله سارت فى خط متوازٍ مع تحركات الجاليات ، وقد اخذت هذه الحملة عدة اتجاهات يمكن حصرها فما يلى :

أولا : اتهام المصريين بالتعصب الدينى وكراهية الأجانب ·

ثانيا : اكيل الاتهامات للقيادات السياسية وعلى رأسها ســعد زغلول وكيف ان هذه القيادات لم تقم بواجبها فى ادانة الحوادث وكيف ان بعض هذه القيادات وصفت القتلى من المصريين بأنهـم شهداء ·

ثالثا : ان الخطر على الاجانب وعلى مصالحهم سيظل ماثلا طالما ان الاوضاع باقية على ماهى عليه ·

رابعا : وجوب استمرار الامتيازات الاجنبية ·

خامسا: زيادة عدد رجال البوليس الاجانب حتى لا يتكـــرر ماحدث فى مايو ·

سادسا : انه اذا اعطيت مصـــر اســـتقلالها فان الاجـــانب ومصالحهم يجب ان تصان ، بل ان بعض هذه الصحف ، شككت فى مقدرة مصر فى المحافظة على المصالح الاجنبية اذا ماحصلت على الاستقلال ·

سابعا : انه اذا انسحب الانجليز من مصر ، فانه لايستبعد ان يحتل السنوسيون مصر ، بل من الممكن ان تقع مصر فى قبضة اليابان فتصير مصر فى هذه الحالة والحد الغربى الاقصى للامبراطورية الشرقية وتكون القاهرة تابعة لطوكيو ٠ ومن هنا فان موقع هذه البلاد يجعل مسألة استقلالها امرا مستحيلا ٠

ثامنا : ادخال هذه الصحف الاقباط فى دائرة اهتمامها عندما اتهمت المصريين باضطهادهم والاعتداء على بعض القسس فى بعض مناطق مصر ٠

تاسعا : ان بريطانيا اذا انسحبت من مصر ، فانها ستصير نهبا للفوضى ، وان الخراب سيضرب بمعوله ، فمصر محاطة بالبدو من الغرب والشرق والجنوب ، وانه لن يمضى أكثر من ثلاثين عاما حتى يضطر أهل مصر الى استدعاء الانجليز او ربما غيرهم لانقاذها وعندها سنقول ان المصريين تعلموا درسا طيبا(٥١) ٠

وامام هذه الهجمة التى شنتها هذه الصحف ، لم يكن امام المصريين الا السعى الحثيث لمواجهة هذه الاتهامات ، واخذ هذا السعى عدة اتجاهات :

الأول : ان بعض الشخصيات السياسية البارزة وعلى رأسها سعد زغلول ، وحافظ عفيفى وغيرهم تصدوا لتفنيد هذه الاتهامات فقد أدلى سعد زغلول الى صحيفة الاجبشيان جازيت احدى الصحف التى كانت تكيل التهم للمصريين ــ جاء بها : « يدهشنى جدا ان بعض الصحف فى مصر والخارج تتهم المصريين عموما وتتهمنى خصوصا بأننا مسئولون عن الحوادث الاخيرة التى وقعت فى الاسكندرية ٠

ان التبعة ليست كره يمكن القاؤها فى أى مكان حسب هوى اللاعب بها ، ولكن التبعة كما افهمها هى مسئولية تلحق شخصا لعمـــل اتاه ٠

فالمصريون لايمكن ان يتحملوا تبعة حوادث الاسكندرية مالم يستطع بعضهم القول بأن القتيل يتحمل تبعة الجريمة ٠

وكان المصريون أول الذين أصيبوا فى هذه الحوادث واكثرهم عددا ، فان عدد القتلى والجرحى منهم يزيد مرات عديدة على مجموع القتلى والجرحى بين الآخرين ، فأية تبعة فى ضوء هذه الحقائق يمكن القاؤها على عاتق المصريين ؟

وهل تعنى الصحف التى تتهم المصريين أن تقول انه يجب على المصريين ألا يدافعوا عن انفسهم اذا هوجموا واطلق الرصـــاص عليهم من النوافذ المجاورة من فوق رءوسهم ؟

لم اتردد شخصيا فى الاعراب عن اسفى لوقوع هذه الحوادث خصوصا لأنها وقعت فى وقت ينتهز فيه المصريون كل فرصة ليعربوا عن اخلاصهم نحو الاجانب النازلين فى هذه البلاد واعترافهم بحقوق الأجانب ٠

كنا نهتف للاجانب فى مظاهراتنا ، وهذا الهتاف دليـل على اننا نعطف ولانزال نعطف على اصدقائنا الاجانب ، وقد علقنا اهمية كبرى على مصالحهم فى هذه البلاد ، وذا اكان الامر كذلك فكيف الام على شيء قامت الدلائل الواضحة على انى لم اردة والتى كنت أول من اعرب عن اسفه لوقوعه ؟

قال بعضهم ـ وقد ارادوا بذلك ان يقيموا دليلا ضدى ـ اننى اقبض على زمام شعبى ، وقالوا كان فى وسعى أن امنع مظاهرات

الاسكندرية واننى تأخرت فى استخدام نفوذى لمنع الشكل ، فاعترف عن طيب خاطر اننى فى الواقع اقبض على زمام شعبى ولكننى لا اعترف ولا استطيع ان اعترف بأن هذه المظاهرات كانت ضد الاوروبيين واقول بملء فمى ان كل تأكيد يرمى الى هذا الغرض كذب فاضح ، ثم اصرح بكل مافى وسعى من التأكيد بأن القول القائل بأن الغرض من هذه المظاهرات يرمى الى الاعتداء على الاوروبيين ليس الا اختراعا مبتكرا فى ادارات الصحف التى للوزارة نفوذ عليها ٠

ومن السهل ان أقدم البرهان على تأكيد هذا وهو انه لم يمس اوروبى واحد فى أية جهة من البلاد بأذى قبل حوادث الاسكندرية على يد المتظاهرين أو غيرهم ٠

ان المتظاهرين ــ كما قلت واؤكد ذلك مرة أخرى ــ يهتفون للاجانب وكلما مرت مظاهرة بأية مدينة بقنصلية اية دولة حيا المتظاهرون القنصل بأعظم مظاهر الاخلاص القلبى ، ولعمرى لم يكن فى وسعى أو فى وسع اى انسان آخر ان يتنبأ بما وصلت اليه حوادث الاسكندرية لأنها وقعت فجأة ٠

واذا كانت هذه الحوادث مدبرة من قبل فأقول اذ ذاك انها دبرت بقصد الاضرار بالحركة الوطنية فى مصر ٠ واليك البرهان مرة أخرى : لم تكد هذه الحوادث تقع حتى انتهز خصومنا الفرصة واستخدموها فى محاربتنا ــ أما نحن ــ ففيم نستطيع ان نستخدمها ليس لنا من غرض بالمرة ، وبالعكس نشعر بأسف شديد لوقوع هذه الحوادث ٠

من المدهش ان تقع هذه الحوادث فى الاسكندرية ولاتقع فى اى مكان آخر من مصر مع ان الاوروبيين يوجدون فى جهات كثيرة من البلاد بين طبقات من المصريين اقل علما ٠

واعتقادى ان هذه الحوادث لايكون لها تأثير فى التسوية النهائية للمسألة المصرية اذ ليس لها سمة سياسية وكثيرا ماتقع مثل هذه الحوادث حتى فى البلدان المتمدينة ولاريب ان استخدام هذه الحوادث كحجة لاستبقاء قوة بريطانية أو قوة دولية فى مصر بمثابة استخدام السبب المشهور الذى قدمه الذئب للحمل ٠

واريد ان افهم الاوروبيين ان عليهم ان يعتمدوا فى علاقاتهم معنا على استمرار سلوكهم فى سبيل الاخاء اكثر من اعتمادهم على سياسة تنطوى على الكبح والقوة ، فان مثل هذه السياسة لاتولد غير الكراهية وضياع الثقة المتبادلة ٠

لقد نصحت للشعب ان يخلد للسكينة ، وحذا حذوى كثيرون من المصريين العقلاء فى اسداء مثل هذه النصيحة الى مواطنيهم فى حين اقدم النصيحة عينها الى المندوبين العديدين الذين يأتون لزيارتى من انحاء البلاد المختلفة ٠

وأود ان ارى كبار رجال الجاليات الاوروبية فى مصر يظهرون مثل هذه الروح التى تنطوى على التوفيق كما أود أن ارى الصحف الاوروبية فى مصر تجرى على الخطة عينها فتسعى لايجاد روح الوفاق بدلا من روح الحقد والكراهية ٠

وانى واثق من ان الاوروبيين فى مصر البعيدين عن التعصب والهوى لايؤيدون التهم التى تلصقها بنا صحفهم من وقت لآخر فليس هذا وقت اذكاء البغضاء ، بل الساعة ساعة حسن النية والوئام »(٥٢) ٠

وفى حديث اخر له مع صحيفة « لابورص » حمل اليونانيين مباشرة مسئولية هذه الحوادث وانهم هم الذين بادروا المصريين بالعداء ، وفى حديث ثالث مع جريدة « الجرونال » ابدى اسفه لهذه

الحوادث ، وانه يأمل ان ينجلى التحقيق عن تقرير الحقيقة على ان التذرع بهذه الحوادث للقضاء على القضية المصرية واظهار الشعب المصرى بمظهر التعصب الكاره للاجانب يعد من الظلم وسوء التقدير وانه مابرح يرجو المصريين بحسن معاملة الاجانب ، وان المصريين يقدمون كل يوم الدليل على ذلك . وان الحملات الموجهة اليهم الآن قائمة على الغرض واشار فى حديثه انه سيفعل ما فى طاقته لمقاومة نتائجها واعادة حسن سمعة مصر فى اوروبا(٥٣) .

كذلك ادلى حافظ عفيفى لمندوب روتر بحديث ادان فيه سعى بعض افراد الجاليات الاجنبية والتى ترمى الى زيادة الامتيازات فى مصر بسبب الحوادث الاخيرة وكيف ان هذه الحوادث تسبب فيها احط الطبقات من الأجانب والمصريين على السواء ، وانه يحدث فى كثير من بلدان العالم حوادث مثل هذه ولاتنفرد بها مصر(٥٤) .

اما الشيخ محمد بخيت احد القيادات الدينية البارزة ومفتى الديار — فقد ركز فى رسالة مطولة نشرتها صحيفة المحروسة على نفى تهمة التعصب الدينى عن المصريين ، وان اتهام الأمة المصرية بذلك هو خارج عن حد المعقول ولاغراض استعمارية واهاب بالأمة ان تخلد الى السكينة والا تشتغل بالمظاهرات حتى ولو كانت سلمية حتى لا يمهدون الطريق الى هذا الاتهام الشنيع ، كما اهاب بزعماء الأمة ان ينسوا خلافاتهم ويوحدوا كلمتهم(٥٥) .

وفى المنصورة اعلن محاموها احتجاجهم الشديد على أحد المحامين الاجانب والذى كان يتولى فى ذات الوقت منصب مدير صحيفة غازينة المحاكم المختلطة ، عندما نشر هذا المحامى مقالا فى الصحيفة المذكورة اتهم فيه المصريين بالتعصب وكراهية الاجانب .

وقد جاء فى الخطاب الذى ارسلوه اليه محتجين : « قرأنا بالاسف الشديد والاستغراب مانشرتموه فى العدد ١٢٨ بتاريخ ١٠ يونيه الجارى بالصحيفتين ١١٧ ، ١١٨ من الغازنية « التى لايجوز لها الاشتغال بالسياسة على مانظن » خاصا بحوادث الاسكندرية وتأثيرها على استقلال مصر ٠

نحن نعلم انك بليغ فى المرافعة ومتبحر فى فن الانشاء ولكنا ماكنا نظن انك تظهر بمثل هذا التهكم والعداء لقضيتنا المبنية على الحق وعلى ماجاهر به الحلفاء انفسهم من انهم دخلوا الحرب لحرية الشعوب الصغيرة ٠

الاوروبيون عاشوا بيننا من مدة محمد على الكبير وقد وصل الفرنسيون والايطاليون واليونانيون على الخصوص الى الدرجة القصوى فى التجارة طول المدة التى حكمها اسماعيل ٠ فهل اشتكوا من اى امر فى ذلك الوقت السعيد الذى كانت فيه مصر متمتعة باستقلال يكاد يكون تاما ٠

نظن انه لايمكنك ان تأتى بحادثة من الحوادث قد تكون أو كانت سببا فى تذمر احد الاوروبيين ، واذا لم تخنا الذاكرة فان وزراء فرنسا سواء هنا أو فى بلدهم كانوا يذكرون تلك الحالة الحسنة ويكررونها قبل اتفاق دولتهم مع بريطانيا العظمى ٠

لم يك فى ذلك الوقت احتلال ولم تك تلك الدولة الانكليزية قد اظهرت طمعا فى ضم مصر اليها بأية صورة سواء الحماية أو ما شاكلها ٠ ومع ذلك فقد كان الاوروبيون يشغلون فى نفس حكومتنا مراكز لايستهان بها قد افقدهم اياها الاحتلال شيئا فشيئا ٠

ان حوادث سنة ١٨٨١ المحزنة وحوادث مايو المؤلمة حصلت بفعل الرعاع الذين لاخلاق لهم ولم يكن لزعماء الوطنية اى تدخل

فيها كما ادعوه كذبا لأنه لايعقل ان هؤلاء الرعاع يسعون لأمر ينتج من ورائه كل الضرر لقضيتهم ٠

ومن جهة اخرى فان نشر مثل هذه الاقوال المغايرة للحقيقة من شأنها عدم تهدئة الخواطر الثائرة فاذا مادعت انكلترا بناء على رأيكم انتم والجاليات الاجنبية التى تحدثت بمثل هذه الاراجيف ان الاوروبيين لايكونون مطمئنين فى مصرنا المستقلة الا ببقاء العساكر البريطانية فان المصريين يعتبرون انفسهم معزورين اذا نظروا لضيوفهم بعين العداء لاعتقادهم بأنهم سبب استعبادهم ٠

على اننا نعلم بالتأكيد أن اليونانيين كانوا البادئين باطلاق النار على أشخاص محرومين من السلاح ذلك لأنهم رأوا صورة مصطفى باشا كمال فى أيدى بعض المتظاهرين فاعتقدوا أن المصريين يمالئون الترك عليهم بسبب تعديهم على الأناضول وفاتهم أننا حاربنا هؤلاء الترك بجانب الحلفاء فى الحرب الأخيرة ٠

بعد هذا اذا صممتم على حكمكم البعيد عن العدل بل القاسى جدا على المصريين ، واذا لم ترجعوا عما كتبتم فى هذا الشأن بنشركم مقالا أبلغ من الذى سبب احتجاجنا ، فانا نرجو أن تعتبرونا غير مشتركين من اليوم فى غازيتة المحاكم ولتسمحوا أيضا حينذاك أن نصدق ما شاع عن آرائكم المبينة على تحيز ظاهر فى هذا الموضوع وتفضلوا بقبول تحية الموقعين(٥٦) ٠

ويتواصل عطاء أبناء الوطن ، فاذا كان الذين بالداخل دافعوا بشراسة عن قضيتهم وما يحاك حولها ، والذين كانوا فى الخارج سعوا سعيا حثيثا من خلال تجمعاتهم العلمية والسياسية وغيرها من التجمعات ، فى دفع الاتهامات عن أبناء بلدهم والاتصال

بالصحافة فى البلاد التى يعيشون فيها لكتابة المقالات والاتصال بأهل النفوذ وذوى التأثير على الرأى العام لضمهم الى صفوفهم فى الدفاع عن بلدهم وقضيتها العادلة(٥٧) · فكانوا عند حسن ظن من ناشدهم وهم على البعد أن يدافعوا عن سمعة أبناء وطنهم وحتى لا تصاب قضية بلدهم فى مقتل(٥٨) ·

الثانى : أما الاتجاه الثانى فى سعى المصريين للدفاع عن بلدهم فيتمثل فى الصحف المصرية التى تصدت لهذه الصحف وتفنيد ما جاء بمقالاتها والاتيان بالأدلة والبراهين التى تؤيد وتؤكد مدى السلام الذى يعيش فيه الأجانب ، ودفع تهمة التعصب وكراهية الأجانب عن المصريين وكيف أنه فى بلاد أوروبية مثل ايطاليا وفرنسا حدثت مثل هذه الحوادث ، وان انجلترا بالذات تسعى لاستغلال هذه الحوادث لعرقلة سير المفاوضات وافشالها ، وان عطفنا على الأجانب لا يمنعنا من الدفاع عن حقوقنا والسعى وراء مطالبنا وان الجاليات الأجنبية فى مصر فى سلة واحدة فعدوها وعدونا هم الانجليز ·

وتصدت بعض هذه الصحف للدفاع عن سعد ضد ما كانت تنشره هذه الصحف كما تابعت هذه الصحف عن كثب ما كانت تكتبه الصحف الأجنبية فى أوروبا وخاصة فرنسا وبريطانيا حتى تبين للشعب كيف تعالج هذه الصحف قضية بلادهم(٥٩) ·

وما هو ملفت للنظر حقا ، ان صحيفة مصرية واحدة خرجت على هذه الصحف جميعا ، ومالت كل الميل نحو الأجانب وضخمت من هذه الحوادث وشنت حملة شعواء على سعد زغلول ومن معه وعلى معظم الشعب بالجملة ، واستخدمت أسلوب الأرهاب والتخويف

من مغبة ما حدث ، وما سيحدث فى المستقبل لهذه القضية ، ودأبت على نقل كل مقال فى الجرائد الأجنبية فى مصر وخارجها من تهديد للمصريين أو الاساءة اليهم(٦٠) ٠

الثالث : أما الاتجاه الثالث ، فهو المتمثل فى اتجاه الأمراء المصريين ذوى الحيثية والتأثير وكذا التجمعات ومعهم بعض الأجانب ، فى السعى لدى الجاليات لازالة سوء التفاهم الذى حدث ، فنشرت الصحف ان هدى شعراوى رئيسة اللجنة المركزية للسيدات أرسلت برسالة الى معتمدى الدول فى مصر جاء بها : « ٠٠٠ بصفة كونى رئيسة للجنة الوفد المركزية للسيدات أتقدم باسمى وبإسم سيدات وطنى مصر لجنابكم عن الأسف الشديد الذى أحدثه لنا الخبر المنشور فى جريدة (الجورنال دى كير) وغيرها من الجرائد الأوروبية بمناسبة الحوادث التى يؤسف لها ، والتى وقعت بالاسكندرية فى هذه الأيام الأخيرة ، ومفاد ذلك الخبر أن « القناصل قد برقوا الى حكوماتهم يطلعونها على الحالة ويطلبون حماية فعالة لمواطنيهم » ٠

وانه ليصعب علينا تصديق مثل هذا السعى من جنابكم اذ ليس هنا حتى الآن ما يبرر ذلك التخوف ٠ نعم انه يسر بعض الصحف منذ مدة أن تزيد الحالة خطورة بموقفها موقف العداء ازاء حركتنا ونحن نجهل أسباب ذلك ٠

وعليه فنحن نرجو منكم يا جناب المعتمد اذا صح ظننا أن تكذبوا تلك الاشاعات الكاذبة التى لا ينجم عنها الا تجريح حالة شعب منكود الحظ وذلك بأن تنسب اليه غلطات لم يرتكبها وبأن يثار ضده الرأى العام ٠

واذا كنتم قد هالتكم الاشاعات التى لا يفتأ أعداؤنا يذيعونها ضدنا بجميع الطرق مشوهين الحقيقة حسب رغباتهم فحملكم ذلك على القيام بذلك المسعى الضار بقضيتنا والذى لم نستحقه فاننـا نستنجد بعدلكم وانصافكم لتطلعوا حكوماتكم على الحقيقة الناصعة عندما تثبت مسئولية تلك الحوادث ٠

واننا لنكون ممتنات لجنابكم لو أبلغتم حكومتكم أن الشعب المصرى الذى يقدس حقوق الضيافة والذى اكتسب عطف مواطنيكم واعجابهم فى أحرج وأشد أطوار أزمته السياسية ٠ ان ذلك الشعب يدرك ما أمامه من المسئوليات والحقوق وسيظل جديرا بتلك العواطف حتى النهاية »(٦١) ٠

من جهة أخرى وضع لفيف من أفراد الأمة المصرية وعلماءها وشخصيات مهمة أخرى ، بيانا أرسلوا نسخا منه الى جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية فى مصر وأوروبا وأمريكا والى الصحافة فى جميع أنحاء العالم ٠ وقد ورد فيه : « ان الموقعين فى ذيل هذا البيان قد أثرت فيهم أبلغ تأثير الحوادث التى يؤسف لها التى وقعت فى الاسكندرية فى شهر مايو المنصرم وهم يرون أن من واجبهم أن يظهروا علنا شجبهم للاعمال المنكرة التى حدثت هناك والدهشـة التى أعترتهم عندما تثبتوا ان الشعور الذى ساد فى بعض البيئات الأوروبية هو وجوب نسـبة تلك الحوادث الى التعصب والى كره الأجانب ٠

وقد رأت طائفة من الصحف من واجبها ــ لسوء الحظ ــ أن تردد صدى هذا الشعور بل بالغت فيه الى حد انها أكدت وجوب ذلك التعصب وذلك الكره لدى جميع المصريين بلا فرق ولا تمييز ٠

ولما كان يظهر أن ذلك الشعور الذى نبت فى أول الأمر قد أخذ يزول ليحل محله شىء من السكينة فى الأفكار ، فان الموقعين على هذا يعتقدون أن بوسعهم اليوم محاولة وضع الأشياء فى محلها بدون تحيز ٠

ان التحقيق الجارى الآن مجراه سيكشف القناع عن المسئولين وينـــزل العقاب بالمجرمين والقائمين بأعمال الاعتـداء والنهب ٠ غير انه رغبة فى قطع دابر الاشـــاعات الغرضـــية التى أذيعت بـــلا اهتمـــام بتأثيرهـــا وبالضـــرر الذى تلحقـــه بالأجـانب والمصريين على الســـواء يـرى الموقعون على هذا من واجبهم أن يبسطوا الأدلة التى يرونها تساعد على تقرير شكاوى الفريقين حق تقررها ٠

ان فى الموانى البحرية الكبيرة كالاسكندرية يكون الســـكان عادة كثيرى الفئات والطبقات ولا نزاع فى انه يوجد دائمـــا بين الأجانب وبين الوطنيين فئة معينة من الناس خالية من كل تهذيب ومبدأ فتخلق مقتضيات الحياة بين هؤلاء الناس المختلفى الأصـــل مزاحمات ومنازعات تهـدد فى كل آونة اثـارة حوادث الاعتداء أو الانتقام من كل الجانبين ٠

وقد أضيف أخيرا الى هذه الأسباب الباعثة للضغينة الكامنة فى النفوس الانزعـــاج الناشىء عن الحرب الحالية بين اليونـــان والأتراك والتى كان من نتائجها اثارة منازعات حادة بين هذين العنصرين من السكان وقد تربط كل منهما علاقات القرابة أو النسب بثغور البحر الأبيض المتوسط بوجه عام وثغور تركية اسيا بوجه خاص كمرسين وازمير وغيرهما ٠ فليس من الصعب والحالة هذه أن يدرك المرء كيف أن الشرارة الصغيرة توقد البـــارود ٠ وفى

الواقع أن الشرارة التى انبعثت من احتكاك ذينك العنصرين قد أحدثت ما وقع من الحوادث التى يؤسف لها فى ٢٢ ، ٢٣ مايو الماضى ·

على انا نريد أن نلفت النظر الى أن بين الأربعمائة الف نسمة التى يتألف منها سكان الاسكندرية لا يوجد الا أقلية قليلة صغيرة من تلك الطبقة الخاصة ، وانه لا يجوز من ثم ان ينسب الى جميع المصريين على السواء تلك العواطف التى قد تكون لوحظت فى تلك الجهة دون سواها ·

ومما يؤيد أن وقوع الاضطرابات كان فى جهة محدودة أن جميع الجرحى من اوروبيين ووطنيين كانوا من تلك الطبقة الخاصة التى تقدم الكلام عنها ، واذا كان هناك بعض الشواذ فليس من الصعب ادراك السبب اذا اعتبرنا أن مثل هذه الاضطرابات لا تخلو من أناس ساقطين يحاولون دائما اقتناص الفرصة لبل غليل أحقادهم وبغضائهم ·

ان ألوفا من الأسر الأوروبية منتشرة فى جميع أنحاء القطر المصرى فليس من قرية خالية من تاجر أوروبى يعيش بطمأنينة مع عائلته بين سكان كلهم من الوطنيين ، وليس من مدينة فى الأرياف الا فيها عدد من الاوروبيين تجارا وسماسرة قطن ورجال أشغال وهم يرون مدارسهم وكنائسهم وأديرتهم وسائر معاهدهم تنمو وتنتشر بكل حرية · فبالرغم من حوادث الاسكندرية ، وبالرغم من مناقشات الصحف لم يذكر حادث اعتداء واحد ولا أى عمل سيء موجه الى أية اسرة من ألوف الأسر العائشة فى أبعد أنحاء البلاد ، بل ان العلاقات بين جميع عناصر السكان ما برحت على ما كانت عليه من الصفاء والوداد فهل من العقل أن ينسب الى الثلاثة عشر مليونا

الذين يقطنون مصر ما يدور الحديث عنه وروح التعصب والكره للأجانب ؟

وفى أثناء الاضطرابات الكبرى التى وقعت فى مارس ١٩١٩ نزعت الخطـوط الحديدية وقطعت المواصلات التلغرافية والتليفونية حتى أصبحت بعض الجهات الداخلية بعزلة تامة يدير شئونها الأهلون كما يريدون ، ومع ذلك لم يبد للتعصب أو لكره الأجانب من مظهر ٠

وفى جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حدثت منذ ثلاث سنوات ليس فقط لم يلحق بأوروبى أذى بل كثيرا ما رأينا الأوروبيين يعطفون على المتظاهرين ، بل رأينا ما لم نعرف له أثرا فى حوادث التاريخ وهو منظـر الصليب والهلال فى الراية الواحدة ٠ فهـل للتعصب أن يحدث مثل هذه العجائب ؟

انه من الحيف الذى يحق لكل منا أن يسعى الى تقويضـه جعل أمة بأسرها مسئولة عن بعض قلاقل وقعت فى احدى جهات بلادها ٠ وان الشهادات التى نشرها الكثيرون من الأوروبيين عن وقوف الكثيرين من المصريين فى تلك الأيام المشئومة موقف الصداقة والاخاء لما يجب أن يقنع أصحاب الشك أن عواطف الأمة المصرية لم تتغير ٠

وعليه فان الموقعين على هذا يرجون من جميع المطلوب منهم قيادة الجمهور وتنوير الرأى العام أن يبذلوا جهدهم بكل اخلاص فى سبيل تسكين الخواطر وذلك لمصلحة جميع العناصر المختلفة التى عاشت فى هذه البلاد جنبا الى جنب بكل ولاء والتى تريد أن تظل دائما فى عيشة الصفاء »(٦٢) ٠

هذه الشخصيات لم تكتف فقط بالبيانات ، بل نحت نحـوا آخر ، فقد نشرت الصحف انه تألفت لجنة من نبلاء الوطنين بمدينة

الاسكندرية بقيادة جعفر فخرى بك ، وان اللجنة قامت بزيارة لقنصليات الدول الأجنبية كما قامت بزيارة للجرحى الأجانب بالمستشفيات وقدموا لهم الهدايا(٦٣) ٠

ايضا اقام الدكتور حسن كامل بك ـ احد الشخصيات بالاسكندرية ـ حفلا فى تياترو المنتزه وان هذا الحفل حضره الكثير من النزلاء الوطنيين والاجانب ، وانه تبودلت الكلمات الطيبة فى سبيل الوئام(٦٤) ٠

من ناحية أخرى أقام الأمير عمر طوسون حفلة جاعية للنزلاء الاجانب حضرها ممثلو الجاليات الأجنبية لازالة ما حدث بسبب الحوادث الأخيرة(٦٥) ٠

كان من الطبيعى أن تثمر هذه التحركات الايجابية ، ففى شهر سبتمبر اقيم حفل للتآخى بين المصريين والأجانب ، وبعد أن القيت الخطب من كلا الطرفين اقر المجتمعون هذا البيان :

« نحن الأوروبيين المقيمين فى مصر منذ عدة أجيال أو منذ عدة أعوام كثيرة نصرح بأننا تمتعنا دائما فيها بأتم طمأنينة على اشخاصنا وأموالنا ٠

بما أننا محتكون على الدوام بالمصريين وعائشون واياهم عيشة واحدة فى أكبر المدن وأصغر القرى فاننا نحتج على اتهامهم بكراهية الأجانب والتعصب ، وهواتهام تثبت بطلانه تقاليد ضيافتهم القديمة ورقة وشرف التعامل معهم فى معيشة مشتركة ٠

ان الحوادث المؤلمة التى وقعت فى الاسكندرية فى أيام ٢٢ ، ٢٣ مايو جاءت بصفة محلية طارئة مثلما يحدث ذلك غالبا فى الثغور الكبرى حيث تختلط اجناس العائشين فيها وحيث يقوم النزاع فيها بسهولة بين أوطأ الطبقات المختلفة ٠

أما وقد قبحت الطبقات الاجتماعية فى الحال هذه الحوادث باجماع الآراء ولم تحرك هذه الحوادث على طول بلاد وادى النيل الاشمئزازا فنحن نرى من واجبنا أن نصرح بأن من الظلم الفاحش ان تلام عن ذلك أمة مشهورة من قديم الزمان برعايتها ورقة اخلاقها وان يتخذ ذلك سلاحا لمناوأتها فى تحقيق مطالبها المشروعة »(٦٦)

وهكذا لم يترك المصريون اى طريق مشروع الا سلكوه لا الذين فى الداخل ولا الذين على البعد ، للدفاع عن مصير بلادهم فأثبتوا للعالم انهم ليسوا مصابيين بالغيبوبة ولا بالغفلة ليحقق القول على هذه الايام ، انها أيام مصرية ، ايام لها تاريخ ٠

محاكمات وتحقيقات الحوادث :

لم تكن الانفعالات الحادة للجاليات الاجنبية ، وخاصة جاليات انجلترا وايطاليا واليونان هى الوجه الوحيد لهذه الحوادث ، فقد كان هناك الوجه الآخر ونعنى به المحاكمات والتحقيقات التى تمت من جراء هذه الحوادث ، ففى اواخر مايو ، وفى اعقاب هدوء الحال شكلت محكمة كان قضاتها من الانجليز وجعلت من سجن الحضرة مقرا لها ، ومع تضخم عدد المتهمين وبالتالى تضخم القضايا المعروضة امام هذه المحكمة رأت السلطات البريطانية فى أوائل شهر يونيو تشكيل محكمة ثابتة اتخذت من قسم محرم بك مقرا لها(٦٧) ٠

واذا كان قناصل الدول الاجنبية قد تبنوا مسألة الدفاع عن مصالح ورعايا بلادهم ولم يكن الامر مقصورا على بريطانيا وحدها فى دفاعها عن مصالحها ومصالح رعاياها الا ان الصورة هنا اختلفت فقد انفردت بريطانيا ليس باحتلال البلاد وفرض السيطرة

عليها ، بل انفردت بالسيطرة على هاتين المحكمتين من ناحية التشكيل والتصديق على الاحكام وكذا تخفيفها أو الابقاء عليهـــا أو حتى التشدد فيها ٠

ولايخالج المرء أى شك فى أن الاحكام التى أصدرتها هـاتان المحكمتان ـ كما سنرى ـ لم يكن الهدف منها الدفاع عن مصالح بريطانيا وكذا الدول الاخرى بالقصاص لهم من المصريين فقط ، ولكن هذه الاحكام هدفت بريطانيا من ورائها الى ارهاب المصريين قيادة وشعبا القيادة التى تتفاوض معهم فى لندن والشعب الذى أثبت يقظة اكبيرة امام الهجمة الكبيرة للجاليات الأجنبية ٠

ولا أدل على صدق ماقلناه انه لم يمر اسبوع واحـــد على الجلسة الاولى لمحكمة سجن الحضرة ، حتى صدر أول حكم بالاعدام على مصريين هما محمد حسين محروس وهو عامل نسيج بجهـة مينا البصل وابو زيد سالم خفير نظامى فى مصلحة السكة الحديد ، وكانت التهمة الموجهة اليهما من قبل المحكمة قتل ثلاثة من اليونانيين وجرح آخرين الى جانب قيامهم بنهب وسلب البضـــائع من بعض المخازن فى منطقة الباب الجديد(٦٨) ٠

وتبارت المحكمتان العسكريتان الانجليزيتان فى اصدار احكام بالاعدام حتى بلغ عدد المصريين الذين صدرت هذه الاحكام ضدهم وتم تنفيذها جميعا أربعة عشر مصريا بخـــلاف الاثنين الاولين ليصير المجموع ستة عشر مصريا وهم على الترتيب :

يس عياد وهو تاجر وابنه محمد يس عياد ومعهما خمســة اخرين هم محمد عبد الرحمن الحصـــرى ، ومحمد حسن فراج ومحمد محمد غنيم ، أحمد عبد العال وحنفى محمود ، وكانت التهمة التى وجهتها اليهم المحكمة انهم جميعا اشتركوا فى قتل اثنين من اليونانيين ٠

ونظرا للصدمة التى احدثهـــا هذا الحكـــم وحديث بعض الصحف عنه ، فقد قام اهالى المتهمين بتقديم التماسات لتخفيف الحكم ، وحتى تفوت السلطات العسكرية الفرصة على الاهـــالى سارعت فى تنفيذ الاحكام فقد صدقت السلطات على الحكم فى ٣ سبتمبر ، وبدأ التنفيذ فى السابع من سبتمبر ، ولم ينقض يوم الثانى عشر من نفس الشهر حتى كان قد تم تنفيذ الحكم فى السبعة »(٦٩)

اما المتهم العاشر والذى نفذ فيه حكم الاعدام فيدعى عثمان هريدى وهو شخص ابكم ، وكانت التهمة التى وجهت اليه انه اشترك مع آخر فى قتل اثنين من الاجانب(٧٠) ٠

وفى السابع من نوفمبر نفذ حكم الاعدام فى الجندى أحمد السيد حسن من قوة بلوك الخفر ، وكانت التهمة الموجهة اليه انـــه قتل سيده أجنبية وشرع فى قتل اخرى(٧١) ٠

أما جندى الاورطة الثالثة بيادة التابعة للجيش المصرى ، بخيت رضوان ، فقد وجهت المحكمة اليه تهمة قتل اثنين من الأجانب وتحريض آخرين على ارتكاب هذه الجريمة ، كما اتهم بالهجوم على آخرين من الاجانب وسلب نقودهم بالاكراه ، ولم تفلح محاولـــة الدفاع فى تخفيف الحكم عليه ونفذ فيه حكـــم الاعـــدام فى ١٩ نوفمبر(٧٢) ٠

اما حافظ متولى شلبى وهو احد المتهمين ، فقد حاكمته المحكمة بحكم التهمة التى وجهت اليه وهى قتل احد اليهود كما اتهم بالتعدى بالضرب على آخرين ، ولم تجد فتيلا محاولته ادعاء الجنون ونفذ فيه حكم الاعدام فى ١٩ نوفمبر(٧٣) ٠

ونصل الى الجندى الثانى من قوة بلوك الخفر ، وهو السيد السيد عطية ، فقد حاكمته المحكمة بتهمة قتل احد الاجانب يوم ٢٣

مايو ، وحكمت عليه بالاعدام ، ثم أجل التنفيذ عندما ادعى انه من رعايا احدى الدول الأجنبية ، ولما ثبت عدم صحة ما ادعاه ، نفذ فيه حكم الاعدام فى ١٢ ديسمبر(٧٤) .

وعلى نفس النسق السابق ، لم تجد فتيلا محاولة محمد حسن على واسماعيل ابراهيم نجا بأنهما من رعايا ايطاليا وفرنسا ، فنفذ فيهما حاكم الاعدام فى ١٢ ديسمبر بتهمة قتل احد الايطاليين يوم ٢٣ مايو(٧٥) .

ولم تكن احكام الاعدام التى اصدرتها المحكمتان العسكريتان هى كل مافى جعبتهما فاصدرتا احكاما اخرى بداية من اصدار احكام بالجلد على بعض الاحداث الذين اشتركوا فى المظاهرات وفرض الغرامات على الذين خالفوا اوامر السهر ، وانتهاء باصدار احكام بالاشغال الشاقة المؤبدة ، كما اصدرتا احكاما بالبراءة على بعض من ثبت لها عدم ادانتهم وهى احكام قليلة اذا ماقيست بالاحكام الأخرى(٧٦) .

ولايمكن للباحث ان يمر على هذه الاحكام مرورا سريعا ، دون التوقف امام عدة حقائق يمكن بسطها فيما يلى :

أولا : ان رد فعل احكام الاعدام التى صدرت كان تاثيرها على الصحف وعلى الشعب اكثر من تاثيرها على الحكومة او تاثر الحكومة بها ، فقد طالبت الصحف ، بأنه كان يجب على المحكمتين العسكريتين الا تباشرا نظر قضايا المتهمين الا بعد ان تنتهى لجنة التحقيق ـ التى سنتحدث عنها بعد قليل ـ من اكمال مهمتها ، كذلك ضمت هذه الصحف صوتها الى اهالى المتهمين السبعة الذين حكم باعدامهم برفع التماس الى أولى الامر لتخفيف الحكم ، وعندما نفذ حكم الاعدام ، بدأت هذه الصحف تتناول مسألة مهمة وهى نوعية الحبل

الذى شنق به هؤلاء وكيف ان المشنوق يظل فترة اطول من اللازم على المشنقة الى أن تفيض روحه ·

اما الحكومة فلم نر لها صوتا اللهم الا هذا البلاغ الذى نشر عن مسألة حبل المشنقة والمده التى كان يقضيها المشنوق على المشنقة حيث كذبت ماورد فى الصحف · وثبت بعد ذلك ان حديث الصحف عن هذه المسألة كان صحيحا بدليل مانشر عن انه استبدل هذا الحبل بحبل آخر(٧٧) ·

ثانيا : انه ثبت من خلال شهادات الشهود أجانب ومصريين ، وكذا من خلال تشريح بعض جثث الاجانب الذين لقوا حتفهم فى الحوادث ، ان طلقات الرصاص التى استخرجت من اجسادهم لم تكن من رصاص الجيش المصرى ولا البوليس المصرى(٧٨) وهى مسألة تؤكد ان كثيرين من الذين ماتوا من الاجانب كان بسبب اطلاق النار من الاجانب - وخاصة من اليونانيين ·

ثالثا : يرتبط بالمسألة السابقة مسألة اخرى ، وهى ان جنود الجيش المصرى وكذا جنود قوة بلوك الخفر لم يطلقوا النار على المنازل التى يقطنها الاجانب ، والتى كان لاينطلق الرصاص منها الا بأوامر من نائب حكمدار مدينة الاسكندرية « انجرام » ومن على مستواه من القيادات وهو ما أكده كثيرون من الذين صدرت ضدهم احكام الاعدام واحكام اخرى · وهى مسألة ركز عليها الدفاع كثيرا فى دفاعه عن المتهمين(٧٩) ·

رابعا : لم يوفق الدفاع فى تحويل قضايا الجنود الثلاثة الذين حكم عليهم بالاعدام الى القضاء العسكرى المصرى(٨٠) ويبدو ان السلطات العسكرية البريطانية اصرت على استمرار عرض قضية

هؤلاء امام هاتين المحكمتين لانهما عسكريتان ، ولانشتط اذا قلنا ان بريطانيا تعمدت ذلك حتى تظهر البوليس المصرى بالذات بأن رجاله ليسوا على المستوى المطلوب ، ويبدو انها ايضا كان لديها قناعة بمسألة البوليس الدولى والتى دعا اليها اتحاد الجالية الايطالية فى مذكرته ٠

خامسا : ان تنفيذ حاكم الاعدام أجل ــ كما اشرنا من قبل ــ بالنسبة للجندى السيد السيد عطية وبالنسبة لكل من محمد حسن على وابراهيم اسماعيل نجا الطرابيشى ، عندما اعلنوا انهم من رعايا دول أجنبية ٠ وهى مسألة تؤكد مسألة اخرى معها وهى ان هاتين المحكمتين لم نعثر على اثر لأى حكم ضد احد الاجانب باستثناء اعدام رجل تركى اتهم بأنه قتل احد اليونانيين ، كذلك لم ترصد لنا المصادر الا خبرا مختصرا عن القاء القبض على احد الاجانب بتهمة اطلاق النار من مسدسه واصابة احد الغلمان الوطنيين وأنه سيحاكم على تهمتين الأولى حمل سلاحا بغير رخص والثانية شروعه فى القتل العمد اذا لم يتوفى المصاب(٨١) ٠ ويبدو انها تاهت فى دهاليز هاتين المحكمتين ، ووقفت الرعوية الاجنبية عاصما له من ان يلقى جزاءه ٠

سادسا : حفظت لنا المصادر نماذج صارخة ــ بخلاف احكام الاعدام ــ لظلم هاتين المحكمتين منها الحكم على عشرة من رجال البوليس المصرى بالحبس سنة وخمسا وعشرين جلدة والرفت من الخدمة وكانت تهمتهم انهم اعتدوا على صف ضابط اجنبى ، مثل صارخ آخر ، الحكم على احد رجال البوليس المصرى بالسجن سنة وكانت التهمة هى الشروع فى قتل الاجانب رغم انه ثبت بشهادة الشهود جميعا ومن خلال التقرير الطبى انه اصيب من الخلف بطلق نارى لم يعرف مصدره ، وانه لم يطلق اى عيار نارى من سلاحه ٠

ولم تكتف المحكمة برفته لعدم لياقته الطبية من جراء الاصابة التى الحقت به · بل ثنت بالحكم السابق(٨٢) ·

سابعا : ثبت ان مانشر فى احدى الصحف بأن هناك ميلا فى دار الحماية لتخفيف بعض الاحكام التى صـــدرت من قبل هاتيين المحكمتين(٨٣) · ثبت انه خبر غير صحيح ، بدليل اننا لم نعثر على اى اثر لتخفيف بعض الاحكام التى صدرت · فقد كان الهدف واضحا وهو الطرق على الحديد وهو ساخن فالمفاوضون فى لندن يصرون فى مفاوضاتهم على السير بقضيتهم نحو طريق مفتوح اما الانجليز فيعضون بالنواجز على كل امتيازاتهم فى مصر حتى لو استدعى هذا ارهاب المصريين والذى تمثل فى هذه الاحكام ·

ثامنا : ان جلسات هاتين المحكمتين لم تكن علنية بشكل كامل ، وهى مسألة عمدت اليها سلطات الاحتلال حتى لاينتج عن العلنيـة اثارة للرأى العام وحتى لاتعطى فرصة للتعليق على هذه الاحكام من قبل الناس فى الصحف فيشكل هذا ضغطا على المحكمتين ·

ولايجد الانسان فى خاتمة هذا الجانب من الدراسة ، الا القول بأن بريطانيا هدفت من وراء هذه الاحكام اثارة المشـــاكل امـــام المفاوضيين المصريين ، وارهابهم ، واتخاذ هذه الحوادث كورقـة يساومون بها · والتمسك بالامتيازات الأجنبية وحماية بريطانيـا لهذه الامتيازات ·

اذا انتقلنا بعد ذلك الى تحقيقات الحوادث ، وجدنا أنه فى ٢٦ مايو اصدر اللورد اللبنى بلاغا جاء به :

« ليكن معلوما أنه شكلت بمقتضى هذا محكمة تحقيق عسكرية لتجرى تحقيق الاضطرابات التى وقعت حديثا بالاسكندرية ، وترفع تقريرها عن ذلك لفخامة نائب الملك ·

تشكل المحكمة من الضباط المعينين بعد ·

الكولونيل كومندانت ف·س· كيلى الحائز لوسام القديسين سان ميشل وسان جورج ووسام الخدمة الممتازة رئيسا ·

احد ضباط الميدان وضابط بدرجة كبتن يعينهما قائد الفرقة العاشرة ·· عضوين

ويعين القاضى ف· كرشو مستشارا قضائيا للمحكمة ·

يكون للمحكمة الحق بمقتضى الاحكام العرفية بأن تعلن للحضور امامها الشهود الذين ترى لزوما لسماع شهادتهم وأن تقبض عليهم وتستحضرهم لهذا الغرض اذا اقتضت الحال · وبأن تحلفهم اليمين وبأن تأمر باجراء التفتيش وضبط الاوراق وغير ذلك من الاشياء التى يمكن الوصول بها الى كشف الحقيقة ويكون لها جميع السلطات اللازمة لتمكينها من القيام بما عهد اليها »(٨٤) ·

وقبل ان نسترسل فى الحديث عن هذه اللجنة ، يجب الاشارة الى أن اللجنة اعطيت صلاحيات واسعة حتى تستطيع تأدية مهمتها ، وانه لايوجد بها عضو مصرى واحد ، ناهيك عن الصفة العسكرية التى اسبغت عليها ، وكما انفردت بريطانيا باجراء التحقيقات والمحاكمات من خلال اللجنتين العسكريتين ، انفردت ايضا بالسيطرة على اللجنة فهى التى شكلتها - دون مشاورة الحكومة المصرية على مايبدو - وهى التى حددت اعضاءها وهى التى حددت مهمتها ، وهى التى اوعزت - وهذا طبيعى - اليها بوضع التقرير النهائى والذى تحاملت فيه على مصر كما سنرى ·

على ايه حال فقد انتقلت هيئة اللجنة الى الاسكندرية فى اعقاب تشكيلها ، واتخذت من سراى المحكمة الاهلية مقرا لها وبدأت فى عقد جلساتها(٨٥) ·

وما ان بدأت اللجنة فى سماع اقوال الاجانب والمصريين ، حتى تحرك بعض محامى الاسكندرية ـ وهو موقف وطنى يحسب لهم ـ فشكلوا لجنة اسموها « لجنة المحامين الوطنية » ضمت جعفر فخرى ، مصطفى الخادم ، سعيد طليمات ، عبد الفتــاح الطويل ، احمد موسى بدر ، عبد الحافظ فكرى ، سليمان حــافظ ، محمد عبد السلام محمد الحنش ، حبيب خطاب ، وقصد الجميع الى لجنة التحقيق يوم ٤ يونية ، وعندما علموا من اللجنــة أنها ســمعت الشكاوى التى رفعها قناصل الدول وانها اى اللجنة ـ استمعت الى الشهود الذين احضرت القنصليات قوائم باسمائهم ، وانه لم يتقدم مصرى واحد للادلاء بشهادته وان اللجنة ستعنى بشهادة المصريين والاجانب على حد سواء ، عندما علموا ذلك طلبوا من اللجنة ان يكونوا واسطة بينها وبين الاهالى اصحاب الشكاوى ، فقبلت اللجنة هذه المبادرة شاكره واذنت لهم باذاعة ذلك على الجمهور(٨٦) .

وعليه فقد اصدرت « لجنة المحاميين الوطنية » هذا التصريح :

« قابل وفد من المحــاميين المصريين مؤلف من حضــرات الأساتذة جعفر فخرى بك ومصطفى بك الخادم وسعيد طليمات بك وعبد الفتاح افندى الطويل واحمد افندى مرسى بدر ، وعبد الحافظ افندى فكرى وسليمان افندى حافظ ومحمد افندى عبد السلام ومحمد افندى الحنش وخليل افندى خطاب ظهر يوم ٤ يونية سنة ١٩٢١ ، هيئة محكمة التحقيق العسكرية المشكلة لتحقيق اسباب الاضطرابات الاخيرة بالاسكندرية وسألها عن الاجراءات التى تتبعها لســماع شكاوى المصريين ، فأجابت المحكمة بأن كل ماتم امامها من الاجراءات للآن هو انها سمعت الشكاوى التى رفعها قناصل الدول الأجنبية وسمعت الشهود الذين قدم هؤلاء قوائم باسمائهم ، واضافت المحكمة انه لم تصلها للآن شكاوى من الوطنيين ولا قوائم باسماء شهودهم،

وانها بلا شك ستعير شكاوى وشهادات المصـــريين الاهميـة التى اعارتها لاقوال الاجانب لانها ترى انها لن تصل الى كشف الحقيقة الا اذا سمعت اقوال الطرفين ، وعندئذ اقترح المحامون من المحكمة ان يكونوا واسطة بينها وبين اصحاب الشـــكاوى والشـــهود من المصريين حتى يتمكن هؤلاء من تأدية اقوالهم ، فقبلت المحكمة هذا الاقتراح وشاكرت حضرات المحامين على مسعاهم واذنت لهم بنشر هذا التصريح بعد أن اطلعت عليه واقرته »(٨٧) ٠

بعد ذلك نشر المحامون بيانا لهم على الجمهور جاء به :

« على اثر تصريح محكمة التحقيق العســـكرية لحضـــرات المحامين ، اجتمع رأيهم على تشكيل لجنة مؤلفة من حضرات مصطفى بك الخادم وجعفر فخرى بك وسعيد بك طليمات وعزيز افندى انطون وعبد الباقى افندى الرافعى ، وستبدأ هذه اللجنة عملها من اليوم فى مكتب حضرة مصطفى بك الخادم الكائن بشارع محطة مصر نمرة ٧ الذى اتخذته اللجنة مركزا لها يوميا بما فى ذلك الاعياد وايام العطلات الاسبوعية من الساعة العاشرة صباحا للظهر ومن الساعة الخامسة مساء للسابعة ٠ فكل من له شكوى او معلـــومات عن حوادث الاسكندرية الاخيرة ان يوافى اللجنة بها فى المكان والمواعيد المذكورة »(٨٨) ٠

ولاتمام هذه اللجنة لمهمتها الوطنية أصدرت بيانا ثالثا جاء به :

« رغبة فى تسهيل تلقى الشكاوى من الوطنيين عن حوادث الاسكندرية اجمع حضرات المحامين وقرروا مايأتى :

أولا : تشكيل خمس لجان لقبول الشكاوى من الذين اصابهـــم ضرر فى الحوادث الاخيرة لتوصيلها للجنة التحقيق ومقـــر هذه

اللجان المكاتب الآتية من الساعة الرابعة الى الساعة السادسة بعد الظهر ٠

١ ـ لجنة بمكتب الاستاذ مصطفى الخادم بك بشارع محطة مصر رقم ٧

٢ ـ لجنة بمكتب الاستاذ عبد الحافظ افندى فكرى بشارع النبى دانيال رقم ١

٣ ـ لجنة بمكتب الاستاذ عبد الحافظ افندى فكرى بشارع النبى دانيال رقم ١١ ٠

٤ ـ لجنة بمكتب الاستاذ خليل افندى بشارع فرنسا رقم ٣

٥ ـ لجنة بمكتب الاستاذ محمود افندى ابو زيد بشارع جامع العطارين رقم ١٣

فالمرجو ممن له شكوى ان يقدم لاحدى تلك اللجان ، وعلى من قدموا شكاواهم للاسراع بابداء ملاحظاتهم لاحد حضرات المنتدبين لحضور التحقيق لأن اللجنة ستبدأ التحقيق فى هذه الشكاوى يوم الخميس ١٦ يونية سنة ١٩٢١ »(٨٩) ٠

فى ذات الوقت انضمت بعض صحف الاسكندرية الى المحامين ، عندما وجهت النداءات للاهالى بان يتقدموا للادلاء بشهاداتهم امام لجنة التحقيق ، وان ماينشر عن تقديم من سيأتى ليدلى بشهادته الى المحكمة العسكرية غير صحيح لأن لجنة التحقيق ليست هى المحكمة العسكرية ، كما ناشدت هذه الصحف الاهالى الذين شاهدوا اطلاق الرصاص من النوافذ ان يحضروا للادلاء بأقوالهم ، وكيف ان فى ذلك خدمة لقضية البلاد(٩٠) ٠

وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا التحرك لم تسجل المصادر اى تحرك ايجابى من قبل الحكومة وهو ماجعل البعض يطلب من الحكومة ان تتدخل للدفاع عن مصالح المصريين الذين اضيروا من جراء هذه الحوادث ، وكيف ان القناصل هم الذين بادروا فوصلوا الى لجنة التحقيق وتعاملوا ، وطالب البعض بان تطلب الحكومة من السلطات البريطانية اشراك بعض العناصر المصرية فى اللجنة حتى لاتفاجأ بما لاتحمد عقباه ، وان سكوت الحكومة على هذه الصورة سيؤدى حتما الى ضياع حقنا(٩١) وقد كان ·

على ايه حال ، فقد احدث هذا التحرك من قبل محامى وصحف الاسكندرية ان حدث توازن كبير بين المصريين والاجانب فى شهاداتهم واقوالهم امام لجنة التحقيق ، فقد استمعت اللجنة الى البعض ـ الاهالى وكذا بعض جنود الجيش المصرى وكذا بعض جنود وضباط البوليس المصرى كما استمعت الى أقوال بعض الضباط الانجليز ، وكذا استمعت الى أقوال لكثيرين من الاجانب ، ايضا قام المحامون ـ اعضاء اللجنة ـ بجمع أقوال من اتوا اليهم وقدموها الى اللجنة ، كما استجابت اللجنة الى طلبهم باستخراج بعض جثث الوطنين والاجانب وتشريحها وتقديم تقرير طبى عنها لبيان نوعية الرصاص الذى بداخل هذه الجثث(٩٢) ·

ومن خلال الاطلاع على اقوال المصرين بمختلف نوعياتهم ، والتى رصدتها لنا المصادر ، يمكن رصد الحقائق التالية :

١ ـ ثبت من أقوال بعض ضباط وجنود الأورطة الثالثة المصرية التى ينظر بها حفظ الأمن فى يوم الاثنين ٢٣ مايو ، ثبت ان ضباط هذه الفرقة لم يأمروا جنودهم باطلاق الرصاص على المنازل المنطلق منها الرصاص الا بأمر كتابى من حكمدار البوليس(٩٣) ·

٢ ـ ادلى كثيرون من المصريين ـ ومنهم شخصـــيات ذو حيثية ـ بشهاداتهم التى أكدت ان المنازل التى كان تطلق منها النار كان يقطن بها ايطاليون ويونانيون(٩٤) ٠

٣ ـ شهد جعفر فخرى المحامى ومعه احد الاطباء ويدعـــى احمد فائق وآخرون امام اللجنة ، بأن الذين كانوا داخل المحكمة المختلطة اطلقوا النار من نوافذها صباح يوم ٢٣ مايو عندما شاهدوا الجماهير تاتى على مقربة من المحكمة ، بل ادلى بعضهم بأنه شهد بنفسه احد حراس المحكمة يشهر سيفه ويضرب به طفلا وطنيا كان يعدو مذعورا فشج رأسه(٩٥) ٠

٤ ـ اكد المصريون الذين استدعوا للادلاء بأقوالهم ومعهـــم بعض اليونانيين ان احد اصحاب المحلات اليونانية اتلف محله بنفسه حتى يحصل على تعويض من الحكومة المصرية ٠ كما نشرت بعض الصحف،فى متابعتها لعمل اللجنة٠ان اربعا من السيدات اليونانيات ذهبن الى بلوك الخفر للتعرف على رجال البوليس الذين نسب اليهم اطلاق الرصاص ، فدلت احداهن على أحد الجنود ، ولكنه ثبت من خلال الاوراق ان هذا الجندى كان يرافق احد كبار رجال البوليس ولم يشترك فى اطلاق الرصاص(٩٦) ٠

٥ ـ انه فى الوقت الذى سمحت فيه اللجنة لقناصل الدول بحضور بعض الجلسات لم تسمح بذلك للجنة المحامين الوطنين ، عندما تقدمت بطلب الى اللجنة بحضور احد رجالها وقت ســماع أقوال الوطنيين(٩٧) ٠

على ايه حال فقد استمرت اللجنة فى ممارسة مهامها وانهت هذه المهمة فى ٢٣ يونية ، ثم كتبت تقريرها فى السابع والعشـرين

منه ، وغادرت الثغر الى العاصمة ورفعت التقرير الى الدوائر العليا فى أول يوليو(٩٨) ٠

ولايخالجنا شك فى ان المدة التى قضتها اللجنة باحثة فاحصة اذا كانت كافية بالنسبة لسماع اقوال ومطالب الاجانب ، الا ان المدة لم تكن كافية مطلقا لسماع اقوال ومطالب كل الوطنيين ، خاصة اذا وضعنا فى الحسبان ان أول جلسة عقدتها هذه اللجنة كانت فى ٢٢ مايو ، وان أول بداية حقيقية لسماع المصريين بعد السعى الحثيث للجنة المحامين الوطنية كان فى ١٦ يونية ، وبحسبة بسيطة فالفترة المحصورة بين ٢٩ مايو ، ١٥ يونية خصصت للاجانب الى جانب المصريين الذين استدعتهم اللجنة من رجال الجيش والبوليس اما الفترة من ١٦ يونية الى ٢٣ منه خصصت لسماع اقوال المصريين وبعض الاجانب ليفوز الاخيرون بنصيب الأسد فى التعـــرف على شكاواهم ومطالبهم ٠

وقد انتقدت احدى الصحف مسلك اللجنة فى انهاء تحقيقاتها بهذه السرعة وكيف ان سراى المحكمة ملىء بالعشرات من المصريين الذين لديهم أقوال خاصة بالحوادث لم تسمع اللجنة لهم ، واهابت هذه الصحيفة بلجنة المحاميين الوطنية الا تتوقف عند هذا الحد بل عليها ان تبدى رأيها من خلال تقرير عام بعد ان درست كل اقوال الذين اتوا اليها(٩٩) ٠

والثابت ان الحكومة المصرية لم تطلع على ماورد بالتقرير ، بل رفع التقرير الى اللنبى ومنه الى لندن وبدأ المصريون يتوجسون خيفه على مايمكن ان يكون بالتقرير ، خاصة وان اللجنة واسلوبها فى التحقيقات ــ كما اشرنا ــ كان يبعث على الشك ، كما ان الانباء التى كانت ترد عن سير المفاوضات ، كانت تشير الى أن مســألة

تدبير الضمانات للاجانب كانت من المسائل العويصة فى المفاوضات(١٠٠) ٠

وقد ترجم البعض عن تخوفه من هذا التقرير ومايحتويه ؟ ففى حديث له قال سعد زغلول : « يظهر ان بعض الدوائر السياسية تريد ان تتخذ من حوادث الاسكندرية ، مايبرر سياسة بقاء انكلترا فى مصر مستندة الى قوة عسكرية ٠ ومن الغريب ان نتيجة التحقيق الذى تم عن هذه الحوادث لم تعلن لغاية الآن ، لا من جانب الحكومة الانكليزية ولا من جانب الحكومة المصرية مع شدة اهتمام الجمهور بالوقوف عليها »(١٠١) ٠

وهذه احدى الصحف التى تميل نحو الوفد تشير فى مقال لها انه لا يمكن قبول ان تتحمل مصر تبعة ماورد بهذا التقرير دون ان يكون لديها أدنى علم به ولا المام بما انطوى عليه ، وانه يجب ان نعرف ماورد به حتى نرد بالحجج والبراهين عليه ، واذا لم يكن به شىء يمس مصر فلماذا لاينشر واذا كان به شىء فلنا الحق فى أن نعرف مافيه حتى ندافع عن انفسنا(١٠٢) ٠

وتوالت الاحداث سريعة فقطعت المفاوضات وغادر الوفد الرسمى لندن فى ٢٠ نوفمبر ، وقبل ان يصل وفد المفاوضات الى الاسكندرية فى ٥ ديسمبر ، وفى الثالث من ديسمبر ذهب اللورد اللنبى الى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد أو سلمه تبليغا يتضمن ايضاحا لسياسة الحكومة البريطانية بازاء مصر وفى الرابع من ديسمبر اذيعت الوثائق الثلاث مشروع كيرزون ورد عدلى وتبليغ ٣ ديسمبر ، فكان لاذاعتها تأثير بالغ ، اذ بدا منها مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وابقاء سيطرتها واحتلالها وصارت هذه الوثائق موضع حديث وسخط الناس فى آن

واحد ، فانهالت الاحتجاجات على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر وزادت الامور حرجا فعندما وصل عدلى يكن ، الى مصر فى ٥ ديسمبر قدم استقالته فى الثامن منه ٠ وهى الاستقالة التى لم تقبل الا فى ٢٤ ديسمبر(١٠٣) ٠

ووسط هذه الجلبة ، وزعت شركة روتر صباح الثانى عشر من ديسمبر تلغرافا تضمن الاشارة الى صدور التقرير المتضمن نتائج التحقيق الذى اجرته اللجنة ، وتناول التلغراف ملخصا للتقرير الذى اتهم المصريين بالحقد على الاجانب والقى باللوم عليهم فى هذه الحوادث بما فيهم رجال البوليس والجيش وان قناصل ايطاليا من اليونان وفرنسا اصبحوا فى شهاداتهم امام اللجنة على سوء معاملة رعاياهم وصرحوا بأنهم لن يقبلوا ابدا ان تحميهم قوة مصرية محضة(١٠٤) ٠

ونجحت صحيفة الاخبار من خلال اتصالاتها فى الحصول على ملخص واف للتقرير نقلا عن صحيفة الوستمنستر جازيت وقد جاء به : « صدر فى الليلة الماضية (١١ ديسمبر) كتاب ازرق يتضمن تفاصيل المحاكمة وتقرير المحكمة العسكرية التى حققت فى الاضطرابات التى وقعت فى الاسكندرية فى مايو الماضى ٠ والتقرير يتناول الحوادث التى افضت الى القلاقل ٠ وقد لفتت المحكمة فيه الانظار الى الشهادة التى اداها جعفر فخرى بك أحد كبار الزغلوليين فانه سلم بأن الرعاع كان يقودهم زعماء منظمون وان موقف الرعاع كان مثيرا ٠ وهؤلاء الغوغاء زغلوليون ٠ وقد كان التهييج موجها ضد البوليس الذى ظل مبتعدا بقدر الامكان حتى اشتعلت النار فى اقسامهم واوذى اغلبهم ٠ وقد حاول البوليس بادىء ذى بدء تفريق الجمهور بالاسنة ولكنه اخفق فى ذلك وعندئذ هدد البوليس

الجمهور باطلاق النار ان لم يتفرق فكان رد الجمهور الوحيد ان هال على البوليس وابلا من الحجارة آذى الكثير من رجاله فأطلق البوليس النار وقتل بعض الجمهور ٠

وقالت اللجنة فى ختام تقريرها « ان رأى المصريين فى المسألة هو ان اليونانيين هم الذين سببوا الاضطرابات باطـلاق النار على المظاهرات ٠ والواقع ان المظاهرات لم تكن سلميه وليس ثمة دليل على ان اليونانيين هم الذين سببوا الاضطرابات باطلاق النـــار كما انه لاشك فى ان الغوغاء كانت لهم ادارة منظمة تنظيما ثابتا جـادا ٠

ولم تهتد المحكمة الى دليل يرشد الى هذه الجماعة المنظمـة ولا الى من كان يديرها ٠ بيد ان وجودها ثابت مقرر ولابد انها شكلت لغرض من الاغراض ٠

ومن رأى المحكمة ان حزب زغلول كان فى عزمه دفع الحكومة الى تكرار حادثة طنطا وكانت الحكومة مثله اعتزاما لتجنب ذلك ٠

والمحكمة توجه الانتباه الى حقيقة مهمة جدا وهى انه كان دائما فى مصر وعلى الاقل بين الطبقات الدنيا شعور للاجانب بالكراهية الممزوجة بالتعصب ٠ وقد ظهرت هذه الكراهية مرارا وتكـرارا ٠ وكان وقوع الاضطراب فى الاسكندرية من جراء ظن النـــاس ان الحكومة متراخية وان ولاة الامور لايجرؤون على العمل ضدهم ٠ فلبث الناس يومين يعدون معداتهم ثم انفجـرت تلك الكراهيـــة ٠ للاوروبيين بعد ان طال انطواء الضلوع عليها ٠ والا فاذا لم يكن هذا هو الرأى الصحيح فانه يصبح من المتعذر فهم السبب الذى من اجله انضم البوليس الى المشاغبين ونسى جنود الاورطة الثالثة المصرية نظامهم فاستخدما اسلحتهـم فى تصـــيد الاوروبيين فى

الشوارع • وكانت الاورطة قد قـــدمت من القاهرة قبيل وقـــوع الاضطراب بيوم واحد •

هذا وسيبدو دائما هذا الشعور فى المســـتقبل كما ظهر فى الماضى حتى اتيحت له مثل هذه الظروف ، ولابد من ان تنقض مدة طويلة جدا قبل ان يستأصل هذا الشعور •

وقد شـــهد قناصـــل ايطاليا وفرنسا واليونان امام المحكمـــة واحتجوا بقسوة على المعاملة التى لقيها رعاياهم ثم اضافوا انهم لايمكنهم ان يوافقوا ابدا على ان تتولى حمايتهـــم قوة مؤلفة من المصريين وحدهم • واستطرد المسيو « دى رتياس » القنصل الفرنسى فوجه التفات المحكمة الى حوادث من هذا القبيل وقعت فى يونية ١٨٨٢ »(١٠٥) •

وصدق ما تخوف المصريون منه ، ومن ثم كانت ردود الفعل ، فقد ادانت الصحف التقرير وما جاء به ، وفتح بعضها النار على الحكومة لأنها تركت اللجنة تتحرك وتستخلص ماشاءت وماشاء لها الهوى ، فلم تطلب هذه الحكومة من بريطانيا ان تكون جلســـات اللجنة علنية ، وان يكون تشكيلها مختلط ، واذا كانت الحكومـــة قد طلبت ذلك ، ورفضت انجلترا طلب الحكومة فمـــاذا لم تترك الحكومة كراسى الوزارة وتستقيل ولو فعلت ذلك لكان اشرف لها ، ودافعت الصحف عن المصريين ، وان مايسميه التقرير بكراهيـــة المصريين لاوجود له بدليل هذه الآلاف المنتشرة فى كل مصر ، وحملت الصحف اليونانيين مسئولية الحوادث ، والقت بالتبعة على قيادات البوليس من الانجليز لأنهم هم الدين اعطوا الاوامر باطلاق النار على المنازل التى ينطلق من نوافذها الرصاص • وانـــه لايمكن ان نقارن ما حدث فى يونية ١٨٨٢ عما حدث فى مايو ١٩٢١ وان تؤخذ

الحوادث الاولى سنة ١٨٨٢ ليبنى عليها حكم من خـــلال حوادث حدثت بصورة شبه مكررة · اما التعصب الدينى الذى اتهم التقرير المصريين به فلا وجود له فرفع بعض المصريين لصور كمال اتاتورك لايخرج عن كونه حماس واندفاع وراء اسم بطـل قومى يســـعى لخلاص بلاده(١٠٦) ·

اما سعد زغلول فقد ادلى بتصريح لمراسل روتر فى ٢٠ ديسمبر قال فيه : « يظهر من الوثائق الاخيرة ان حوادث الاسكندرية التى وقعت فى مايو الماضى قد اســـتغلها الاســـتعماريون البريطانيون لمصلحتهم ولهذا فانى احتج باسم الامة المصرية على التحقيقات التى جرت فيها ·

أولا : لان السلطات المصرية لم تشترك فيها بل استقلت بهـا السلطة البريطانية وحدها ولاشك أن الاراء السياسية تغلبت عليها ·

ثانيا : لانها لم تحصل علنا بل جرت فى الخفاء ·

· **ثالثا :** لان لجنة المحامين المصريين تطوعت لجمـــع الادلـــة والاستعلامات الخاصة بهذه الحوادث وقدمت الى المحكمة عـــددا من الشهود لسماعهم فلم تأذن المحكمـــة الا بسماع القليل منهـــم وصرفت النظر عن سماع اغلبهم ·

رابعا : لأنه بالرغـم من كثرة عدد من قتـلوا وجرحـــوا من المصريين كثرة بالغة بحيث كانت اضعافا مضاعفة لعدد الذين قتلوا أو جرحوا من الاجانب فانه لم يحكم على اى اجنبى بأيه عقوبة ، بل لم يحكم على واحد منهم فى حين انه قضى بالاعدام على ١٩ من المصريين بخلاف الذين قضى عليهم بعقوبات اخرى ·

واذا كان المقصود ادانة جميع الأمة المصرية بسبب هذه الحوادث فان أول ماكان يجب عمله الا تتولى التحقيق فيها السلطة الانجليزية لانها تمثل خصومنا السياسيين ، وكان يجب ثانيا ان يسمح لمصر بالاشتراك فى تحقيقها وان تسمع شهودها ٠

لهذه الأسباب تطلب الأمة المصرية اجراء تحقيق دولى تشترك فيه هى وباقى الدول وانى على ثقة من ان الامة المصرية تعتبر اتهامها بحوادث الاسكندرية سبة لشرفها لأنه لا اثر فى مصر لكراهة الأجنبى ومصلحتهم تحتم عليها ان تستمر مع الاجانب فى عيش والسلام والوئام ، واذا كان هناك حاجة الى اقامة ادلة اخرى لتعزيز هذه الحقيقة فانى الفت النظر الى ان تلك الحوادث لم تقع الا فى حى من احياء الاسكندرية دون باقى الاحياء ولم يقع مثلها فى اية جهة من جهات القطر حيث عدد الاجانب قليل جدا ولاوجود للعساكر الأجنبية فيها »(١٠٧) ٠

كذلك اشارت بعض الصحف الى انه عندما علم اعضاء وفد المفاوضات فى لندن ببعض مافى التقرير قام احد اعضاء هذا الوفد ، وهو حسين رشدى بالرد حيث ذهب فى رده « الى ان ما استنتج أو قيل من ان حوادث الاسكندرية سببها التعصب الدينى من المصريين ضد الاجانب لامحل له وان السبب الأوحد راجع الى عطف المصريين على بطل وطنى سعى ويسعى فى تحقيق استقلال بلاده وهو مصطفى كمال ، ولو كان منشأ تلك الحوادث نعره دينيه لما أجل الاسكندريون مصطفى كمال وهو الذى خرج على جلالة سلطان تركيا خليفة المسلمين بعدم اعترافه بمعاهدة سياسية صادق عليها وكلاؤه الرسميون »(١٠٨) ٠

كذلك تصدى بعض الذين ورد اسمهم فى التقرير للرد على ما جاء بالتقرير وكان خاصا بهم ، فعندما مانشر الاهرام بأن مراسله

فى لندن ارسل تلغرافا جاء به « ان جعفر فخرى اعترف فى شهادته امام اللجنة بأن « الغوغاء كانوا منقادين بزعماء منظمين وكانوا مستفزين كان هناك استفزازا من جانب الزغلوليين ضد رجال البوليس وان المحكمة لفتت النظر بصفة خاصة الى هذه الشهادة(١٠٩) عندما نشر ذلك ، تصدى لها جعفر فخرى من خلال بلاغ نشرته الصحف على لسانه كذب فيه مانشر فى الاهرام على لسان مراسله فى لندن ، وانه لم يشهد بشىء مما ورد فى تلغراف الاهرام وانه منتظر بفارغ الصبر كتاب الحكومة الذى روى عنه هذا المراسل لابسط الوقائع بتمامها(١١٠) ٠

وهكذا استغل الانجليز هذه الحوادث اسوء استغلال ، ففى الوقت الذى كانت تقتص فيه المحكمتان العسكريتان من المصريين لصالح الاجانب ، كان هناك فى ادراج الوزارة فى لندن هذا التقرير الخطير الذى وضعته اللجنة ، وجعلته سيفا مسلطا على رقاب المفاوضين المصريين ولما لم تفلح فى ارهاب المصريين ، اخرجت هذا التقرير بعد فشل المفاوضات لكى تضم الاجانب الى صفها فى المستقبل ، وتظهر امامهم بانها المدافع عن مصالحهم جميعا ومصالحها هى ايضا ، ولا يخالج الانسان اى شك فى ان اخراج التقرير فى هذا الوقت بالذات ، كانت انجلترا تهدف من ورائه الى اثارة المزيد من الانقسام فى البلاد ٠

ولايمكن ان يكون مصادفة ان يشهد شهر ديسمبر ١٩٢١ ، آخر مسلسل اعدام المصريين من خلال احكام المحكمتين العسكريتين ويشهد ايضا ابراز هذا التقرير الخطير ، والقاء القبض على سعد زغلول ونفيه الى سيشل ، لقد كان الهدف من كل ذلك ارهاب المصريين والقاء الروع فى قلوبهم ٠

واذا كانت المصادر التى اعتمدنا عليها حملت الحكومة ورجال الوفد مسئولية تفاقم الامور ، فانها ــ اى المصادر ــ نفسها كشفت ان حكمدار البوليس وهو انجليزى ــ هو الذى امر باطلاق النار على البيوت التى ينطلق منها الرصاص ، لتنطلق انجلترا بعد ذلك لتكيل الاتهام للمصريين بالتعصب الدينى وكراهية الاجانب ، فاستغلت الحوادث اسوء استغلال لتاكيد سطوتها وقبضتها الحديدية على البلاد وهو ماوضح فى اثناء المفاوضات والاصرار على الحصول على ضمانات للاجانب ، ثم فى نشر التقرير فالقبض على سعد زغلول ونفيه ، ثم اكملت باصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى الغت فيه الحماية فى مقابل تحفظات اربعة كان منها حماية المصالح الأجنبية وحماية الاقليات ٠

هوامش الفصل الثالث

(١) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الثانى ص ٢٣٥ ـ ص ٢٣٧ ، المنبر ١٩٢١/٥/٣١ ٠
Egyptian Gazette, 31/5/1921.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٩ ٠

(٣) نص احتجاج الجالية البريطانية : المقطم ١٩٢١/١١/٨ ، وعن رد فعل بعض المصريين انظر : الاستقلال ١٩٢١/١١/١٠ ٠

(٤) الاهرام ١٩٢١/٦/٨ ، الافكار ١٩٢١/٦/١١ ، احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٠٧ ٠

(٥) مصر ١٣ ، ١٩٢١/٦/١٥ ، البصير ١١ ، ١٣ ، ١٩٢١/٦/١٤ ، الافكار ١٢ ، ١٩٢١/٦/١٣ ، المحروسة ، ١٩٢١/٦/١٥ ، الاهالى ١٣ ـ ١٥ ، ١٩٢١/٦/١٩ ٠

(٦) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٠٦ ، ص٢١٢ ٠

(٧) الاهرام ، مصر ، الافكار ١٩٢١/٦/١٦ ، احمد شفيق ، المصدر المذكور ص ٢٠٧ ٠

(٨) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٧ ٠

(٩) الوطـــن ٤ ، ١٩٢١/٦/١٧ ، الافكـــار ١٩٢١/٦/١١ ، الامــة ١٩٢١/٦/٢٧ الاهالى ١٩٢١/٦/١٠ ٠

(١٠) الامة ١٩٢١/٦/٢٧ ٠ وكان المستر « لن » احد اعضاء البرلمان الانجليزى قد سئل وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن صحة الحادث الذى نشر فى الصحف من ان المصريين احرقوا احد الايطاليين حيا حتى الموت ٠ فرد عليه الوكيل بأن هذا الحادث صحيح وان المصريين شرعوا فى ارتكاب حادث اخر ٠ ولكن البوليس منعهم ٠ انظر :
Parliamentary Debates, Official report, Fifth Series, Commons Vol. 143 June 13 to July I, London 1921 P. 239.

(١١) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٣٩ ٠

(١٢) الاهرام ، مصر ، المحروسة ١٩٢١/٦/١٢ ٠

(١٣) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(١٤) الاهالى ١٩٢١/٦/١٣ ٠

(١٥) الافكار ١٩٢١/٥/٣٠ ٠

(١٦) الاهرام ، الاهالى ، الوطن ١٩٢١/٥/٢٦ ٠

(١٧) الاهالى ١٩٢١/٥/٢٧ مقال « هل نعاتبكم » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٥/٣٠ وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٨ مقال « حول احتجاج النقابة المختلطة للمحامين ، بقلم محمد كامل محمود المحامى عدد ١٩٢١/٥/٢٩ ٠

(١٨) الاخبار ١٩٢١/١٢/٢٢ ٠

(١٩) الاهالى ١٩٢١/٦/٢٢ ، عدد ١٩٢١/٦/٢٣ مقال « فى التانى السلامة » بدون توقيع ، البصير ١٩٢١/٦/٢٣ ، الوطن ١٩٢١/٥/٢٨ ٠

(٢٠) البصـــير ١٩٢١/٦/٢١ ، الاهالى ١٩٢١/٦/١ ، الاخبـــار ١٩٢١/٦/١٦ ، المحروسة ١ ، ١٩٢١/٦/٢٢ ، الافكار ٥/٣٠ ، ٢٠ـ ٦ ، ١٩٢١/٧/٦ ، النظام ٥ ، ١٩٢١/٦/٢٠ وادى النيل ٢٩ ، ٥/٣١ ـ ١٩٢١ ٠

(٢١) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٩ ٠

(٢٢) وادى النيل ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٢٣) الوطن ١٩٢١/٥/٢٨ ٠

(٢٤) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٩ ــ ص ٢٦٠ ٠

(٢٥) F.O. 407/189 No. 363, Allenby to Curzon, 26 May 1921.
الاخبار ، ١٩٢١/٥/٢٩ ٠

(٢٦) الأهالى ١٩٢١/٥/٢٨ ٠

(٢٧) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢١٣ ، الاخبار ١٩٢١/٥/٢٩ ، مصر ١٩٢١/٦/١ ٠

(٢٨) الوطن ، الاهالى ، ١٩٢١/٦/١ ، الافكار ١٩٢١/٥/٣١ ، المحروسة ١٩٢١/٦/٢ ، وقد اشارت المصادر انه وصل الى ميناء الاسكندرية أربع قطع من الاسطول الانجليزى الى جانب بارجة فرنسية وكذا بعض قطع الاسطول اليونانى والتى بلغت اربع قطع ــ انظر : المحروسة ١٩٢١/٥/٢٧ ، الوطن ٥/٢٦ ، ١٩٢١/٦/٦ ، الافكار ١٩٢١/٦/٦ ٠

(٢٩) الاهالى ١٩٢١/٦/١ ، المنبر ١٩٢١/٦/٢ ٠

(٣٠) احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٥٨ ــ ص ٢٥٩ ، الاهالى ١٩٢١/٦/٢٢ ٠

(٣١) الاهالى ١٩٢١/٨/٣ ٠

(٣٢) جمعية مصر المستقلة ، مذكرة الاتحاد الاستعمارى الايطالى ، والمذكرة التى رفعها مجلس ادارة الجمعية الى جناب المعتمد السياسى لحكومة ايطاليا ردا على هذه المذكرة ــ مطبعة النهضة شارع عبد العزيز بمصر ٠ ص ٦ ــ ص ٢٠ ٠ الاهالى ٣ ــ ١٩٢١/٨/٥ ، وادى النيل ٣ ــ ١٩٢١/٨/٦ ، المنبر ١٩٢١/٨/٤ ٠

(٣٣) الاخبار ١٩٢١/٧/٢١ ٠ هذا وقد ترك مدير الشركة التلغرافية الايطالية الذى كان متعاطفا مع مذكرة الاتحاد ، والذى ادلى له وزير خارجية ايطاليا بالتصريح السابق ، ترك نسخة من المذكرة فى المجمع الاستعمارى وفى مركز جمعية الدفاع عن المصالح الايطالية فى الخارج راجيا منهما ان يعضدا المطالب الحقة التى يطلبها اتحاد الجالية الايطالية فى

الاسكندرية ـ المصدر نفسه · وعن مدى اهتمام الحكومة الايطالية بهذه المذكرة انظر لمزيد من التفصيل : مصر : ١٩٢١/٧/١٦ ، الاخبار ١٩٢١/٧/١٧ الافكار ١٩٢١/٧/١٨ · هذا وقد احتجت اللجنة الايطالية المصرية ـ وهى كانت تضم لفيفا من المصريين الايطاليين وتكونت فى اعقاب قرار الاتحاد الايطالى فى ٢٠ مايو ـ وقد احتجت على هذا التصريح فى بيانها · انظر : المحروسة ١٩٢١/٨/٤ ، الاخبار ١٩٢١/٨/٥ ، وعن هذه اللجنة انظر : احمد شفيق ، المصدر المذكور ص ٢٤٦ ·

(٣٤) الاهرام ١٩٢١/٨/٥ ، المنبر ١٩٢١/٨/٧ ·

(٣٥) الافكار ، الاخبار ١٩٢١/٨/٨ ، المنبر ، ١٩٢١/٨/٧ ·

(٣٦) الاخبار ١٩٢١/٨/١٤ ·

(٣٧) جمعية مصر المستقلة ، المصدر المذكور ص ٢١ ـ ص ٣٠ · هذا وقد نشرت بعض المصادر النص الحرفى لجمعية مصر المستقلة ، انظر : احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٢٦١ ـ ص ٢٧٥ ، مصر ٨ ، ١٩٢١/٨/٩ الاخبار ١٩٢١/٨/٨ الاهرام ١٩٢١/٨/٨ · تكونت جمعية مصر المستقلة فى مايو ١٩٢١ وسط لهيب الصراع بين عدلى وسعد ، وقد تكونت لمناهضة سعد وتأييد وزارة عدلى وشد ازره فى المفاوضات · وكان وراء تكوينها عبد الخالق ثروت وزير الداخلية · اما الذى تولى رئاستها فكان حافظ عفيفى · ابراهيم العدل ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٧ ـ ص ٣٣٨ ، احمد زكريا المرجع المذكور ، ص ٣٦ ـ ص ٣٧ ·

(٣٨) الاخبار ١٩٢١/٨/١٤ ·

(٣٩) الاخبار ١٩٢١/٨/١٤ هذه اللجنة تكونت عند احتدام الصراع بين عدلى وسعد وكان يرأسها فتح الله بركات وكانت تضم لفيفا من وجهاء الامة ودليل ذلك ان هذا البيان موقع باسم فتح الله بركات والامير عزيز حسن وكانت توجهاتها وفدية ·

هذا وقد ادانت جمعيات اخرى غير سياسية بيان اتحاد الجالية الايطالية : انظر : الاخبار ١٩٢١/٨/١١ ·

(٤٠) الوطن ١٩٢١/٦/٩ ·

(٤١) الافكار ١٩٢١/٧/٣ ٠

(٤٢) المحروسة ١٩٢١/٦/١٤ ٠ ورد فى المصحف أول بيان عن تكوين هذه اللجنة فى اوائل شهر يونيو ١٩٢١ حيث جاء ان من اهدافها اظهار حقيقة الحوادث التى حدثت بالاسكندرية وتوسيع ونشر علاقات المودة القديمة بين الشعبين ولتكون عاملا قويا فى تنوير افكار الرأى العام بسرعة كافية لمنع أى سوء تفاهم بين الشعبين ٠ ووقع على هذا البيان الدكتور فخرى عن المصريين ومراسل جريدة « المساجيرو دى روما » وشخصيات ايطالية اخرى عن الايطاليين ٠ انظر المحروسة ١٩٢١/٦/٤ ٠

(٤٣) الاهرام ، المحروسة ، البصير ١٩٢١/٦/٣٠ ، مصر ١٩٢١/٧/١ ٠

(٤٤) المحروسة ٥ ، ١٩٢١/٨/٨ ، الاخبار ١٩٢١/٨/٩ ٠ كذلك ساهم المغتربون فى ايطاليا بنصيب كبير فى الدفاع عن قضية بلدهم ومحاولة تنوير الرأى العام ازاء الاتهامات التى وردت فى مذكرة الاتحاد الايطالى ، انظر : الوطن ١٩٢١/٦/١٤ ، الاخبار ١٦ ، ٦/٢٦، ١٩٢١/٨/١٩ مصر ١٩٢١/٨/٧ ، الافكار ١٩٢١/٦/٢٣ ٠

(٤٥) الاخبار ١٩٢١/٨/٥ مقال « مصر واتحاد الجالية الايطالية » بقلم امين الرافعى ، مقال « مزاعم اتحاد الجالية الايطالية » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٨/٤ مقال « نحن والاجانب » بدون توقيع ، الاهرام ١٩٢١/٨/٦ مقال « فى الاسكندرية » بقلم عبد الحليم البيلى ، مصر ١٩٢١/٧/٢٤ مقال « مطالب الايطاليين فى مصر » ٠ بدون توقيع ، المحروسة ١٩٢١/٧/١٨ مقال « بعد حوادث الاسكندرية » بدون توقيع ، الاهالى ١٩٢١/٨/١٢ مقال « مسعى عقيم من الايطاليين « بدون توقيع » ، عدد ١٩٢١/٨/٩ مقال « واين حكومتنا » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٨/٣ مقال « مصر والاتحاد الايطالى » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٨/٥ مقال « احذروا الغفلة فى فهم مذكرة الاتحاد الايطالى » ، بدون توقيع ، وادى النيل ١٩٢١/٨/٧ مقال « ماذا يريدون من مصر » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٨/١١ مقال « ليست مصر للمصريين » بقلم حسن الشبخه ، الاكسبريس ١٩٢١/٩/٧ مقال « اصلاح مزعوم فى بوليس الاسكندرية ، عدد ١٩٢١/٨/١١ مقال « ايطاليا ومصر » بدون توقيع ٠

(٤٦) مصر ، الاهرام ١٩٢١/٨/١٧ ، الاخبـار ١٩٢١/٨/١٩ " وعن الخطوات التى ادت الى تكوين هذه اللجنة انظر : المحروسة ١٩٢١/٨/٩ ، البصير ١٩٢١/٨/١٠ ٠ وادى النيل ١٩٢١/٨/١١ ٠

(٤٧) البصير ١٩٢١/٨/١٨ ، الافكار ١٩٢١/٨/٢٠ ، الاخبار ٢١/٨/١٩ هذا وقد نشرت بعض الصحف انه سيقام حفل يوم ٢٥ سـبتمبر بفنـدق الكونتننتال لازالة ماحدث بين الجالية الايطالية والمصريين وان الحفـل سيكون تحت رئاسة مفتى الديار المصرية الاخبار ١٩٢١/٩/١٩ ٠ كذلـك نشرت بعض الصحف المقالات التى هنأت فيها الايطاليين بعيدهم الوطنى : المنبر ١٩٢١/٩/٢١ مقال « عيد ايطاليا الوطنى » بدون توقيع ٠

(٤٨) الاخبار ١٩٢١/٨/١٩ بلاغ شبيه بالرسمى ٠

(٤٩) الاخبار ١٩٢١/٨/٨ ٠

(٥٠) البصير ١٩٢١/٧/٢٢ ، الافكار ١٩٢١/٧/٢٧ ٠

(٥١) Egyptian Gazette, 25, 26, 27, 28, 31/5, 7/6, 20, 21/7/1921, Le pragrés Egyptien, 12/6/1921, La reforme, 3, 7/6/1921. La Bourse 1, 4/6/1921.

(٥٢) Egyptian Gazette 9/6/1921.

(٥٣) La Bourse 17/6/1921, Journal de Caire 21/6/1921.
كذلك ادلى بحديث الى احدى الصحف التى تصدر فى روما تناول فيـه نفس المحاور التى تحدثت عنها الصحف التى اشرنا اليها ٠ انظر : الاخبار ١٩٢١/٨/٢٩ ٠

(٥٤) الاخبار ١٩٢١/٨/١٤ ٠

(٥٥) المحروسة ١٢ ، ١٣ ، ١٩٢١/٧/١٤ الرسالة بعنوان « رسـالة العلامة الكبير » وشاركه فى نفس الاتجاه الشيخ محمد شاكر احد رجـال الازهر ٠ انظر الاخبار ١٩٢١/٥/٢٩ خطاب مفتوح من الشيخ محمد شاكر ٠

(٥٦) مصر ١٩٢١/٦/٢٦ ٠

(٥٧) المحروسة ١٩٢١/٦/١ ، الاهالى ١٩٢١/٦/٩ مقال « دافعوا عن سمعتكم » بدون توقيع الاخبار ١٩٢١/٦/١٣ ، الافكار ١٩٢١/٦/٢٠ ٠ احمد شفيق ، المصدر المذكور ، ص ٣٠٢ ٠

(٥٨) الاخبار ١٩٢١/٦/٧ مقال « صدى حوادث الاسكندرية » بقلم ابراهيم الشواربى المحامى ٠

(٥٩) انظر على سبيل المثال لا الحصر : النظام ١٩٢١/٥/٢٧ « خطاب مفتوح الى ضيوف مصر بقلم دكتور فخرى ، الاخبار ١٩٢١/٥/٢٧ مقال « الى ضيوفنا المكرمين » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٥/٢٩ مقال « بعد حوادث الاسكندرية » بقلم أمين الرافعى ، عدد ١٩٢١/٦/٧ مقال « الحملة الصحفية » بقلم امين الرافعي ٠ اعداد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ١٩٢١/٦/٢٢ وبها مقتطفات من اقوال الصحف فى لندن وباريس ٠ مصر ١٩٢١/٥/٢٨ ، عدد ١٩٢١/٥/٣١ مقال « اليونانيون فى مصر » بدون توقيع الاهالى ١ ، ١٩٢١/٥/٢٦ مقال « نحن والاجانب » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٥/٣٠ ٠ مقال « عداء الاجانب » بدون توقيع ، مقال «حملات الغازيت» بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/٦ مقال « بعد حوادث الاسكندرية ، بقلم محمد الهيهاوى ، مقال « كيف صدرت حوادث الاسكندرية » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/٧ مقال « كيف تصان المصالح الاجنبية » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٧/٢٨ ٠ مقال « حوادث الاسكندرية وحوادث سارزانا » بدون توقيع ، المحروسة ، ١٩٢١/٥/٢٧ ، مقال « الصحافة الافرنجية ، عدد ١٩٢١/٥/٢٨ مقال « احرار فى بلادنا » بدون توقيع عدد ١٩٢١/٦/٥ ، ١٩٢١/٦/١٥ ، ١٩٢١/٦/١٦ ، ١٩٢١/٦/١٧ ، ١٩٢١/٨/٦ مقال « السياسة الانجليزية والدول بعد حوادث الاسكندرية » بدون توقيع ، البصير ، ١٩٢١/٦/٦ ، وادى النيل ٥ ، ١٩٢١/٦/٩ ، عدد ١٩٢١/٦/١٧ ، مقال « مصر وانكلترا والاجانب » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/١٨ مقال « خبرة الحوادث » بدون توقيع ، الافكار ١٩٢١/٥/٢٥ مقال « حالتنا اليوم » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/٥ مقال « امثلة عن التهويل » بدون توقيع ٠

(٦٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر : الوطن ١٩٢١/٥/٢٥ مقال « سياسة سعد زغلول » ، مقال « الساعة العصيبة التى نختارها » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٥/٢٧ ، عدد ١٩٢١/٥/٢٨ ، عدد ١٩٢١/٦/٣ ، عدد

١٩٢١/٦/٤ مقال « من زرع المريح حصد المزوبعة » ، مقال من المسئول عن الاضطرابات » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/٦ ، الاعداد من ١٠ ــ ٢١/٦/١٢ ٠

(٦١) الاهرام ، الاخبار ، الافكار ١٩٢١/٥/٢٩ ٠

(٦٢) مصر ١٩٢١/٦/١٧ ٠

(٦٣) الوطن ١٩٢١/٦/١٥ ٠

(٦٤) الاخبار ١٩٢١/٥/٢٧ ٠

(٦٥) الاخبار ١٩٢١/٦/١٦ ٠

(٦٦) الاكسبريس ١٩٢١/٩/٢٩ ٠

(٦٧) الافكار ١٩٢١/٦/١٠ ، البصير ١٩٢١/٦/٤ ٠ بلغ عدد القضايا التى نظرتها هاتين المحكمتين الف وستمائة قضية ٠ انظر وادى النيــل ١٩٢١/٩/١٠ وكان مصدر اخر قد اعطى احصائية فى اوائل شهر يونية بأن عدد القضايا الآن خمسمائة وستون قضية والبصير ١٩٢١/٦/٤ اشــار أحد المصادر ان عدد المتهمين الذين تم حصرهم فى اوائل شهر يونيو ٤٦٢ من المصريين الافكار ، الوطن ١٩٢١/٦/٣ ٠ اما الاخبار فقد ذكرت ان العدد حتى ٢٨ مايو كان ٣٠٠ الاخبار ١٩٢١/٥/٢٩ ٠

(٦٨) الاهالى ٦ ، ٦/١٣ ، ١٩٢١/٧/١١ ، البصير ١ ، ٦ ، ٩ ، ٧/١١/ ١٩٢١ ، المحروسة ١٩٢١/٧/١٢ ٠

(٦٩) البصــــير ١٣ ، ٧/٣٠ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٩٢١/٩/١٢ ، المحروسة ١٢ ، ١٩٢١/٧/٢٠ ، الافكار ، ١٩٢١/٨/٢ ، الاخبار ١٩٢١/٩/٤ وادى النيل ١٩٢١/٩/٨ ، مصر ١٩٢١/٩/٧ ٠

(٧٠) الاخبار ١١ ، ١٩٢١/٩/٢٧ ، البصير ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢١/٩/٢٩ وادى النيل ١٩٢١/٩/٣٠ ٠

(٧١) وادى النيل ١٠/٣٠ ، ١٩٢١/١١/٨ المقطــم ١٩٢١/١١/١ ، الاخبار ٧ ، ١٩٢١/١١/١٨ ٠

(٧٢) البصير ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ١٠/٢٥ ، ٩ ، ١٥ ، ١١/١٨ ١٩٢١ وادى النيل ١٦ ، ٢١ ، ١٠/٢٥ ، ١٩٢١/١١/١٠ الاخبار ١٠/٢٤ ، ١٩٢١/١١/١٤ المقطم ١٩٢١/١١/١٦

(٧٣) وادى النيل ١٠/٢٨ ، ١٥ ، ١٩٢١/١١/٢٠ ، البصير ١٥/١١/١٩٢١ الاخبار ١٥ ، ١٩٢١/١١/٢٠ المقطم ٩٢١/١١/١٦ ٠

(٧٤) البصير ٢٢ ، ١٠/٢٤ ، ٥ ، ١٩٢١/١٢/١٠ ، وادى النيل ١٠/٢٧ ، ١١/١٧ ، ١٩٢١/١٢/٦ المقطم ١٩٢١/١١/١٩ ، المنبر ١٩٢١/١٢/١١ ، الاخبار ١٩٢١/١٢/١١ ٠

(٧٥) الاخبار ١٠/٧ ، ١٩٢١/١٢/١ ، البصير ١٠/١١ ، ١١/٣٠ ، ٣ ، ١٠ ، ١٩٢١/١٢/١٢ ، وادى النيل ١٠/١١ ، ١ ، ١٩٢١/١٢/١١ ٠

(٧٦) مصر ١٩٢١/٦/١٠ ، البصير ٦/١٤ ، ٧/٢١ ، ١٣ ، ١٠/٢٦ ، ١١/١١ ، ١٩٢١/١٢/٧ الاخبار ٦/١٩ ، ١٩٢١/٨/١٢ ، المنبر ٢٢ - ٦ ، ٨/٨ ، ١٠/٢٧ ، ١٩٢١/١٢/٩ الاهالى ٥/٢٨ ، ٦/٢٨ ، وادى النيل ٦ ، ٧/١٩ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١١/١١ ، ١٩٢١/١٢/٨ ، المقطم ١٩٢١/١١/٣ ، المحروسة ٧ ، ١٩٢١/٧/١٤ ٠

(٧٧) الاهالى ١٩٢١/٦/٢٤ مقال « حول التحقيق فى حوادث الاسكندرية» بدون توقيع ، الافكار ١٩٢١/٦/١١ ، المنبر ١٩٢١/٩/٧ تعليق « حادث الاسكندرية » بدون توقيع ٠ الاخبار ٧ ، ١١ ، ١٩٢١/٩/١٨ ، البصير ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢١/٩/٢٩ ٠

(٧٨) الامة ١٩٢١/٥/٢٦ مقال « على من تقع المسئولية فى حوادث الاسكندرية » بدون توقيع ، وادى النيل ٥/٢٩ ، ١٩٢١/١٠/٢١ ٠ البصير ١٩٢١/١٠/١٧ ٠

(٧٩) الاهالى ١٩٢١/٥/٢٦ مقال « كيف يختلقون » بدون توقيع ، عدد ١٩٢١/٦/٢٣ الافكار ١٩٢١/٦/٥ ، مصر ١٩٢١/٦/٢٨ ، وادى النيل ١٩٢١/١٢/١١ ٠

(٨٠) البصير ١٩٢١/١٠/١٥ ، وادى النيل ١٩٢١/١٠/١٦ ٠

(٨١) الاهالى ١٩٢١/٦/١٠ ، البصير ٦/٩ ، ١٩٢١/٧/١٢ ، مصر ١٩٢١/٧/١٥ ٠

(٨٢) الاهالى ١٩٢١/٧/١٢ ، البصير ١٩٢١/٧/١١ ، مصر ١٩٢١/٧/١٥ ، وادى النيل ١٩٢١/١١/٥ ٠ ذكرت لنا بعض المصادر ان مجلس عسكرى سيعقد لمحاكمة اثنين من ضباط الجيش المصرى لانهما حرضا المصريين على الاجانب ٠ الامة ١٩٢١/٦/٢٧ ٠

(٨٣) البصير ١٩٢١/٧/٢٩ ٠

(٨٤) الوقائع المصرية ـ العدد ٥٢ « عدد غير اعتيادى » ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٩ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ هذا وقد اشار فى صحيفة الاخبار ان المستر كرشو كان له سابقة فى الاشتغال بالتحقيق والقضاء فى المجالس العسكرية سنة ١٩١٩ فى مديريتى الشرقية والدقهلية ٠ الاخبار ١٩٢١/٥/٢٧

(٨٥) البصير ١٩٢١/٦/١ ٠

(٨٦) الافكار ١٩٢١/٦/٧ ، البصير ١٩٢١/٦/٦ ٠

(٨٧) الاهرام ، البصير ١٩٢١/٦/٩ ٠

(٨٨) البصير ١٩٢١/٦/٩ ٠

(٨٩) البصير ، ١٩٢١/٦/١٣ ٠

(٩٠) الاهالى ١٩٢١/٦/٩ ، وادى النيل ٩ ، ١٩ ، ١٩٢١/٦/٢٢ ٠

(٩١) الاهالى ١٩٢١/٦/١ تعليق « عسى ان يذكرنا احد » بدون توقيع ٠

(٩٢) الاهالى ١٣ ، ١٧ ، ١٩٢١/٦/١٩ ، مصر ١٩٢١/٦/٥ ، وادى النيل ١١ ، ١٩٢١/٦/١٢ البصير ٩ ، ١٩٢١/٦/٢٣ ، المحروسة ١٩٢١/٦/٢٣ الافكار ١٩٢١/٦/١٠ ٠

(٩٣) البصير ١٩٢١/٦/١٣ ، وادى النيل ١٤ ، ١٥ ، ١٩٢١/٦/١٦ ، الاهالى ١٤ ، ١٩٢١/٦/١٥ ، المحروسة ١٩٢١/٦/١٧ ٠

(٩٤) البصير ، الاهالى ١٩٢١/٦/٢٢ ، وادى النيل ١٩٢١/٦/٢٣ ٠

(٩٥) الاهالى ٣ ، ١٩٢١/٦/١٦ ٠

(٩٦) وادى النيل ١٨ ، ١٩٢١/٦/٢١ ٠

(٩٧) الافكار ١٩٢١/٦/٢ ، وادى النيل ١٩٢١/٦/١٧ ٠

(٩٨) الاهالى ١٩٢١/٦/٢٤ ، وادى النيل ١٩٢١/٦/٢٥ ، المحروسة ، ١٩٢١/٧/٢ ٠ هذا وقد انتقدت احدى الصحف تصرف اللجنة لانها بعد انتهاء تحقيقاتها صرفت مكافآت لحجاب المحكمة من الاجانب فى حين لم تصرف الى الحجاب المصريين أية مكافأة وهو ماجعل الاخرون يحتجون على اللجنة ٠ وادى النيل ١٩٢١/٦/٢٧ ٠

(٩٩) وادى النيل ١٩٢١/٦/٢٥ ٠

(١٠٠ المحروسة ١٩٢١/٨/٤ ابناء المفاوضات ٠ هذا وقد نشرت المحروسة ـ دون تأكيد ـ ان الحكومة المصرية تلقت التقرير الرسمى عن حوادث مايو ٠ واصرت على موقفها رغم تكذيب الصحف الاخرى لما نشرته المحروسة ٠ المحروسة ، ٧/٣٠ ، ١٩٢١/٨ ٠

(١٠١) مصر ١٩٢١/٧/٢٦ ٠

(١٠٢) البصير ١٩٢١/٨/٩ مقال « صدى حوادث الاسكندرية » بدون توقيع ٠

(١٠٣) الرافعى ، فى اعقاب ٠ الجزء الاول ، ص ٢٤ ـ ص ٣٢ ٠

(١٠٤) الاهرام البصير ١٩٢١/١٢/١٤ ، الاخبار ١٩٢١/١٢/١٥ ، المنبر ١٩٢١/١٢/١٥ ٠

(١٠٥) الاخبار ١٩٢١/١٢/٢٢ ٠ وعن نص التقرير انظر ٠ الوطن من ١١/٢٧ الى ١٩٢٢/٧/١٢ ٠

(١٠٦) المنبر ١٩٢١/١٢/١٥ تعليق « حوادث الاسكندرية » الاستقلال ١٩٢١/١٢/١٦ مقال « حوادث الاسكندرية » بدون توقيع وادى النيل ١٩٢١/١٢/١٧ « هذا تقريرهم فأين تقريرنا » بقلم ابو شادى الاخبار ١٩٢١/١٢/٢٢ ٠

(١٠٧) المنبر ١٩٢١/١٢/٢٥ ، ولم اعثر الا على اسماء ١٦ فقط من الذين اعدموا والرقم الذى اورده سعد زغلول مبالغ فيه على مايبدو ٠ الباحث ٠

(١٠٨) البصير ١٩٢١/١٢/١٧ ٠

(١٠٩) الاهرام ١٩٢١/١٢/١٥ ٠

(١١٠) المنبر ١٩٢١/١٢/٢٠ ٠ نشرت احدى الصحف ان لجنة المحاميين بالاسكندرية ستنشر ردا لها على تقرير اللجنة الانجليزية ٠ وادى النيل ١٩٢١/١٢/١٨ ٠

خاتمـــة

وختاما لهذا العمل نجد انفسنا امام عدة ايضاحات وحقائق خرجنا بها ، وهى بطبيعة الحال كأى استنتاج أو عمل بشـــرى ، خاضع للتقييم له أو عليه ، وابداء الرأى بالموافقة أو المخالفة لـــما سنعرض له وهذه الحقائق نعرضها بحســـب التسلسل التاريخـى للحوادث والموضوع ٠

ـ ان الطريق الى هذه الحوادث كمنت وراءه عدة عوامل ، فهذا الصراع الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن واصرار الأول على ان يكون وكيل الأمة منذ سنة ١٩١٩ وان يكون بناء على ذلك رئيس وفد المفاوضات ، واصرار الثانى ، بما انه رئيس للوزراء فلابد ان يكون رئيس هذا الوفد ، هذا الصراع وهذا التهافت على من يدير دفة المفاوضات ادى الى انشطار البلاد مابين مؤيد لسعد ومؤيد لعدلى ٠ فوقعت البلاد فريسة الانقسام وحـــدث هذا الشـــرخ فى البنـاء الوطنى ٠

ـ يدخل فى اطار هذه العوامل هذا التخبط الذى وقعت فيه وزارة عدلى مابين ترك الحبل للمظاهرات حتى لايحدث صـــدام

مع سعد وانصاره ، وبين قبض يدها لهذه المظاهرات عندما وجدت ان الامور زادت عن حدها مثلما حدث فى طنطا ثم القاهرة فالاسكندرية .

ـ لايمكن اغفال عوامل اخرى وهى ماكانت تعانيه البلاد من أزمة اقتصادية ومشاكل خاصة بارباب بعض المهن ومشاكل خاصة ببعض المناطق كالاسكندرية ، وهى عوامل طعمت هذه الحوادث بعوامل دفع جديدة .

ـ بالنسبة لمدينة الاسكندرية ، لايمكن تجاهل هذا الشعور الذى تنامى فى المدينة مع حرب الاناضول التى كانت تدور رحاها على البعد ، فقد ابدى المصريون تعاطفا مع مصطفى كمال أتاتورك الذى كان يقود جيوش الاتراك فى صراعها مع الجيوش اليونانية ، وهو ما اوجد حالة من الغليان لدى ابناء الجالية اليونانية فكان ماكان منهم .

ـ لقد اظهرت بريطانيا من خلال تتبعنا للحوادث ، نواياها السيئة نحو مصر بداية من اصدار حكمدار بوليس الاسكندرية اوامره باطلاق النار على المنازل التى ينطلق منها الرصاص وسواء اكانت بريطانيا على لسان اللنبى هى التى اعطت هذه الاوامر ـ وهو مالم تظهره الوثائق ولايمكن ان تظهره ، أو هو الذى تصرف من تلقاء ذاته ، فان جانبا من المسئولية يظل معلقا فى رقبة بريطانيا . بدليل ان كل تصرفاتها بعد ذلك اكدت انها كانت المستفيد الاول فاللجنتان العسكريتان اللتان شكلتهما اتسمت أحكامهما بالصرامة بل الظلم البين فكان القصاص من المصريين لصالح الاجانب ديدنها ، وكذا لجنة التحقيق العسكرية التى مارست عملا فى خط متواز مع اللجنتين العسكريتين ، وميلها كل الميل ناحية الاجانب ومصالحهم

والنظر على عجل الى شكايات المصريين وترك معظم الشكايات دون نظر بحجة انهاء اللجنة لمهمتها ، ويوم ان وجدت المصريين فى مفاوضاتهم فى لندن يصرون على السير بقضيتهم الى مرسى الامان ، كان هذا التقرير الخطير الذى اخرجته انجلترا من ادراج وزارة خارجيتها بعد فشل المفاوضات لكى تظهر للعالم - وخاصة الدول صاحبة المصالح فى مصر · ان مصر عاجزة عن حماية الاجانب الذين يعيشون على ارضها ، وحتى تبين لهم مايهدد مصالحهم · وكل ذلك كان توطئة لكى تقدم بريطانيا على اصدار تصريح ٢٨ فبراير والذى خططت له منذ بعث لجنة ملنر فى اواخر ١٩١٩ ·

- مسألة اخرى جديرة بالاهتمام ، وهى ان الشعب المصرى اثبت يقظة لاتقل عن يقظة فى ١٩١٩ ، عندما احس منذ أول وهلة بخطورة مايحيق بقضيته ومايكتنفها من مصاعب واخطار ، ونجح فى احتواء مواقف الاجانب الغاضبة ، ولكنه لم ينجح لا فى دفع اذى الاحكام العسكرية التى صدرت من قبل المحكمتين ، ولا فى افشال ماجاء فى تقرير لجنة التحقيق ، فقد كان هذا من مهام الحكومة العدلية التى كانت فى موقف لاتحسد عليه · ليجد الباحث نفسه أمام حالة قلما تتكرر ، شعب يقظ وحكومة آثرت الاعتماد على يقظة الشعب ·

المصـــادر والمراجـــع

أولا : المصادر :

غير منشورة (باللغة الانجليزية)

F.O. 141

F.O. 427.

F.O. 407.

— 183 — 188 — 189

باللغة العربية :

● مذكرات سعد زغلول ، دار الوثائق القومية ، القاهرة

المنشورة : (باللغة الانجليزية)

The parlimaentary Debates, Official report Commons Vol. 141 London 1921.

(*) نظرا لان مذكرات سعد لم يكتمل نشرها ، ومنعا لتكرار المصدر مره منشور ومرة غير منشور آثرنا وضعها تحت قائمة الوثائق غير المنشورة الباحـث ٠

The Parlimaentary Debates, Offical report, Commons Vol. 143, London 1921.

باللغة العربية :

- احمد حافظ عوض ، تحية الرئيس فى منفاه ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٢٢ .
- احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الأول، مطبعة سابق القاهرة ١٩٢٦ .
- احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الثانى ، مطبعة شفيق القاهرة ١٩٢٧ .
- الجمعية التشريعية ، دور الانعقاد الأول ١٩١٣ ـ ١٩١٤ . القاهرة ١٩١٤ .
- جمعية مصر المستقلة ، مذكرة الاتحاد الاستعمارى الايطالى والمذكرة التى رفعها مجلس ادارة الجمعية الى جانب المعتمد السياسى لحكومة ايطاليا ردا على هذه المذكرة مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر .
- خطبة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى فى شبين الكوم يوم ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢١ ، مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر
- عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٤٥ دار الهلال القاهرة ١٩٦٣ .
- محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
- محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

- محمد كامل سليم ، ازمة الوفد الكبرى سعد وعدلى ، كتاب اليوم ـ العدد ١٠٧ ، مؤسسة اخبار اليوم القاهرة ١٩٧٦ ٠
- الصحف

باللغة العربية

- الاخبار ، يوميه ١٩٢١
- الاستقلال ، يوميه ١٩٢١
- الأفكار ، يوميه ١٩٢١
- الاكسبريس ، يوميه ١٩٢١
- الأمة ، يوميه ١٩٢١
- الأهالى ، يوميه ١٩٢١
- الأهرام ، يوميه ١٩٢١
- البصير ، يوميه ١٩٢١
- المحروسة ، يوميه ١٩٢١
- المقطم ، يوميه ١٩٢١
- المنبر ، يوميه ١٩٢١
- النظام ، يوميه ١٩٢١
- الوطن ، يوميه ١٩٢١ ، ١٩٢٢
- الوقائع المصرية ، ١٩٢١
- مصر ، يوميه ١٩٢١
- وادى النيل ، يوميه ١٩٢١

باللغات الأجنبية :

- Egyptian Gazette 1921.
- Egyptian Mail 1921.
- Journl du Caire 1921.
- La Bourse Egyptienne, 1921.
- La Reformé 1921.
- Le Progrés Egyptien 1921.

ثانيا المراجـــع

باللغة العربية

- ابراهيم العدل ، عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس .
- احمد زكريا الشلق (دكتور) ، حزب الاحرار الدســتوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، دار المعـــارف ، القاهــرة ١٩٨٢ .
- طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ .
- عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى الســياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ الجزء الأول ، دار المعارف القاهرة ١٩٧١ .
- عبد الخالق محمد لاشين (دكتور) ، سعد زغلول ، ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى مكتبة مدبولــى القاهـــرة ١٩٧٥ .
- عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، الجزء

الثانى ، الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية ، القاهـــــرة ١٩٥٩ .

- عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصـــرية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، المكتبة النهضة المصـــرية القاهـــرة ١٩٥٩ .

- عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

- على الدين هلال (دكتور) السياسة والحكم فى مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ .

- فتحى الرملى ، ضوء على التجارب الحزبية فى مصر ، القاهرة ١٩٧٨ .

- محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصـــرية البريطانية . الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ .

- محمد حلمى مراد ، مصطفى كمال اتـــاتورك ، دار المعـــارف القاهرة .

- محمود ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ١٩٢١ .

- يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهـــرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

- **باللغة الانجليزية :**

— Hampden, Jackson, J, The Post — War World London 1935.



صـــــدر فى هذه الســـــلسلة

١٠ ـــ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ـــ دراسة فى العلاقات الاقتصادية السودانية ١٨٢١ ـــ ١٨٤٨ .
د. نسيم مقار .

١١ ـــ حول الفكرة العربية فى مصر ـــ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر » .
د. فؤاد المرسى خاطر .

١٢ ـــ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـــ ١٩١٢ « دراسة تاريخية » .
د. يواقيق رزق مرقص .

١٣ ـــ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د. سامية حسن ابراهيم .

١٤ ـــ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ ـــ ١٩٢٤ .
د. أحمد دياب .

١٥ ـــ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .
أحمد عصام الدين .

١٦ ـــ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧ ـــ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـــ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول » .
د. أحمد زكريا الشلق .

١٨ ـــ صناعة تاريخ مصر الحديث ـــ « دراسة فى فكر عبدالرحمن الرافعى » .
د. حمادة محمود اسماعيل .

١٩ ـــ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ـــ من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
د. عادل حسين غنيم .

٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » .
د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .
د. زكريا سليمان بيومى .

٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .

٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .

٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين .

٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ ـ دراسة وثيقية .
د. على شلش .

٢٧ ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ .
د. يواقيم رزق مرقص .

٢٨ ـ عصر حككيان .
أ.د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩ ـ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ ـ ١٩١٣ .
د. حلمى أحمد شلبى .

٣٠ ـ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د. سعيدة محمد حسنى .

٣١ ــ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ــ ١٩٢٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢ ــ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ .
د. اسماعيل محمد زين الدين .

٣٣ ــ دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .
د. حمادة محمود اسماعيل .

٣٤ ــ المعتدلون فى السياسة المصرية .
د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥ ــ اليهود فى مصر .
د. نبيل عبد الحميد سيد احمد .

٣٦ ــ مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧ ــ المعتدلون فى السياسة المصرية .
ماجدة محمد حمود .

٣٨ ــ مصر والحركة الوطنية .
أ.د/ محمد عبد الرحمن برج .

٣٩ ــ مصر وبناء السودان الحديث .
د. نسيم مقار .

٤٠ ــ تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ ــ ١٩٨١ .
د. محمد أبو الاسعاد .

٤١ ــ الماسونية فى مصر .
د. على شلش .

٤٢ ــ القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ ــ ١٩٤٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .

٤٣ ــ المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د. محمد صابر عرب .

٤٤ ــ السودان فى البرلمان المصرى .
د. يواقيم رزق مرقص .

٤٥ ــ طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ ــ ١٩١٤ .
د. عبد السلام عبد الحليم عامر .

٤٦ ــ السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٧٩٨ ــ ١٨٨٢
دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .
د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .

٤٧ ــ حدود مصر الغربية .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٤٨ ــ الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .
د. شوقى عطا الله الجمل .

وبين يديك :

ــ حوادث مايو ١٩٢١
فصل مجهول من ثورة ١٩١٩ .
د. حمادة محمود أحمد اسماعيل .

الفهـــرس

رقم الايداع ١٩٩٤/٧٠٢٥

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 4021 — X

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

